

دستور الولايات المتحدة الأميركية
مع ملاحظات تفسيرية

وزارة الخارجية الأميركية
مكتب برامج الإعلام الخارجي
http://usinfo.state.gov/

حول أميركا: دستور الولايات المتحدة الأميركية مع ملاحظات تفسيرية، مقتبس من موسوعة وورلد بوك (كتاب العالم) بإذن من الناشر.

The World Book ENCYCLOPEDIA (c) 2004 World Book, Inc
www.worldbook.com



وفّر دستور الولايات المتحدة، الذي كان ثمرة أفكار بعض أعظم قادة أميركا، عقب حرب الاستقلال التي خاضتها المستعمرات، حماية لحقوق وحريات الأميركيين منذ أن دخل حيّز التنفيذ في ٢١ حزيران/يونيو ١٧٨٨. كما كانت هذه الوثيقة الدستورية مصدر إيحاء للوطنيين في كل مكان الراغبين في إقامة حكومة حكيمة وعادلة. وهو الهدف الذي حدده المندوب جورج ميسون لواضعي الدستور عند اجتماعهم في المؤتمر الدستوري سنة ١٧٨٧.

يقدم هذا الكتاب للقراء المهتمين بدراسة هذه الوثيقة التاريخية وعلاقتها بالحكومات الديمقراطية المعاصرة، النص الرسمي الكامل للدستور، وقانون الحقوق، والتعديلات الأخرى التي أُقرت منذ التعديلات العشرة الأولى. تشتمل هذه الوثيقة على مقال حول التطورات التاريخية التي قادت إلى المؤتمر الدستوري، والخلافات والتسويات بين المندوبين وعملية التصديق والتعديلات. أخيراً، تقدم الوثيقة أيضاً ملاحظات تفسيرية لنص الدستور ولتعديلاته الـ ٢٧.



دستور الولايات المتحدة الأميركية
مع ملاحظات تفسيرية

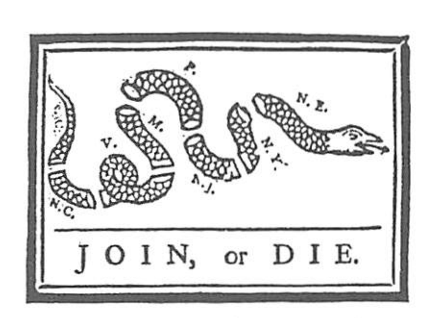
جـدول المحتويـات

”بلد واحد،
دستور واحد،
مصير واحد.“

السناتور الأميركي دانيال وبستر،
١٥ آذار/مارس ١٨٣٧.

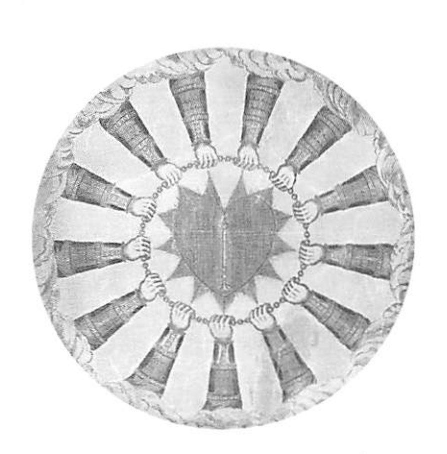
يرسى دستور الولايات المتحدة قوانين الدولة الأساسية. فقد أنشأ شكل الحكومة القومية وحدّد حقوق وحريات الشعب الأميركي. وعدّد أيضاً أهداف الحكومة القومية وأساليب تحقيقها. وكان قادة البلاد قد أنشأوا قبلاً تحالفاً فيما بين الولايات بموجب نصوص ومواد الاتحاد الكونفدرالي. لكن الكونغرس الذي أنشأته تلك المواد افتقر إلى السلطة التي تجعل الولايات تعمل سوية لحلّ المشاكل القومية.

بعد فوز الولايات باستقلالها عقب الثورة (١٧٧٥-١٧٨٣)، واجهت هذه الولايات جميع المشاكل التي تواجه الحكومات في زمن السلم. كان على الولايات فرض تطبيق القانون والنظام، وجباية الضرائب، وتسديد الدين العام الكبير وتنظيم التجارة بين الولايات نفسها. كان عليها أيضاً أن تتعامل مع قبائل الهنود وأن تتفاوض مع الحكومات الأخرى. بدأ قادة الدولة، أمثال جورج واشنطن وألكزاندر هاملتون، البحث في الحاجة إلى إنشاء حكومة قومية قوية بموجب دستور جديد.



رسم لأفعى مقطعة، من أعمال بنجامين فرانكلين عام ١٧٥٤، يدعو إلى الوحدة بين المستعمرات التي جابهت، بالاشتراك مع بريطانيا، فرنسا في الحرب ضد فرنسا والهنود.

ساعد هاملتون في الدعوة إلى مؤتمر دستوري عقد في فيلادلفيا بولاية بنسلفانيا، سنة ١٧٨٧، لإعادة النظر في مواد ونصوص الاتحاد الكونفدرالي. لكن أكثرية الأعضاء في المؤتمر قررت بدلاً من ذلك صياغة مُخطّط جديد للحكومة، أي دستور الولايات المتحدة. لم يُنشئ الدستور مُجرّد رابطة بين الولايات، بل حكومة تمارس سلطاتها مباشرة على جميع مواطنيها. فقد حَدّد الدستور السلطات الموكلة إلى الحكومة القومية. علاوة على ذلك، حمى الدستور السلطات المُخصّصة للولايات وحقوق كل فرد.



دعوة أخرى للوحدة تالية ظهرت في تموز/يوليو ١٧٧٦ في رسم لثلاث عشرة يدا ترمز إلى إعلان المستعمرات استقلالها عن بريطانيا.

القانون الأعلى للبلاد

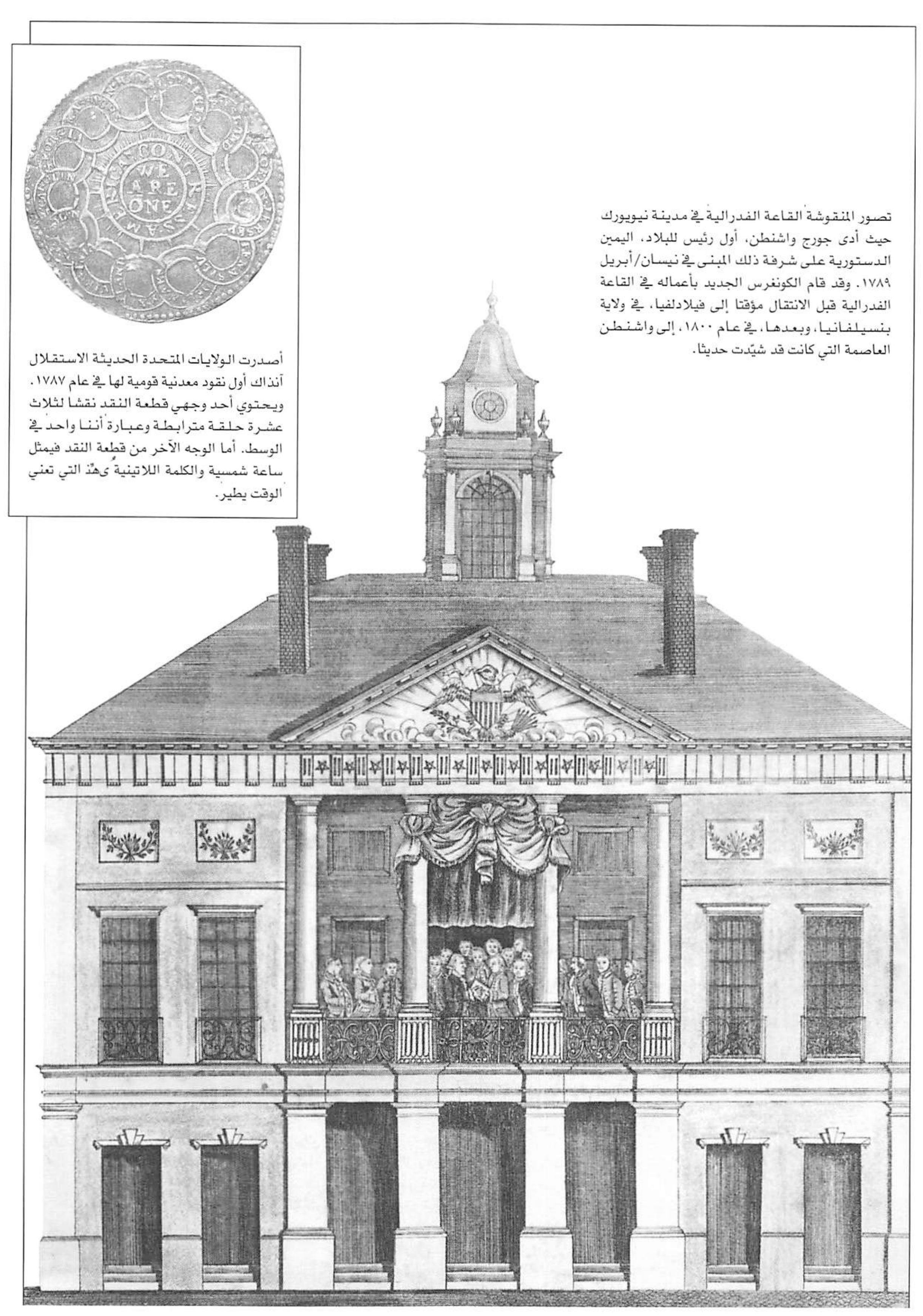
يتكوّن الدستور من تمهيد وسبع مواد و٢٧ تعديلاً. وقد أقام نظاماً فدرالياً عن طريق توزيع السلطات بين الحكومة القومية وحكومات الولايات. وأقام أيضاً حكومة قومية متوازنة عن طريق فصل السلطات بين ثلاثة فروع مستقلة، الفرع التنفيذي والفرع التشريعي والفرع القضائي. الفرع التنفيذي، المتمثل بالرئيس، يفرض تطبيق القوانين القومية؛ الفرع التشريعي، المتمثل بالكونغرس، يصوغ القوانين القومية؛ والفرع القضائي، المتمثل بالمحكمة العليا والمحاكم الفدرالية الأخرى، يطبق ويفسر القوانين إذ يتخذ القرارات بشأن النزاعات في المحاكم الفدرالية.

خدم جون مارشال لفترة وجيزة كوزير خارجية قبل تعيينه في منصب رابع رئيس للمحكمة العليا للأمة. وخلال عمله في ذلك المنصب الذي تبوأه لمدة ٣٤ عاما، وطد مارشال مبدأ المراجعة القضائية.

شملت السلطات الفدرالية التي نص عليها الدستور حق جباية الضرائب، وإعلان الحرب وتنظيم التجارة بين الولايات ومع الخارج. علاوة على تلك السلطات المفوضة أو السلطات المُعلنة (تلك الواردة في الدستور)، للحكومة القومية سلطات ضِمْنية (تلك التي تتضمّنها السلطات المفوضة بصورة معقولة). السلطات الضمنية تمكن الحكومة من الاستجابة لحاجات الدولة المُتغيّرة. مثلاً، لم يكن للكونغرس أي سلطات محددة مفوضة لإصدار العملة الورقية. لكن تلك السلطة كانت مُتَضمّنة في السلطات المفوضة للاقتراض وسَكّ العملة المعدنية.

في بعض الحالات، تكون لدى الحكومة القومية وحكومات الولايات، سلطات متزامنة، أي أنه لكلا مستويي الحكم الحق في التصرّف (في حالات معينة). لكن قوانين الحكومة القومية هي الأسمى في حال حدوث نزاع.أما السلطات التي لم يعطها الدستور للحكومة القومية ولم يحصرها بالولايات، فهي سلطات محفوظة، تخصّ إمّا الناس أو الولايات. تشمل سلطات الولايات حق التشريع حول الطلاق والزواج والمدارس الرسمية. وتشمل السلطات المُخصّصة للناس، حق الملكية وحق المحاكمة أمام هيئة مُحلّفين.

المحكمة العليا لها الكلمة الأخيرة في تفسير الدستور. فبإمكانها تخطي أي قانون، ان كان فدرالياً أو عائداً للولايات أو محلياً، عندما تعتقد أكثرية القضاة أنه يتنافى مع أي جزء من الدستور.



أصدرت الولايات المتحدة الحديثة الاستقلال آنذاك أول نقود معدنية قومية لها في عام ١٧٨٧. ويحتوي أحد وجهي قطعة النقد نقشا لثلاث عشرة حلقة مترابطة وعبارة أننا واحد في الوسط. أما الوجه الآخر من قطعة النقد فيمثل ساعة شمسية والكلمة اللاتينية ىهٌذ التي تعني الوقت يطير.

تصور المنقوشة القاعة الفدرالية في مدينة نيويورك حيث أدى جورج واشنطن، أول رئيس للبلاد، اليمين الدستورية على شرفة ذلك المبنى في نيسان/أبريل ١٧٨٩. وقد قام الكونغرس الجديد بأعماله في القاعة الفدرالية قبل الانتقال مؤقتا إلى فيلادلفيا، في ولاية بنسيلفانيا، وبعدها، في عام ١٨٠٠، إلى واشنطن العاصمة التي كانت قد شيّدت حديثا.

الحاجة إلى الدستور

لم تكن الحكومة التي أسستها مواد دستور الاتحاد الكونفدرالي قوية كفاية لحكم الدولة الجديدة. مثلاً، كانت تفتقر إلى فرع تنفيذي وإلى نظام من المحاكم القومية. لم تكن الحكومة الكونفدرالية قادرة على تنظيم التجارة بين الولايات أو فرض الضرائب على الولايات أو مواطنيها. لم تكن أكثر من جمعية من ممثلي ١٣ ولاية مستقلة.

سنة ١٧٨٣، بعد الثورة، دخلت الدولة حقبة من الظروف التجارية والسياسية غير المستقرة. لو كانت الظروف أفضل لما تمكن ألِكزاندر هاملتون ومؤيدوه من تحقيق أي نجاح يذكر في حملتهم من اجل وضع دستور جديد. ربما صوّر بعض المؤرخين الاضطرابات التي عاشتها الجمهورية الجديدة بألوان قاتمة أكثر من اللزوم. لكن ما من شك أن الوضع كان يسوء باستمرار بعد ١٧٨٣. كانت كل ولاية تتصرّف كأنها بلد مستقل. وكانت تدير شؤونها الخاصة كما تشاء ولا تُعير كبير اهتمام لحاجات الجمهورية. كانت الولايات تتداول

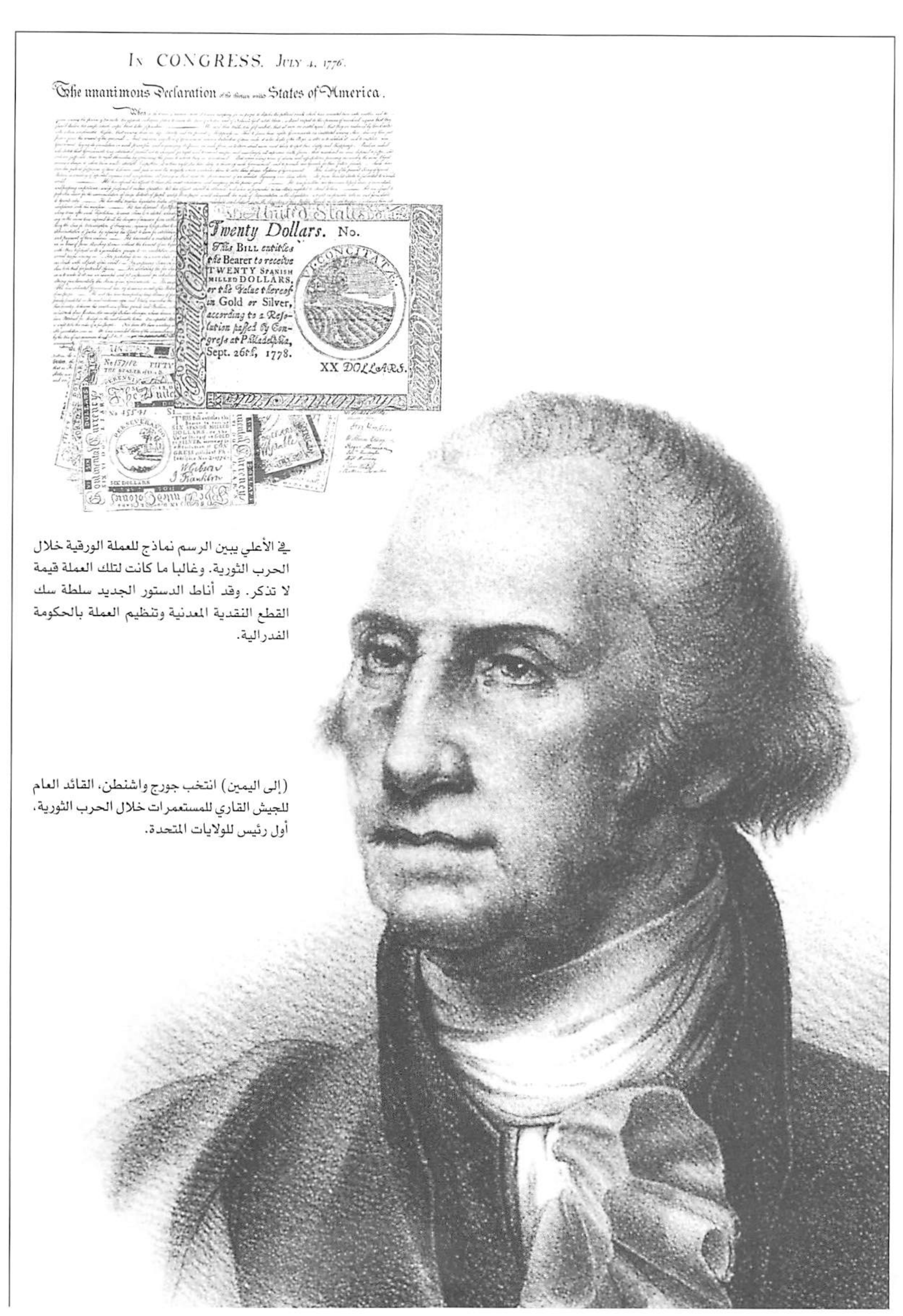


تزعم دانيال شيز (إلى اليسار) وجوب شاتوك اللذان يظهران في هذا الرسم المنقوش المأخوذ من روزنامة بوسطن لعام ١٧٨٧، حملة المزارعين الواقعين تحت الدين، ضد حكومة ولاية مساشوستس. وقد أظهر ذلك العصيان بشكل مؤثر الحاجة لوجود حكومة مركزية أقوى. فوق: تبين الخريطة مطالب الولايات في أواخر الحرب الثورية.

اثني عشر نوعاً من العملات لم يكن لمعظمها قيمة تذكر. كانت الولايات المتجاورة تضع الضرائب على واردات الولايات الأخرى. رفضت بريطانيا العظمى إعادة فتح القنوات التجارية التي كانت المستعمرات تعتمد عليها لخيرها الاقتصادي. رفضت الهيئات التشريعية في الولايات تسديد الديون التي التزمتها خلال الحرب الثورية، وأقّرت عدة ولايات قوانين تسمح للدائنين التّهرب من دفع متوجباتهم.

والأسوأ من كل هذا، أن البعض بدأوا يفكرون مرة أخرى بحمل السلاح لأجل حل مشاكلهم. ففي مساتشوستس الغربية سنة ١٧٨٦، تمرّد مئات المزارعين بقيادة الكابتن دانيال شاين، بوجه حكومة الولاية. وفي نهاية المطاف، أخضعت قوات الولاية تمرد شاين. فتساءل جورج واشنطن والقادة الآخرون عما إذا كانت المستعمرات قد ثارت ضد بريطانيا العظمى دون جدوى، وشعروا أن الوقت قد حان لوضع حد لهذه الاضطرابات ولإحلال السلام والنظام عن طريق تشكيل حكومة قومية جديدة. كان على تلك الحكومة أن تكون قوية بما فيه الكفاية لفرض الطاعة في الداخل والاحترام في الخارج.

اجتمع ممثلو خمس ولايات في آنابوليس، بولاية ميريلاند، سنة ١٧٨٦. اقترح الممثلون أن تعين الولايات مندوبين عنها يجتمعون في فيلادلفيا ويبحثون في إعادة النظر بمواد الدستور. وافق الكونغرس على الاقتراح واقترح أن تختار كل ولاية مندوبين اثنين إلى المؤتمر الدستوري.



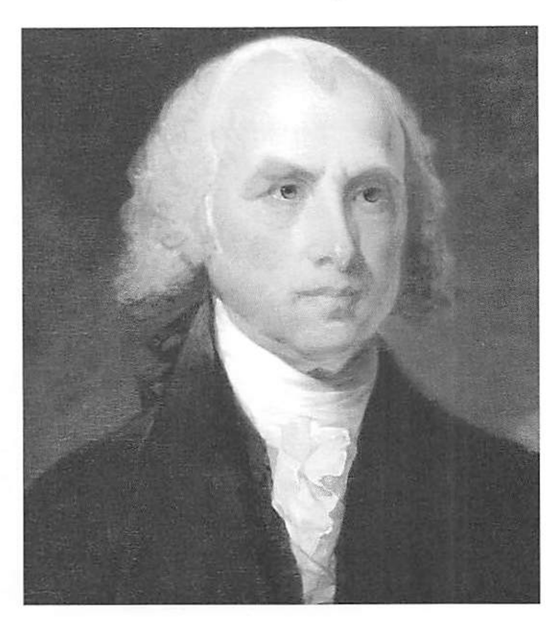
في الأعلي يبين الرسم نماذج للعملة الورقية خلال الحرب الثورية. وغالبا ما كانت لتلك العملة قيمة لا تذكر. وقد أناط الدستور الجديد سلطة سك القطع النقدية المعدنية وتنظيم العملة بالحكومة الفدرالية.

(إلى اليمين) انتخب جورج واشنطن، القائد العام للجيش القاري للمستعمرات خلال الحرب الثورية، أول رئيس للولايات المتحدة.

المؤتمر الدستوري

كان من المفترض أن يفتتح المؤتمر في ١٤ أيار/مايو ١٧٨٧، لكن عدداً قليلاً من الخمسة وخمسين مندوباً وصلوا إلى فيلادلفيا في ذلك التاريخ. أخيراً، في ٢٥ أيار/مايو، افتتح المؤتمر رسمياً في قاعة الاستقلال (إندبندنس هول). استجابت اثنتا عشرة ولاية للدعوة إلى المؤتمر، ورفضت ولاية رود آيلاند إرسال مندوبين لأنها لا تريد أن تتدخل الحكومة القومية في شؤون رود آيلاند.

وقّع ٣٩ مندوباً من أصل ٥٥ على دستور الولايات المتحدة الجديد في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٧٨٧. كان بين المندوبين، جون ديكنسون من ولاية ديلاوير الذي غادر المؤتمر لكنه طلب من مندوب آخر، جورج ريد، التوقيع بالنيابة عنه. وشهد وليام جاكسون، أمين سر المؤتمر، على التواقيع. كان من بين المندوبين بعض

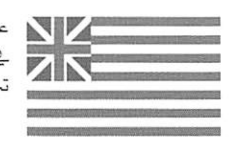


لعب جيمس ماديسون الذي أصبح رابع رئيس للبلاد في وقت لاحق، دورا حيويا في المؤتمر الدستوري حيث سمي بـ "أبو الدستور".

أكثر الرجال خبرة ووطنية في الجمهورية الجديدة. ترأس جورج واشنطن المؤتمر، وحضره بنجامين فرانكلن، وكان في الحادية والثمانين من عمره، بصفته ممثلاً لبنسلفانيا، ومثل ألكزاندر هاملتون اللامع ولاية نيويورك. أُعطي جيمس ماديسون من فرجينيا لقب "أب الدستور" تقديراً لخطبه ومفاوضاته ومحاولات التسويات التي قام بها. قال ماديسون للمندوبين إنهم في صدد دراسة مُخطّط سوف "يقرر إلى الأبد مصير الحكومة الجمهورية". كما دوّن ماديسون محاضر مناقشات وقرارات المندوبين.

كان من بين الرجال الآخرين الذين ساهموا بدرجة كبيرة في صياغة الدستور، جون ديكنسون، غوفرنور موريس، إدموند راندولف، روجر شيرمان، جيمس ويلسون وجورج وايث. كان مورس ربما المندوب صاحب النفوذ الأكبر بعد ماديسون وواشنطن. فقد عُهدت إليه مهمة وضع جميع مقررات وقرارات المؤتمر في صيغتها النهائية. فموريس هو الذي "كتب" الدستور. وهناك نسخة أصلية من هذه الوثيقة محفوظة في الأرشيفات القومية في واشنطن العاصمة.

العديد من الشخصيات الهامة آنذاك لم تحضر المؤتمر. كان جون آدامز وتوماس جفرسون غائبين خارج البلاد في مهمات حكومية. فشل صموئيل آدامز وجون جاي في تعيينهما مندوبين عن ولايتهما، ورفض باتريك هنري الخدمة بعد تعيينه لأنه عارض منح الحكومة القومية أية سلطات إضافية. ورفض ثلاثة أعضاء كبار في المؤتمر، إلبريج غيري، وجورج ميسون، وإدموند راندولف، التوقيع على الدستور لأنهم كانوا يعارضون بعض أجزائه.



علم الاتحاد الكبير الذي ظهر للمرة الأولى في ٢ كانون الثاني/يناير ١٧٧٦ في كامبريدج بولاية مساشوستس وكانت قوات الميليشيا قد تجمعت هنا تحت أمرة الجنرال جورج واشنطن لكي تشكل الجيش القاري.

إلى الأسفل يصور هذا العمل المحفور على الخشب الجميعة العامة التي عقدت في عام ١٦١٩ في مدينة جيمستاون، فرجينيا وتبين ٢٢ ممثلا مجتمعين مع الحاكم ومجلسه. وقد شكلت هذه الجمعية مجلسا تشريعيا في عهد ما قبل الاستقلال هو الأول في العالم الجديد. فوق: رسم لأحد سندات خزينة مساشوستس لعام ١٧٧٥ يربط بين قضية الاستقلال الأميركي والوثيقة الدستورية الإنكليزية المسماة الماغناكارتا الصادرة عام ١٢١٥.



إلى اليمين رسم لأحد سندات خزينة مساشوستس لعام ١٧٧٥ يربط بين قضية الاستقلال الأميركي والوثيقة الدستورية الإنكليزية المسماة الماغناكارتا الصادرة عام ١٢١٥.

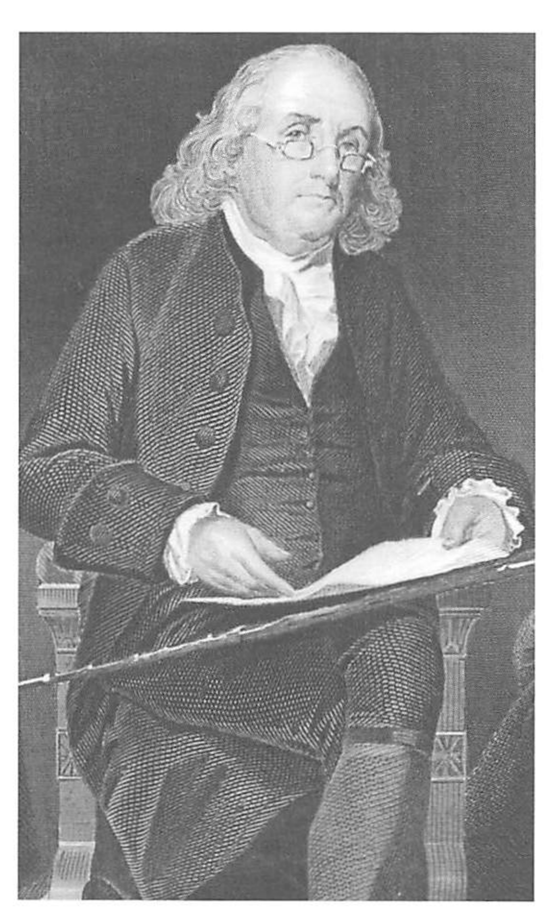
العديد من الأحداث الهامة في تطور الحكومة الدستورية. شملت هذه الأحداث، منح "الماغنا كارتا" (Magna Carta)، وهي وثيقة دستورية إنجليزية ترجع لعام ١٢١٥، واجتماع جمعية جيمستاون التمثيلية سنة ١٦١٩. قدمت بعض المستعمرات أيضاً أمثلة عن أشكال الحكومة الدستورية. كانت حكومات المستعمرات تشكو من نقاط ضعف لكنها تقدمت على غيرها من حكومات زمانها في تحقيق الحرية بموجب القانون.

في حقبة الحرب الثورية، أقامت عدة ولايات أميركية حكومات دستورية. سنة ١٧٧٧، ساعد جون جاي

خلفية الدستور. اعتمد المندوبون إلى المؤتمر الدستوري كثيراً على التجارب السابقة خلال عملهم لإنشاء الحكومة الجديدة. أعادوا إلى الذاكرة

من نيويورك في كتابة دستور لولايته. وساعد جون آدامز من مساتشوستس في كتابة دستور مساتشوستس سنة ١٧٨٠، واستخدم المندوبون إلى المؤتمر الدستوري في فيلادلفيا عدة أفكار وكلمات من دساتير تلك الولايات وغيرها.

أخذ المندوبون أيضاً من تجاربهم الخاصة. اقترح بنجامين فرانكلن، مثلاً، خطة في كونغرس ألباني

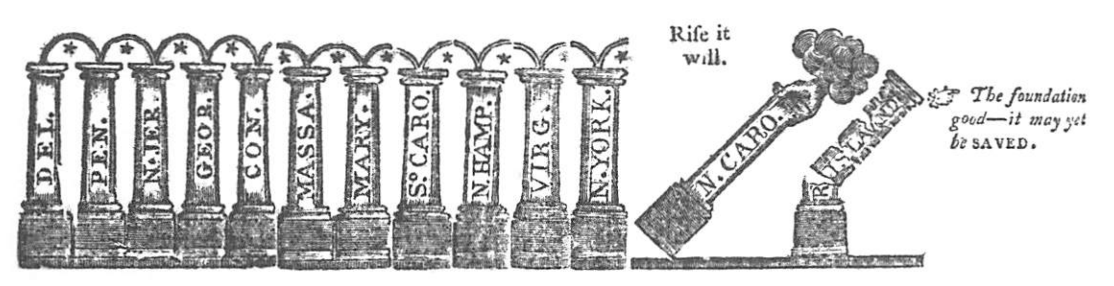


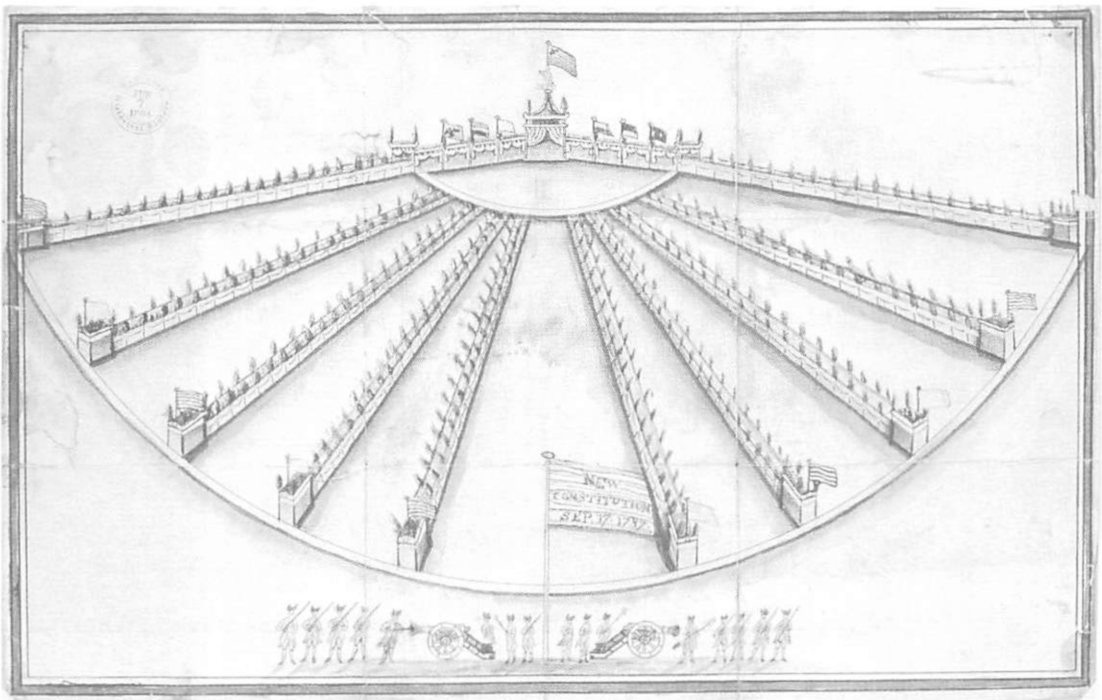
كان بنجامين فرانكلين، أكبر أعضاء الوفود سنا في المؤتمر الدستوري وممثل ولاية بنسيلفانيا فيه، ذا تأثير كبير في صياغة ما يسمى بـ الحل الوسط الكبير الذي تأسس بموجبه مجلسا الكونغرس.

(ولاية نيويورك) سنة ١٧٥٤ لتوحيد المستعمرات تحت حكومة مركزية. وتذكر واشنطن مشاكله الخاصة خلال الحرب، عندما كان عليه أن يعمل، بصفته قائداً عاماً، مع الحكومة الكونفدرالية الضعيفة. كان كل عضو تقريباً في المؤتمر قد سبق له أن خدم كجندي أو كإداري في الحكومة. وكثيراً ما اختلف المندوبون حول التفاصيل، لكنهم كانوا مُتحدّين في رغبتهم أن تكون الحكومة الجديدة قوية بما يكفي لكي تستطيع الدولة أن تحكم، ولكن أن لا تكون قوية لدرجة تُهدد معها حرية الولايات والناس.

التسويات. مهمة إنشاء حكومة جديدة لم تتحقق بسهولة. فالخلافات بين المندوبين كادت أن تؤدي بالمؤتمر إلى نهايته في عدة مناسبات. مثلاً، اختلف مندوبو الولايات الأكبر سكانا مع مندوبي الولايات الصغيرة حول التمثيل في الهيئة التشريعية القومية. كانت الولايات الكبيرة تفضل خطة فرجينيا التي يُحدّد عدد السكان بموجبها عدد المندوبين الذين تستطيع الولاية إرسالهم إلى الهيئات التشريعية. وكانت الولايات الصغرى تؤيد خطة نيو جيرزي التي تقترح أن يكون لكل الولايات عدد متساوٍ من المندوبين. اقترح مندوبو كوناتيكت تسوية حلّت المشكلة. نصّت الخطة على منح تمثيل متساوٍ في مجلس الشيوخ مع تمثيل نسبي لعدد السكان في مجلس النواب. أصبح هذا الاقتراح يُعرف بتسوية كوناتيكت أو التسوية الكبرى.

حلّت التسويات أيضاً النزاعات حول مسألة الرّق. كان مندوبو الولايات الشمالية يريدون أن تكون للكونغرس سلطة حظر التجارة الخارجية للرّق، وربما





(أعلاه): حملة الدستور: في عام ١٧٨٨، نشرت صحيفة مساشوستس سنتينل رسما لأعمدة تمثل التقدم الذي أحرزته الولايات نحو المصادقة على الدستور. وتمثل الصورة هنا ولايتي فرجينيا ونيوهامبشير كعامودين مائلين لأنهما لم تكونا قد صادقتا على الدستور بعد. وإلى الأسفل، يصور الرسم الاحتفال الذي جرى في جناح فدرال بانكويت في نيويورك لأولئك الذين قاموا بمسيرة دعما للدستور الجديد.

إلغاء الرّق. معظم المندوبين الجنوبيين لم يرغبوا بإعطاء الكونغرس هذه السلطة. جاءت التسوية بعدم السماح للكونغرس بتنظيم التجارة الخارجية للرّق حتى سنة ١٨٠٨. وشملت تسوية أخرى كيفية احتساب عدد الأرقاء من ضمن عدد السكان في تحديد عدد أعضاء الكونغرس لكل ولاية. لم يكن الأرقاء يعتبرون مواطنين وهكذا قرر المؤتمر أن ثلاثة أخماس الأرقاء فقط يؤخذون في الحسبان.

اتفق المندوبون على أن تعقد كل ولاية مؤتمراً خاصاً لمناقشة الدستور والتصويت عليه، وقرروا أيضاً أنه عندما تصادق تسع ولايات على الدستور، يصبح الدستور ساري المفعول، ويصبح بإمكان الولايات تنظيم حكوماتها الجديدة.

THE

FEDERALIST:

A COLLECTION

OF

ESSAYS,

WRITTEN IN FAVOUR OF THE

NEW CONSTITUTION,

AS AGREED UPON BY THE FEDERAL CONVENTION, SEPTEMBER 17, 1787.

IN TWO VOLUMES.

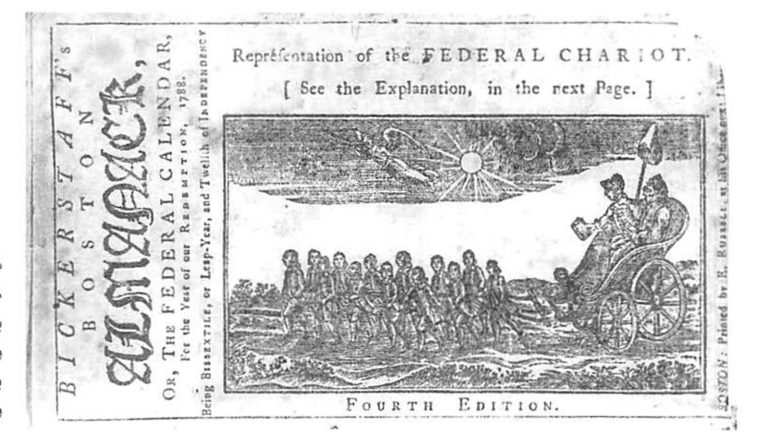
VOL. II.

NEW-YORK:

PRINTED AND SOLD BY J. AND A. M'LEAN, No. 41, HANOVER-SQUARE, M,DCC,LXXXVIII.

Alex.r Hamilton Esq.r of Grange Advocate

صورة لمقالات الفدراليست التي نشرت في عام ١٧٨٨ والتي تمثل أهم الاسهامات الأميركية في تطوير للنظريات الدستورية.


BICKERSTAFF's BOSTON ALMANACK, OR, THE FEDERAL CALENDAR, For the Year of our REDEMPTION, 1788. Being BISSEXTILE, or Leap-Year, and Twelfth of INDEPENDENCY

Repréfentation of the FEDERAL CHARIOT.

[See the Explanation, in the next Page.]

FOURTH EDITION.

BOSTON: Printed by E. RUSSELL, at his Office

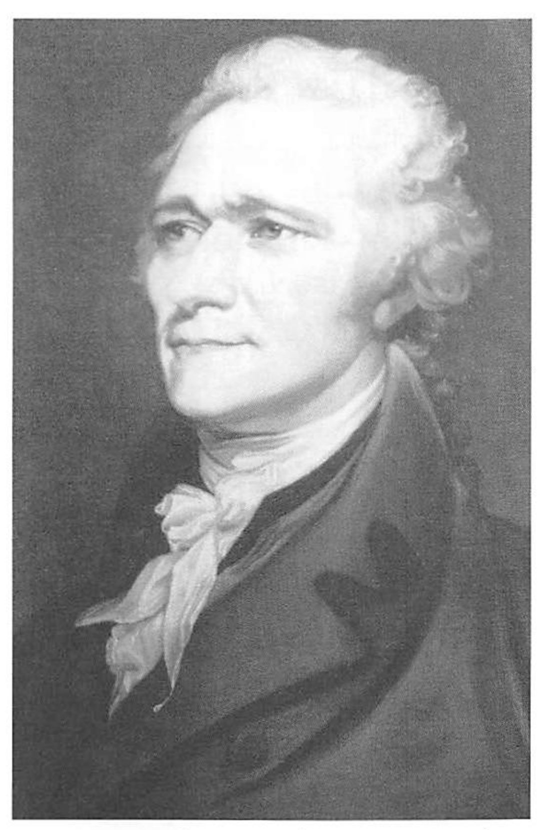
هذا الرسم الذي ظهر في طبعة عام ١٧٨٨ لروزنامة بيكرستاف بوسطن يصور السياسيين الكبار في السن جورج واشنطن وبنجامين فرانكلين وهما يقودان العربة الفدرالية التي تجرها ١٣ ولاية وتتجه نحو إقرار الدستور.

المصادقة على الدستور

بعد مرور أقل من ثلاثة أشهر على التوقيع على الدستور، أصبحت ديلاوير أول ولاية تصادق عليه في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٧٨٧؛ وكانت نيو هامشاير الولاية التاسعة التي أدخلت الدستور حيز التنفيذ في ٢١ حزيران/يونيو ١٧٨٨. لكن الآباء المؤسسين لم يكونوا متأكدين من أن الدستور سوف يتم القبول به بوجه عام إلا عندما ستصادق عليه الولايات الهامة مثل نيويورك وفرجينيا. وقد نشأت معارضة قوية للدستور في هاتين الولايتين وغيرهما. فرجال أمثال إلبريج غيري، وباتريك هنري، وريتشارد هنري لي وجورج ميسون رفضوا المصادقة عليه.

اعترض النقاد على عدم إدخال قانون الحقوق، وعلى المبالغة في الاستقلالية المعطاة للرئيس، وعلى أن مجلس الشيوخ كان ذا طابع أرستقراطي أكثر مما يجب. كانوا يعتقدون أيضاً أن للكونغرس صلاحيات زائدة وأن للحكومة القومية سلطات أكثر من اللزوم. عمل أصدقاء الدستور على تعزيز التأييد للمصادقة، فأصبحوا يعرفون بالفدراليين، ودُعي أخصامهم بأعداء الفدرالية. دافع الفريقان عن قضاياهما في الصحف والنشرات وفي النقاشات أثناء مؤتمرات المصادقة. من هذه المجموعات تطورت أول الأحزاب السياسية الأميركية.

صادقت ڤرجينيا على الدستور في ٢٥ حزيران/يونيو ١٧٨٨ وفعلت نيويورك الشيء ذاته في ٢٦ تموز/يوليو. في مطلع كانون الثاني/يناير ١٧٨٩، اختارت جميع الولايات المصادِقَة، باستثناء نيويورك (التي فشلت في اختيار مندوبيها في الموعد المحدد)، الناخبين الرئاسيين (ما أصبح يعرف لاحقا بأعضاء الهيئة



كتب أليكساندر هاملتون الذي أصبح فيما بعد أول وزير للمالية، إحدى وخمسين مقالة من مقالات ال فدراليست الخمسة والثمانين، دافع فيها عن الدستور الذي وضعت مسودته حديثا، ودعا إلى إقراره.

الانتخابية) من خلال هيئاتها التشريعية أو بطريقة الاقتراع الشعبي المباشر. في ٤ شباط/فبراير، سَمّى الناخبون الرئاسيون جورج واشنطن كأول رئيس للولايات المتحدة. اجتمع أول كونغرس بموجب الدستور الجديد في نيويورك في ٤ آذار/مارس، وتم تنصيب واشنطن في ٣٠ نيسان/إبريل رئيسا. لكن ولايتا نورث كارولينا وورود آيلاند رفضتا الموافقة على الدستور والمشاركة في الحكومة إلى حين يوافق الكونغرس على إضافة قانون الحقوق.

قانـون الحقـوق

لو لم يَعد الفدراليون بإضافة قانون الحقوق إلى الدستور لما حصلوا أبداً على المصادقة في العديد من الولايات الهامة. شملت معظم الدساتير التي تم تبنيها خلال الثورة إعلاناً واضحاً حول حقوق جميع الناس. كان معظم الأميركيين يعتقدون أنه لا يمكن اعتبار إي دستور كاملاً دون هذا الإعلان. كان جورج ميسون من فرجينيا مسؤولاً عن أهم وأشهر قانون للحقوق، إعلان الحقوق في فرجينيا سنة ١٧٧٦، ولكان هو وباتريك هنري سيحولان دون المصادقة على الدستور في فرجينيا لو لم يوافق الفدراليون على مطالبهما المتعلقة بالتعديلات.

رفض جورج ميسون، مؤلف إعلان فرجينيا للحقوق، التوقيع على الدستور لأنه لم يكن يشتمل على وثيقة حقوق تضمن الحريات الأساسية لجميع المواطنين.

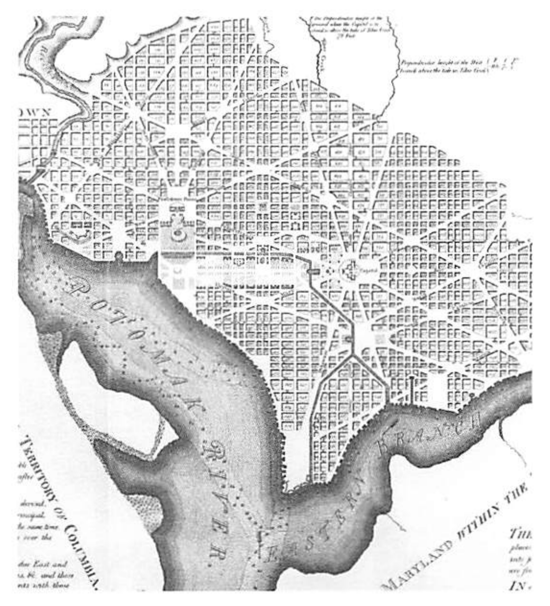
قاد جيمس ماديسون الكونغرس الجديد في اقتراح التعديلات. اقترح ١٥ تعديلاً، وقبل الكونغرس ١٢ تعديلاً لعرضها على الهيئات التشريعية في الولايات للمصادقة بموجب عملية التعديل المبينة في المادة الخامسة من الدستور. بحلول ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٧٩١، كانت الهيئات التشريعية اللازمة في ثلاثة أرباع الولايات قد وافقت على ١٠ من أصل ١٢ تعديلاً. تُعرف هذه التعديلات العشرة بوثيقة الحقوق. أحد التعديلين المرفوضين كان يتعلق بحجم مجلس النواب وكان يدعو إلى تغيير التمثيل بحيث لا يكون هناك أكثر من نائب واحد لكل ثلاثين ألف نسمة، عوضاً عن أكثر من نائب واحد لكل ٥٠ ألف نسمة. التعديل الثاني الذي جرى رفضه كان ينص على أنه لا يحق للكونغرس تعديل رواتب أعضائه إلا بعد إجراء انتخاب للنواب. تمت المصادقة على هذا التعديل بعد ٢٠٢ سنة وأصبح التعديل السابع والعشرين.

قبل المناهضون للفدرالية الهزيمة عندما تم تبنّي الدستور وقرروا العمل لكسب السلطة بموجب نصوصه. أرست أعمالهم نمطاً للسياسة الأميركية لم يتغيّر أبداً. يشعر الأميركيون أحياناً أنهم غير راضين عن سياسات وممارسات الذين يحكمونهم، لكن القليل من الأميركيين يشجبون النظام الدستوري، أو يشعرون أن مؤتمراً دستورياً ثانياً كان يمكن أن يؤسس دستوراً أفضل.

تطور الدستور

قال جيمس ماديسون ذات مرة: "في صياغتنا نظاماً نتمنى أن يدوم قروناً، يجب أن لا تغيب عن بالنا التغيّرات التي تأتي بها العصور". كان الدستور مُصمماً لخدمة مصالح الناس، الأغنياء والفقراء، الشماليون والجنوبيون، المزارعون والعمال ورجال الأعمال. وقد جرى، عبر السنين، تفسير الدستور بالطرق التي تُلبّي الحاجات المُتغيّرة للولايات المتحدة.

كان المندوبون إلى المؤتمر الدستوري يؤمنون بقوة بحكم الأكثرية لكنهم كانوا يريدون حماية الأقليات ضد أي ظلم من جانب الأكثرية، وحققوا هذا الهدف عن طريق الفصل والتوازن بين سلطات الحكومة القومية. شملت الأهداف الدستورية الأساسية الأخرى احترام حقوق الأفراد والولايات، وحكم الشعب، والفصل بين الكنيسة والدولة وأولوية سلطة الحكومة القومية.

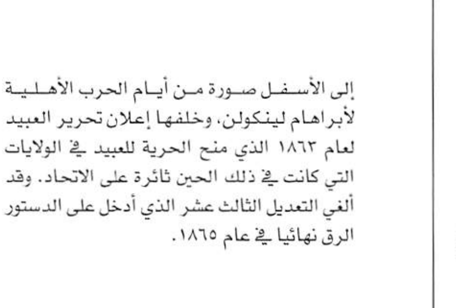


جزء من المخطط الذي وضع عام ١٧٩٢ لمدينة واشنطن دي. سي. التي صممت خصيصا لتكون عاصمة الولايات المتحدة.

جرى تعديل الدستور ٢٧ مرة، بما في ذلك قانون الحقوق. يمكن اقتراح التعديلات من قِبل ثلثي كل من مجلسي الكونغرس أو من جانب مؤتمر قومي يدعو إليه الكونغرس بطلب من الهيئات التشريعية في ثلثي الولايات. يصبح التعديل جزءاً من الدستور بعد المصادقة عليه من قِبل الهيئات التشريعية في ثلاثة أرباع الولايات أو من قبل مؤتمرات في ثلاثة أرباع الولايات. يقرر الكونغرس أي شكل من المصادقة يجب استخدامه وكم هي المدة التي يحق للولايات أن تنظر خلالها في كل تعديل. في العديد من الحالات، اختار الكونغرس فترة سبع سنوات لمثل هذه الدراسة.

كان المندوبون إلى المؤتمر الدستوري يعرفون أنهم لن يتمكنوا من إقرار قانون لكل حالة ممكنة. لذلك، أعطوا الكونغرس حق سن جميع القوانين "الضرورية والملائمة" لأجل ممارسة السلطات التي يمنحها الدستور للرئيس، وللكونغرس، وللمحاكم الفدرالية. أقرّ الكونغرس قوانين لتأسيس الوكالات الفدرالية، مثل إدارة الطيران الفدرالية والخدمة البريدية. وأقرّ الكونغرس أيضاً قوانين لتنظيم التجارة بين الولايات، مسيطراً بذلك على العديد من أوجه الاقتصاد الأميركي.

قرارات المحاكم. يُطبق القضاة الفدراليون وقضاة الولايات الدستور في العديد من قضايا المحاكم. تملك المحكمة العليا السلطة النهائية في تفسير معنى الدستور لأي حالة مُعيّنة. وللمحكمة العليا حق المراجعة القضائية، ما يعني أن بإمكانها اعتبار أي قانون كان على أنه غير دستوري. تملك المحكمة العليا هذه السلطات إلى حد كبير بسبب قرار رئيس المحكمة جون مارشال في قضية ماربوري ضد ماديسون سنة ١٨٠٣.



نقش لتوماس كلاركسون في
تاريخ صعود، تقدم وإنجازات
تجارة الرقيق الأفارقة،
المجلد ١، ١٨٠٨.

إلى الأسفل صورة من أيام الحرب الأهلية لأبراهام لينكولن، وخلفها إعلان تحرير العبيد لعام ١٨٦٣ الذي منح الحرية للعبيد في الولايات التي كانت في ذلك الحين ثائرة على الاتحاد. وقد ألغي التعديل الثالث عشر الذي أدخل على الدستور الرق نهائيا في عام ١٨٦٥.

منذ ذلك الحين، اعتبرت المحكمة أن أكثر من ١٢٥ قانونا فدراليا، والمئات من قوانين الولايات، قوانين غير دستورية.

المهمات الرئاسية. استخدم رؤساء الجمهورية الأقوياء سلطاتهم لتوسيع مدى الكلمات البسيطة في المادة الثانية من الدستور لتحويلها إلى مصدر لسلطات رئاسية أعظم. يشمل أمثال هؤلاء الرؤساء جورج واشنطن، توماس جفرسون، أندرو جاكسون، أبرهام لينكولن، ثيودور روزفلت، وودرو ويلسون، فرانكلن د. روزفلت، وجورج دبليو بوش. أعطى واشنطن، مثلاً، للرئيس الدور الأول في الشؤون الخارجية، واستخدم لينكولن السلطات الواردة في المادة الثانية لإعتاق الأرقاء في الولايات الجنوبية التي تمردت خلال الحرب الأهلية (١٨٦١–١٨٦٥).

العرف. وفّر العُرف للدستور مرونة وزاد من سلطات الحكومة القومية. مثلاً، تطورت وزارة الرئيس، من النص، في المادة الثانية، الذي يتيح لكبير المسؤولين التنفيذيين (الرئيس) "المطالبة، خطياً، بمعرفة رأي الموظف الرئيسي في كل من الوزارات التنفيذية، حول أي موضوع يتعلق بواجبات كل من وظائفهم."

مهمات الولايات والأحزاب. ينص الدستور على الأسلوب العام لانتخاب الرئيس. لا يذكر الدستور الأحزاب السياسية، لكن قوانين الولايات وممارسات الأحزاب السياسية غيّرت نظام الاقتراع الدستوري وحولته إلى الحملات المُثيرة والانتخابات التي تقام اليوم.

واصل الدستور تطوره استجابة لمتطلبات مجتمع في نمو مستمر، من خلال جميع هذه الأساليب. غير أن روح ونصوص الدستور ظلت ثابتة. قام الناس في كل جيل من الأجيال بتطبيق أحكام الدستور حسب مشاكلهم وبالطرق التي كانت تبدو لهم معقولة.

وصف رجل الدولة البريطاني وليام إي. غلادستون الدستور بأنه "أروع عمل تمّ إنشاؤه في أي زمن كان من صنع عقل وتصميم الإنسان". في عالم يسوده التغيير والكفاح، لا يملك الشعب الأميركي أثمن من هذه الوثيقة العظيمة. النص الكامل لدستور الولايات المتحدة وتعديلاته مقدم في الصفحات التالية. كما يتبعه نص كامل مع ملاحظات تفسيرية.

المناديات بحق المرأة في الاقتراع يتظاهرن في جادة بنسلفانيا بواشنطن يوم ٣ آذار/مارس ١٩١٣، وكانت هذه واحدة من عدة مظاهرات تم تنظيمها من أجل إحقاق حق المرأة في المشاركة في الانتخاب. مبنى الكابيتول في الخلفية.

إلي الأعلي مندوبو الولايات الذين حضروا مؤتمر فيلادلفيا الدستوري عام ١٧٨٧ يوقعون على الدستور الجديد في هذه الصورة الزيتية التي رسمها هوارد تشاندلر كريستي في عام ١٩٤٠. ويشار غالبا إلى هؤلاء الرجال بلقب الآباء المؤسسين.



أختام الولايات الثلاث عشرة متداخلة مع الختم الأكبر للولايات المتحدة الأميركية، وهي كلها تحيط برأس جورج واشنطن في هذا النقش التذكاري لآموس دوليتل.

دستور الولايات المتحدة الأميركية

النص التالي لدستور الولايات المتحدة الذي يُبيّن التهجئة الأصلية والاستعمالات الأصلية للكلمات، مطبوع بأحرف كبيرة. يشير الهلالان [ ] إلى أجزاء جرى تغييرها أو إلغاؤها إثر التعديلات.

نحن شعب الولايات المتحدة، ومن أجل إنشاء اتحاد أكثر كمالا، وإقامة العدالة، وضمان الاستقرار الداخلي، وتوفير سبل الدفاع المشترك، وتعزيز الخير العام وتأمين نعم الحرية لنا ولأجيالنا القادمة، نرسي ونقيم هذا الدستور للولايات المتحدة الأميركية.

المادة الأولى

القسم ١

تناط جميع السلطات التشريعية الممنوحة هنا بكونغرس للولايات المتحدة يتألف من مجلس للشيوخ ومجلس للنواب.

القسم ٢

يتألف مجلس النواب من أعضاء يختارون كل سنتين من قبل الشعب في مختلف الولايات، ويجب أن تتوفر في الناخبين في كل ولاية المؤهلات ذاتها التي يتوجب توفرها في ناخبي أعضاء أكثر مجلسي الهيئة التشريعية في تلك الولاية، عدداً.

لا يصبح أي شخص نائباً ما لم يكن قد بلغ سن الخامسة والعشرين وما لم تكن مضت عليه سبع سنوات وهو من مواطني الولايات المتحدة، وما لم يكن لدى انتخابه، من سكان الولاية التي يتم اختياره فيها.

يوزع عدد النواب والضرائب المباشرة بين مختلف الولايات [التي قد يضمها هذا الاتحاد بنسبة عدد سكان كل منها وهو العدد الذي يحدد بأن يضاف إلى مجموع عدد السكان الأحرار، بمن فيهم أولئك المرتبطون بالخدمة لعدد من السنين، وباستثناء الهنود الذين لا تفرض عليهم ضرائب، ثلاثة أخماس عدد الأشخاص الآخرين في الولاية.] ويجري الإحصاء الفعلي للسكان في غضون ثلاث سنوات بعد انعقاد أول اجتماع لكونغرس الولايات المتحدة، وبعد ذلك في غضون كل فترة عشر سنوات لاحقة، ولذلك بالكيفية التي يحددها القانون. ويجب ألا يزيد

عدد النواب عن نائب واحد لكل ثلاثين ألف نسمة، ولكن يجب أن يكون لكل ولاية نائب واحد على الأقل. وإلى أن يتم مثل هذا الإحصاء يكون لولاية نيوهامشير الحق في انتخاب ثلاثة نواب، وولاية مساتشوستس ثمانية، وولاية رود آيلاند وبروفيدنس بلانتيشن واحد، وولاية كوناتيكت خمسة، وولاية نيويورك ستة، وولاية نيوجيرزي أربعة، وولاية بنسلفانيا ثمانية، وولاية ديلاوير واحد، وولاية ماريلاند ستة، وولاية فرجينيا عشرة، وولاية نورث كارولينا خمسة، وولاية ساوث كارولينا خمسة، وولاية جورجيا ثلاثة.

عندما يشغر مقعد أو أكثر من مقاعد النواب في أي ولاية، تدعو السلطة التنفيذية فيها إلى إجراء انتخابات لملء هذا المقعد أو المقاعد الشاغرة.

يختار مجلس النواب رئيسه وسائر مسؤوليه، وتكون لهذا المجلس وحده سلطة المقاضاة البرلمانية.

القسم ٣

يتألف مجلس الشيوخ من شيخين عن كل ولاية [تختارهما الهيئة التشريعية في تلك الولاية] لمدة ست سنوات. ويكون لكل شيخ صوت واحد.

عقب اجتماع أعضاء مجلس الشيوخ مباشرة نتيجة الانتخاب الأول، يتم تقسيمهم إلى ثلاث فئات متساوية قدر المستطاع. ويجب أن تشغر مقاعد شيوخ الفئة الأولى عند انتهاء السنة الثانية من ولايتهم، ومقاعد شيوخ الفئة الثانية عند انتهاء السنة الرابعة، ومقاعد شيوخ الفئة الثالثة عند انتهاء السنة السادسة، بحيث يمكن اختيار الثلث مرة كل سنتين. [وإذا شغر مقعد أو أكثر بسبب الاستقالة أو سواها، خلال عطلة الهيئة التشريعية لولاية ما، جاز للسلطة التنفيذية في تلك الولاية أن تجري تعيينات مؤقتة ريثما يعقد الاجتماع التالي للمجلس التشريعي الذي يقوم عندئذ بملء المقاعد الشاغرة.]

لا يصبح أي شخص عضواً في مجلس الشيوخ ما لم يكن قد بلغ الثلاثين من العمر، وما لم تكن مضت عليه تسع سنوات مواطناً في الولايات المتحدة، وما لم يكن لدى انتخابه من سكان الولاية التي يتم اختياره عنها.

يكون نائب رئيس الولايات المتحدة رئيساً لمجلس الشيوخ، ولكنه لا يدلي بصوته ما لم تتعادل الأصوات.

يختار مجلس الشيوخ مسؤوليه الآخرين كما يختار رئيساً مؤقتاً في غياب نائب الرئيس أو عند توليه مهام رئيس الولايات المتحدة.

لمجلس الشيوخ وحده سلطة إجراء المحاكمة في جميع قضايا المحاكمة البرلمانية. وعندما ينعقد مجلس الشيوخ لهذا الغرض، يقسم جميع أعضائه اليمين أو يدلون بالإقرار. وعندما تتناول المحاكمة رئيس الولايات المتحدة، يترأس رئيس المحكمة العليا الجلسات. ولا يدان أي شخص بدون موافقة ثلثي الأعضاء الحاضرين.

لا تتعدى الأحكام في حالات المحاكمة البرلمانية حد العزل من المنصب، وتقرير عدم الأهلية لتولي منصب شرفي أو يقتضي ثقة أو يدر ربحا لدى الولايات المتحدة، والتمتع به: ولكن الشخص المدان يبقى مع ذلك عرضة وقابلا للاتهام والمحاكمة والحكم عليه ومعاقبته وفقاً للقانون.

القسم ٤

مواعيد وأماكن وطريقة انتخابات الشيوخ والنواب تحددها في كل ولاية هيئتها التشريعية، ولكن يمكن للكونغرس، في أي وقت، أن يسن قانوناً يحدد فيه مثل هذه الأنظمة أو يعدلها، [إلا في ما يتعلق بدوائر اختيار الشيوخ.]

يجتمع الكونغرس مرة على الأقل كل عام، [ويكون موعد هذا الاجتماع أول يوم اثنين من شهر كانون الأول/ديسمبر] ما لم يحدد الكونغرس، بقانون، موعداً آخر.

القسم ٥

كل من المجلسين هو الحكم في انتخابات أعضائه ونتائجها ومؤهلاتهم. وتشكل الأغلبية في كل من المجلسين النصاب القانوني لقيامه بأعماله، ولكن يمكن لعدد أصغر أن يؤجل الجلسات من يوم إلى يوم، وقد يخول كل من المجلسين سلطة إجبار الأعضاء المتغيبين على الحضور بالطريقة التي يراها وبمقتضى العقوبات التي يرتأي فرضها.

يمكن لكل من المجلسين أن يضع قواعد نظامه الداخلي وأن يعاقب أعضاءه على سلوكهم غير النظامي، كما يمكنه بموافقة الثلثين، طرد أحد الأعضاء.

يحتفظ كل من المجلسين بمحاضر لجلساته ينشرها من حين لآخر، باستثناء تلك الأجزاء التي يرى أنها تستلزم السرية، كما أن تصويت أعضاء أي من المجلسين بالموافقة أو الرفض في أي مسألة، ينبغي أن يسجل في المحاضر إذا رغب في ذلك خمس عدد الأعضاء الحاضرين.

لا يجوز لأي من المجلسين، أثناء انعقاد دورة الكونغرس، رفع جلساته لأكثر من ثلاثة أيام دون موافقة المجلس الآخر. كما لا يجوز لأي منهما نقل جلساته إلى أي مكان خلاف المكان الذي يلتئم فيه المجلسان

القسم ٦

يتقاضى الشيوخ والنواب لقاء خدماتهم بدلا يحدده القانون، ويدفع من خزانة الولايات المتحدة. ولهم في جميع الحالات، ما عدا حالات الخيانة والجنايات والإخلال بالأمن، أن يتمتعوا بامتياز عدم اعتقالهم أثناء حضورهم

جلسات مجلسهم، وفي ذهابهم إلى ذلك المجلس وعودتهم منه، وأي خطاب يلقى أو مناقشة تجري في أي من المجلسين لا يسألون عنها في أي مكان آخر.

لا يجوز لأي شيخ أو نائب أن يعين، خلال الفترة التي انتخب لها، في أي منصب مدني خاضع لسلطة الولايات المتحدة، يكون قد أنشئ، أو تكون تعويضاته قد زيدت خلال تلك الفترة، كما لا يجوز لأي شخص يشغل أي منصب خاضع لسلطان الولايات المتحدة، أن يكون عضوا في أي من المجلسين أثناء استمراره في منصبه.

القسم ٧

جميع مشاريع القوانين الخاصة بتحصيل الدخل تطرح في مجلس النواب، ولكن لمجلس الشيوخ أن يقترح أو يوافق على تعديلات، كما في مشاريع القوانين الأخرى.

كل مشروع قانون ينال موافقة مجلس النواب ومجلس الشيوخ يجب، قبل أن يصبح قانوناً، أن يقدم إلى رئيس الولايات المتحدة، فإذا وافق عليه، وقعه، ولكن إذا لم يوافق عليه أعاده، مقروناً باعتراضاته إلى المجلس الذي طرح فيه، وعلى المجلس أن يسجل الاعتراضات بمجملها في محاضره، ثم يباشر بإعادة درس المشروع، فإذا وافق أعضاء ذلك المجلس، بعد إعادة الدرس على إقرار مشروع القانون، أرسل مع الاعتراضات إلى المجلس الآخر حيث يعاد درسه كذلك، فإذا أقره ثلثا أعضاء ذلك المجلس بنعم أو لا، وتدرج أسماء المصوتين بالموافقة على المشروع ومعارضته في محاضر كل من المجلسين على حدة. وإذا لم يعد الرئيس أي مشروع قانون في غضون عشرة أيام [تستثنى منها أيام الأحد] من تقديمه له، أصبح مشروع القانون ذاك قانوناً كما لو أنه وقعه، ما لم يحل الكونغرس، بسبب رفعه لجلساته، دون إعادة المشروع إليه، وفي مثل هذه الحالة لا يصبح المشروع قانونا.

كل أمر، أو قرار، أو تصويت يستلزم موافقة مجلس الشيوخ ومجلس النواب [باستثناء موضوع رفع الجلسات] ينبغي تقديمه لرئيس الولايات المتحدة. وقبل أن يصبح نافذاً، يجب أن ينال موافقته، أو إذا لم يوافق عليه، تتعين إعادة إقراره من قبل ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ والنواب وفقاً للقواعد والقيود المحددة في حالة مشروع القانون.

القسم ٨

تكون للكونغرس سلطة:
فرض الضرائب والرسوم والعوائد والمكوس وجبايتها، لدفع الديون، وتوفير سبل الدفاع المشترك، والخير العام للولايات المتحدة، إنما يجب أن تكون جميع الرسوم والعوائد والمكوس موحدة في جميع أنحاء الولايات المتحدة.

استدانة الأموال لحساب الولايات المتحدة؛
تنظيم التجارة مع الدول الأجنبية، وبين مختلف الولايات، ومع قبائل الهنود؛

وضع نظام موحد للتجنس، وقوانين موحدة بشأن موضوع الإفلاسات في جميع أنحاء الولايات المتحدة؛

سك وطبع العملة، وتنظيم قيمتها وقيمة العملات الأجنبية، وتحديد معايير الموازين والمقاييس؛

وضع أحكام للمعاقبة على تزوير سندات الولايات المتحدة المالية وعملتها؛

إنشاء مكاتب وطرق للبريد؛

تعزيز تقدم العلوم والفنون المفيدة بأن يحفظ لمدد محددة للمؤلفين والمخترعين الحق المطلق في كتاباتهم واكتشافاتهم؛

إنشاء محاكم أدنى درجة من المحكمة العليا.

تعريف أعمال القرصنة، والجنايات التي ترتكب في عرض البحر، والجرائم الموجهة ضد القانون الدولي، والمعاقبة عليها.

إعلان الحرب، والتفويض برد الاعتداء والاستيلاء على السفن والبضائع، ووضع قواعد تتعلق بالاستيلاء على غنائم في البر والبحر.

إنشاء الجيوش وتأمين نفقاتها، ولكن الاعتمادات المالية المخصصة لذلك الغرض يجب ألا تكون لفترة تزيد على سنتين.

تكوين قوة بحرية والتكفل بها.

وضع قواعد لإدارة وتنظيم القوات البرية والبحرية.

وضع أحكام لدعوة المليشيا إلى تنفيذ قوانين الاتحاد، وقمع التمرد وصد الغزو.

وضع أحكام لتنظيم وتسليح وتدريب المليشيا، وإدارة أقسامها التي قد تكون عاملة في خدمة الولايات المتحدة، محتفظاً للولايات، كل على حدة، بحق تعيين الضباط، وسلطة تدريب المليشيا وفقاً للنظام الذي يضعه الكونغرس.

تساعد الحكومة الفدرالية الولايات في الاحتفاظ بفرق مليشيا تعرف أيضاً بالحرس الوطني. وقد تحكمت الولايات بفرق المليشيا كلياً حتى سنة ١٩١٦. وفي تلك السنة صدر قانون الدفاع الوطني الذي ينص على تمويل الحكومة الفدرالية للحرس الوطني وعلى تجنيده لخدمة البلاد في بعض الظروف.

الاستئثار بحق التشريع في جميع القضايا أيا كانت، في مقاطعة (لا تزيد مساحتها على ١٠ أميال مربعة) قد تصبح، بفعل تنازل ولايات معينة عنها وموافقة الكونغرس مقر محكومة الولايات المتحدة، وممارسة سلطة مماثلة على جميع الأماكن التي تشترى بموافقة الهيئة التشريعية للولاية الكائنة فيها، لغرض إقامة حصون ومخازن ذخيرة وترسانات وأحواض سفن ومبان أخرى لازمة.
سن جميع القوانين التي تكون ضرورية ومناسبة لكي توضع موضع التنفيذ، السلطات آنفة الذكر وجميع السلطات الأخرى التي ينيطها هذا الدستور بحكومة الولايات المتحدة أو بأية إدارة أو موظف تابع لها.

القسم ٩

إن هجرة أو استقدام أولئك الأشخاص الذين تعتقد أي من الولايات الموجودة حاليا أن من المناسب دخولهم، لا يجوز للكونغرس أن يحظرهما قبل عام ألف وثمانمائة وثمانية، ولكن يمكن فرض ضريبة، أوسم، على مثل هذا الاستقدام، لا يتجاوز أي منهما عشرة دولارات عن كل شخص.

إن امتياز استصدار أمر استحضار أمام القضاء لا يجوز أن يعلق إلا عندما تستدعي السلامة العامة ذلك في حالات العصيان أو الغزو.

لا يجوز إصدار قانون يقضي بالإدانة والعقاب بالإعدام أو التجريد من كافة الحقوق دون محاكمة، كما لا يجوز إصدار قانون جزائي ذي مفعول رجعي.

لا يجوز فرض ضرائب (أفراد أو أية ضرائب مباشرة أخرى)، ما لم تكن متناسبة مع الإحصاء أو التعداد الذي سبق النص على وجوب إجرائه.

ضريبة الأفراد هي ضريبة تجني من كل فرد بالتساوي، وتدعى أيضا بضريبة الرأس. وقد رأت المحكمة العليا أن هذا البند يمنع فرض ضريبة على الدخل، ولكن التعديل السادس عشر للدستور ألغى قرار المحكمة العليا هذا.

لا يجوز فرض ضرائب أو رسوم على سلع تصدرها أية ولاية.

لا يجوز منح أفضلية أية أنظمة تجارية أو أخرى خاصة بالعائدات، لموانئ ولاية ما على موانئ ولاية أخرى، كما لا يجوز إجبار السفن المتوجهة إلى ولاية ما أو القادمة منها؛ على دخول ولاية أخرى أو تفريغ حمولتها أو دفع رسوم فيها.
لا يجوز أن تسحب أموال من الخزينة إلا تبعا لاعتمادات يحددها القانون، وتنشر من حين لآخر، بيانات دورية بإيرادات ونفقات جميع الأموال العامة وبحسابها.
لا تمنح الولايات المتحدة أي لقب من ألقاب الشرف. ولا يجوز لأي شخص يشغل لديها منصبا يدر ربحا أو يقتضي ثقة، أن يقبل، دون موافقة الكونغرس، أية هدية أو أجر أو منصب أو لقب من أي نوع كان، من أي ملك أو أمير أو دولة أجنبية.

القسم ١٠

لا يجوز لأية ولاية أن تعقد أية معاهدة، أو أن تدخل في أي حلف أو اتحاد، أو تفوض برد الاعتداء والاستيلاء على السفن والبضائع أو تسك عملة أو تصدر سندات حكومية، أو تعتمد أي شيء خلاف العملة الذهبية والفضية وسيلة لوفاء الديون، أو تصدر أي قانون يقضي بالإدانة والعقوبة بدون محاكمة، أو أي قانون جزائي ذي مفعول رجعي، أو أي قانون ينقص من قوة التزامات العقود، أو تمنح أي لقب من ألقاب الشرف.

لا يجوز لأية ولاية، دون موافقة الكونغرس، أن تفرض أية رسوم أو عوائد على الواردات أو الصادرات، إلا ما كان منها ضروريا ضرورة قصوى لقيامها بتنفيذ قوانينها الخاصة بالتفتيش، يكون صافي إيرادات جميع الرسوم والعوائد التي تفرضها أية ولاية على الواردات أو الصادرات، لمنفعة خزانة الولايات المتحدة، وجميع أمثال هذه القوانين تكون خاضعة وإشراف الكونغرس.

لا يجوز لأية ولاية، دون موافقة الكونغرس، أن تفرض أية رسوم على حمولة السفن، أو تحتفظ بقوات عسكرية أو سفن حربية في وقت السلم، أو تعقد أي اتفاق أو ميثاق مع ولاية أخرى أو دولة أجنبية، أو تشتبك في حرب إلا إذا غزيت فعلا، أو إذا كان هناك خطر داهم لا يسمح بالتأخير.

المادة الثانية

القسم ١

تناط السلطة التنفيذية برئيس للولايات المتحدة الأميركية ويشغل الرئيس منصبه مدة أربع سنوات، ويتم انتخابه مع نائب الرئيس، الذي يختار لنفس المدة، على النحو التالي:

تعين كل ولاية، بالكيفية التي تحددها هيئتها التشريعية، عدداً من المنتخبين (أو من سموا لاحقاً بأعضاء في هيئة تدعى الكلية الانتخابية) مساوياً لمجموع عدد الشيوخ والنواب الذين يحق للولاية أن يمثلوها في الكونغرس. ولكن لا يجوز لأي عضو في مجلس الشيوخ أو في مجلس النواب، أو لأي شخص يشغل لدى الولايات المتحدة منصباً يقتضي ثقة أو يدر ربحاً، أن يعين منتخباً.

[يجتمع المنتخبون كل منهم في ولايته ويصوتون بالاقتراع السري لشخصين، يكون أحدهما على الأقل من غير سكان الولاية نفسها. ويضعون لائحة بأسماء جميع الأشخاص الذين اقترع لهم، وبعدد الأصوات التي نالها كل منهم، ويوقعون اللائحة ويصادقون على صحتها ويحيلونها مختومة إلى مقر حكومة الولايات المتحدة، موجهة إلى رئيس مجلس الشيوخ. ويقوم رئيس مجلس الشيوخ، بحضور أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب، بفض جميع مظاريف اللوائح ثم تحصى الأصوات. والشخص الذي ينال أكبر عدد من الأصوات يصبح هو الرئيس، إذا كان

هذا العدد أكثرية مجموع عدد المنتخبين المعينين. وإذا كان نال أكثر من شخص مثل هذه الأكثرية، وكان عدد الأصوات التي نالوها متساويا، عندها يقوم مجلس النواب فورا، وعن طريق الاقتراع السري، باختيار واحد منهم رئيساً. وإذا لم يحصل أي شخص على أكثرية، عندها يقوم مجلس النواب، بالكيفية عينها، باختيار الرئيس من بين الخمسة الفائزين بأكبر عدد من الأصوات في اللائحة. ولكن عند اختيار الرئيس، تحسب الأصوات على أساس الولايات بحيث يكون لممثلي كل ولاية صوت واحد، ويتشكل النصاب لهذا الغرض من عضو أو أعضاء من ثلثي الولايات، وتكون أكثرية جميع الولايات ضرورية ليتم الاختيار. وفي كل حالة، بعد اختيار الرئيس، يصبح الشخص الحائز على أكبر عدد من أصوات الناخبين نائب الرئيس. وإذا بقي، شخصان أو أكثر لديهما عدد متساو من الأصوات، تعين على مجلس الشيوخ أن يختار من بينهما أو من بينهم بالاقتراع السري نائب الرئيس.]

يجوز للكونغرس أن يحدد موعد اختيار الناخبين واليوم الذي يدلون فيه بأصواتهم، وهو يوم يجب أن يكون واحدا في جميع أنحاء الولايات المتحدة.

لا يكون أي شخص سوى المواطن بالولادة أو من يكون من مواطني الولايات المتحدة وقت إقرار هذا الدستور، مؤهلا لمنصب الرئيس، كما لا يكون مؤهلا لذلك المنصب أي شخص لم يبلغ سن الخامسة والثلاثين ولم يكن مقيما في الولايات المتحدة مدة أربعة عشر عاما.

في حال عزل الرئيس من منصبه، أو وفاته، أو استقالته، أو عجزه عن القيام بسلطات ومهام المنصب المذكور، يؤول المنصب إلى نائب الرئيس، ويمكن للكونغرس أن يحدد بقانون أحكام حالات عزل أو وفاة أو استقالة أو عجز الرئيس ونائب الرئيس كليهما، معلناً من هو المسؤول الذي يتولى عند ذلك مهام الرئاسة. ويبقى مثل ذلك المسؤول قائماً بمهام الرئاسة إلى أن تزول حالة العجز أو يتم انتخاب رئيس.

يتقاضى الرئيس، في مواعيد محددة، تعويضاً عن خدماته لا يزاد ولا ينقص خلال الفترة التي ينتخب لها، ولا يجوز له أن يتلقى خلال تلك الفترة أية مرتبات أخرى من الولايات المتحدة أو من أية ولاية منها.

على الرئيس قبل أن يشرع في تنفيذ مهام منصبه، أن يؤدي القسم أو التوكيد التالي: "أقسم جازماً بأنني سأقوم بإخلاص بمهام منصب رئيس الولايات المتحدة وبأنني سأبذل أقصى ما في وسعي لأصون وأحمي وأدافع عن دستور الولايات المتحدة."

القسم ٢

يكون الرئيس قائداً أعلى لجيش وبحرية الولايات المتحدة، ولمليشيات مختلف الولايات عندما تدعى إلى الخدمة الفعلية لدى الولايات المتحدة. وله أن يطلب الرأي الخطي للموظف الرئيسي في كل من الوزارات التنفيذية حول أي موضوع يتعلق بمهام وزارة كل منهم، كما تكون له سلطة إرجاء تنفيذ الأحكام، ومنح العفو عن جرائم ترتكب ضد الولايات المتحدة، ما عدا في حالات الاتهام البرلماني.

تكون له السلطة، بمشورة مجلس الشيوخ وموافقته، لعقد المعاهدات، شرط أن يوافق عليها ثلثا عدد أعضاء المجلس الحاضرين، كما له، بمشورة مجلس الشيوخ وموافقته، أن يرشح سفراء ووزراء مفوضين آخرين وقناصل وقضاة للمحكمة العليا وسائر موظفي الولايات المتحدة الآخرين، الذين لا نص هنا على أحكام تعييناتهم والتي سيتم إحداثها بقانون. ولكن يمكن للكونغرس أن ينيط بواسطة قانون، حسبما يرتأي، تعيين مثل هؤلاء الموظفين الأدنى رتبة، بالرئيس وحده، أو بالمحاكم، أو بالوزارات.

للرئيس سلطة ملء جميع المناصب الشاغرة التي قد تحدث أثناء عطلة مجلس الشيوخ. وذلك عن طريق منح تفويضات ينتهي أجلها بنهاية الدورة التالية للمجلس.

القسم ٣

يزود الرئيس الكونغرس من وقت لآخر، بمعلومات عن حال الاتحاد، ويقدم له للدراسة، توصيات بتلك الإجراءات التي يعتقد أنها ضرورية وملائمة. وله في ظروف استثنائية، أن يدعو كلا المجلسين، أو أياً منهما، إلى الانعقاد. وفي حال حدوث خلاف بينهما بالنسبة إلى موعد إرجاء الجلسات، فله أن يرجئها إلى الموعد الذي يراه ملائماً. وعليه أن يستقبل السفراء والوزراء المفوضين الآخرين، كما عليه أن يراعي بأن تنفذ القوانين بإخلاص وأن يشمل بتكليفه جميع موظفي الولايات المتحدة.

القسم ٤

يعزل الرئيس ونائب الرئيس وجميع موظفي الولايات المتحدة الرسميين المدنيين من مناصبهم إذا وجه لهم اتهام نيابي بالخيانة أو الرشوة أو أية جرائم أو جنح خطيرة أخرى، وأدينوا بمثل هذه التهم.

المادة الثالثة

القسم ١

تناط السلطة القضائية في الولايات المتحدة بمحكمة عليا واحدة وبمحاكم أدنى درجة كما يرتأي الكونغرس وينشئه من حين لآخر. ويبقى قضاة كل من المحكمة العليا والمحاكم الأدنى درجة شاغلين مناصبهم ما داموا حسني السلوك، ويتقاضون، في أوقات محددة، لقاء خدماتهم، تعويضات لا يجوز إنقاصها أثناء بقائهم في مناصبهم.

القسم ٢

تشمل السلطة القضائية جميع القضايا المتعلقة بالقانون والعدل التي تنشأ في ظل أحكام هذا الدستور وقوانين الولايات المتحدة والمعاهدات المعقودة أو التي ستعقد بموجب سلطتها. كما تشمل جميع القضايا التي تتناول

السفراء والوزراء المفوضين الآخرين والقناصل وجميع القضايا الداخلة في اختصاص الأميرالية والملاحة البحرية والمنازعات التي تكون الولايات المتحدة طرفا فيها، والمنازعات التي تنشأ بين اثنتين أو أكثر من الولايات، [وبين إحدى الولايات ومواطني ولاية أخرى]، وبين مواطني ولايات مختلفة، وبين مواطني نفس الولاية ممن يدعون ملكية أراض بموجب منح من ولايات مختلفة، وبين ولاية أو مواطنيها ودول أجنبية [أو مواطني دول أجنبية أو رعايا أجانب.]

تكون للمحكمة العليا صلاحية النظر أساساً في جميع القضايا التي تتناول السفراء والوزراء المفوضين الآخرين والقناصل، وتلك التي تكون فيها إحدى الولايات طرفاً. وفي جميع القضايا الأخرى المذكورة آنفاً، تكون للمحكمة العليا صلاحية النظر فيها استئنافاً، من ناحيتي الوقائع والقانون، مع مراعاة الاستثناءات والأنظمة التي يضعها الكونغرس.
تتم المحاكمات في جميع الجرائم، ما عدا قضايا الاتهام البرلماني، أمام هيئة محلفين. وتجري مثل هذه المحاكمات في الولاية حيث تكون تلك الجرائم قد اقترفت. ولكن عندما لا تقترف تلك الجرائم داخل حدود أية ولاية، تجري المحاكمة في المكان أو الأماكن التي يحددها الكونغرس بقانون.

القسم ٣

جريمة الخيانة بحق الولايات المتحدة لا تكون إلا بشن حرب عليها، أو بالانضمام إلى أعدائها وتقديم العون والمساعدة لهم. ولا يدان أحد بتهمة الخيانة إلا استناداً إلى شهادة شاهدين يشهدان على وقوع نفس العمل الواضح النية، أو استناداً إلى اعتراف في محكمة علنية.

للكونغرس سلطة تحديد عقوبة جريمة الخيانة. ولكن لا يجوز الاقتصاص من نسل أو أقارب المتهم أو تجريده من حقوقه المدنية أو مصادرة أمواله وممتلكاته إلا أثناء حياته.

المادة الرابعة

القسم ١

تحترم كل ولاية وتعتد اعتداداً كاملا ومخلصاً بقوانين كل ولاية أخرى وسجلاتها الرسمية وإجراءاتها القضائية ويجوز للكونغرس أن يحدد، بقوانين عامة، قواعد الكيفية التي يتم فيها إثبات مثل هذه القوانين والسجلات والإجراءات، ونتائج ذلك.

القسم ٢

لمواطني كل ولاية حق التمتع بجميع الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها المواطنون في مختلف الولايات.

الشخص المتهم في أية ولاية بالخيانة أو بارتكاب جناية أو أية جريمة أخرى، الذي يفر من وجه العدالة، ويعثر عليه في ولاية أخرى، يسلم، بناء على طلب السلطة التنفيذية للولايات التي فرّ منها، لينقل إلى الولاية التي لها صلاحية النظر في جريمته.

[أي شخص ملزم بالخدمة أو العمل في إحدى الولايات طبقاً لقوانينها، ويفر إلى ولاية أخرى، لا يجوز أن يعفى من تأدية مثل تلك الخدمة أو ذلك العمل بموجب أي قانون أو إجراء لدى هذه الولاية، بل يتوجب تسليمه عند طلب الجهة التي تؤدي هذه الخدمات والأشغال لمصلحتها.]

القسم ٣

يمكن للكونغرس أن يدخل ولايات جديدة إلى الاتحاد. ولكن لا يجوز إنشاء أو إقامة أية ولاية جديدة داخل حدود أية ولاية أخرى، كما لا يجوز إنشاء أية ولاية عن طريق اندماج ولايتين أو أكثر أو أجزاء ولايات، دون موافقة الهيئات التشريعية للولايات المعنية، فضلا عن موافقة الكونغرس.
تكون للكونغرس سلطة التصرف بـ ووضع جميع القواعد والأنظمة اللازمة الخاصة بأراض أو ممتلكات أخرى عائدة للولايات المتحدة. ولا يفسر أي نص في هذا الدستور على نحو يضر بأية حقوق للولايات المتحدة أو لأية ولاية معينة.

القسم ٤

تضمن الولايات المتحدة لكل ولاية في هذا الاتحاد حكومة ذات نظام جمهوري وتحمي كلا منها من الغزو، كما تحميها، بناء على طلب الهيئة التشريعية، أو السلطة التنفيذية [في حال تعذر انعقاد الهيئة التشريعية] من أعمال العنف الداخلية.

المادة الخامسة

يقترح الكونغرس، كلما رأى ثلثا أعضاء المجلسين ضرورة لذلك، تعديلات لهذا الدستور، أو يدعو، بناء على طلب الهيئات التشريعية لثلثي مختلف الولايات، إلى عقد مؤتمر لاقتراح تعديلات، تصبح في كلتا الحالتين، قانونية من حيث جميع المقاصد والغايات، كجزء من هذا الدستور، عندما تصادق عليها الهيئات التشريعية لثلاثة أرباع مختلف الولايات، أو مؤتمرات تعقد في ثلاثة أرباع الولايات أياً كانت وسيلة المصادقة التي يقترحها الكونغرس من بين هاتين، شرط [ألا يؤثر أي تعديل يتم ويقر قبل سنة ألف وثمانمئة وثمانية (١٨٠٨) في أية صورة كانت على العبارتين الأولى والرابعة من الفقرة التاسعة من المادة الأولى، و] ألا تحرم أية ولاية، دون رضاها، من حق تساوي الأصوات في مجلس الشيوخ.

المادة السادسة

جميع الديون المعقودة والارتباطات المتفق عليها قبل إقرار هذا الدستور، تكون قانونية أمام الولايات المتحدة طبقاً لهذا الدستور كما هي قانونية طبقاً للاتحاد.

هذا الدستور، وقوانين الولايات المتحدة التي تصدر تبعاً له، وجميع المعاهدات المعقودة أو التي تعقد تحت سلطة الولايات المتحدة، تكون القانون الأعلى للبلاد. ويكون القضاة في جميع الولايات ملزمين به، ولا يعتد بأي نص في دستور أو قوانين أية ولاية يكون مخالفاً لذلك.

يكون الشيوخ والنواب المشار إليهم آنفاً، وأعضاء المجالس التشريعية لمختلف الولايات، وجميع الموظفين التنفيذيين والقضائيين التابعين للولايات المتحدة ولمختلف الولايات، ملزمين بموجب قسم أو إقرار بتأييد هذا الدستور. ولكن لا يجوز أبداً اشتراط امتحان ديني كمؤهل لتولي أي منصب رسمي أو مسؤولية عامة في الولايات المتحدة.

المادة السابعة

تكون مصادقة مؤتمرات تسع ولايات كافية لإقامة هذا الدستور بين الولايات التي تقره.

الكلمة (أل) أدخلت بين السطرين السابع والثامن من الصفحة الأولى، وكلمة "ثلاثين" مكتوبة جزئيا في فسحة ممحية من السطر الخامس عشر من الصحفة الأولى، وكلمة "يحاكم" مكتوبة بين السطرين الثاني والثلاثين والثالث والثلاثين من الصفحة الأولى ومكتوبة بين السطرين الثالث والأربعين والرابع والأربعين من الصفحة الثانية.

للشهادة على صحة ذلك، وليام جاكسون، أمين السر.

تم وضع هذا الدستور بالموافقة الإجماعية للولايات الحاضرة هذا اليوم السابع عشر من إيلول/سبتمبر من العام ألف وسبعماية وسبعة وثمانين للميلاد، وفي السنة الثانية عشرة لاستقلال الولايات المتحدة. وقد أدرجنا أسماءنا هنا شهادة على ذلك.

جورج واشنطن، الرئيس والنائب عن ولاية فرجينيا

ديلاوير:
جورج ريد
غانينغ بدفورد الابن
جون ديكنسون
ريتشارد باسيت
جاكو بروم

ماريلاند
جيمس ماك هنري
دان أوف ساينت توماس جينيفر
دانيال كارول

فرجينيا:
جون بلار
جيمس ماديسون الابن

نورث كارولينا:
وليم بلاونت
ريتشارد دوبس سبايت
هيو وليامسون

ساوث كارولينا:
ج. راتليدج
تشارلز كوتسوارث بينكني
تشارلز بينكني
بيرس بتلر

جورجيا
وليام فيو
أبراهام بالدوين

نيوهامشير
جون لانغدون
نيكولاس غيلمان

مساتشوستس
ناثانيال غورهام
روفوس كينغ

كونيتيكت
وليام صامويل جونسون
روجر شيرمن

نيويورك
ألكزاندر هاميلتون

نيوجرزي
وليام ليفينغستون
ديفيد بريرلي
وليام باترسون
جونا دايتون

بنسيلفانيا
ب. فرانكلين
توماس ميفلين
روبرت موريس
جورج كلايمر
توماس فيتزسايمونز
جاريد إنغرسول
جيمس ولسون
الحاكم موريس

كما هو ظاهر هنا فإن وثيقة الحقوق في الأساس تضمنت ١٢ بندا ولكن الولايات لم تصادق سوى على ١٠ منها.

Congress of the United States,
begun and held at the City of New York, on
Wednesday the fourth of March, one thousand seven hundred and eighty nine.

THE ...

RESOLVED ...

ARTICLES ...

Article the first ...
Article the second ...
Article the third ...
Article the fourth ... A well regulated militia, being necessary to the security of a free State, the right of the people to keep and bear arms, shall not be infringed.
Article the fifth ...
Article the sixth ...
Article the seventh ...
Article the eighth ...
Article the ninth ...
Article the tenth ...
Article the eleventh ...
Article the twelfth ...

ATTEST,

John Adams, Vice President of the United States, and President of the Senate.

وثيقة الحقوق

تعرف التعديلات العشرة الأولى من الدستور بـ "وثيقة الحقوق" وكانت قد اقترحت في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٧٨٩. وقد تم إقرارها في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، ١٧٩١. وفي الأصل كانت هذه التعديلات تنطبق على الحكومة الفدرالية، إلا أن التعديل الرابع عشر أعلن أنه لا يمكن لأي ولاية أن تحرم الفرد من حق الحياة والحرية والملكية دون اتباع "الإجراءات القانونية المعمول بها". وقد فسرت المحكمة العليا هذه التعابير بـأنها تعني أن معظم بنود وثيقة الحقوق ينطبق على الولايات أيضا.

التعديلات الدستورية

(وثيقة الحقوق: التعديل الأول حتى العاشر)

مقدمة إلى وثيقة الحقوق

كونغرس الولايات المتحدة، الذي بدأ وأنهى جلسته في مدينة نيويورك، يوم الأربعاء، الرابع من آذار/مارس من العام ١٧٨٩.

مؤتمرات عدد من الولايات، بعد أن كانت حين وافقت على الدستور قد أعربت عن الرغبة، من أجل منع إساءة تفسير أو استعمال سلطاته، في أن تتم إضافة عبارات موضحة ومحددة إليه: وحيث أنها توسع أرضية ثقة الجمهور بالحكومة، فإنها أيضا ستضمن النتائج المفيدة لهذه المؤسسة.

وعليه، فقد قرر مجلسا شيوخ ونواب الولايات المتحدة، في الكونغرس المجتمع، وبموافقة ثلثي أعضاء مجلس النواب، أن يتم اقتراح المواد التالية على المجالس التشريعية للولايات المختلفة، على أنها تعديلات لدستور الولايات المتحدة، على أن يكون كل من وجميع هذه المواد، حين تتم المصادقة عليها من قبل ثلاثة أرباع هذه المجالس، سارية المفعول لكل المقاصد والأهداف، كجزء من الدستور.

المواد المضافة إلى، وتعديلات دستور الولايات المتحدة، التي اقترحها الكونغرس وصادقت عليها المجالس التشريعية للعديد من الولايات بموجب المادة الخامسة من الدستور.

التعديل الأول

لا يصدر الكونغرس أي قانون خاص بإقامة دين من الأديان أو يمنع حرية ممارسته، أو يحد من حرية الكلام أو الصحافة، أو من حق الناس في الاجتماع سلميا، وفي مطالبة الحكومة بإنصافهم من الإجحاف.

التعديل الثاني

حيث أن وجود مليشيا حسنة التنظيم ضروري لأمن أية ولاية حرة، لا يجوز التعرض لحق الناس في اقتناء أسلحة وحملها.

التعديل الثالث

لا يجوز لأي جندي، في وقت السلم، أن يقيم في أي منزل دون رضى المالك، كما لا يجوز له ذلك في وقت الحرب، إلا بالكيفية التي يحددها القانون.

التعديل الرابع

لا يجوز المساس بحق الناس في أن يكونوا آمنين في أشخاصهم ومنازلهم ومستنداتهم ومقتنياتهم من أي تفتيش أو احتجاز غير معقول، ولا يجوز إصدار مذكرة بهذا الخصوص إلا في حال وجود سبب معقول، معزز باليمين أو التوكيد، وتبين بالتحديد المكان المراد تفتيشه والأشخاص أو الأشياء المراد احتجازها.

التعديل الخامس

لا يجوز اعتقال أي شخص لاستجوابه بشأن جناية أو جريمة شائنة أخرى، إلا تبعا لصدور قرار اتهامي أو مضبطة اتهام عن هيئة محلفين كبرى، باستثناء القضايا الحاصلة في القوات البرية أو البحرية، أو في المليشيا، عندما تكون هذه القوات في الخدمة الفعلية في وقت الحرب أو الخطر العام. ولا يجوز اتهام أي شخص في أية دعوى جنائية على أن يكون شاهدا ضد نفسه، ولا أن يحرم من الحياة أو الحرية أو الممتلكات دون اتباع الإجراءات القانونية الأصولية كما لا يجوز نزع أية ملكية خاصة لاستخدامها في سبيل المنفعة العامة بدون تعويض عادل.

التعديل السادس

في جميع المحاكمات الجنائية، للمتهم الحق بأن يحاكم محاكمة سريعة وعلنية بواسطة هيئة محلفين غير متحيزة تابعة للولاية أو المقاطعة التي تكون الجريمة قد ارتكبت فيها، وتكون المقاطعة قد سبق للقانون تحديدها. وله الحق في أن يبلغ سبب الاتهام وطبيعته، وفي أن يواجه الشهود الذين يشهدون ضده، وفي أن تتوفر له التسهيلات القانونية الإرغامية لاستدعاء شهود لمصلحته، وفي أن يستعين بمحام للدفاع عنه.

التعديل السابع

في الدعاوى المدنية حيث تزيد القيمة المتنازع عليها عن عشرين دولارا يكون حق التقاضي أمام هيئة محلفين مصانا، وأية واقعة تكون قد بتت بها هيئة محلفين، لا يجوز خلافا لذلك أن يعاد النظر فيها في أية محكمة من محاكم الولايات المتحدة إلا وفقا لقواعد القانون العام.

التعديل الثامن

لا يجوز طلب دفع كفالات باهظة ولا فرض غرامات باهظة ولا إنزال عقوبات قاسية وغير مألوفة.

التعديل التاسع

إن تعداد الدستور لحقوق معينة لا يجوز أن يفسر على أنه إنكار لحقوق أخرى يتمتع بها الشعب، أو انتقاصا منها.

التعديل العاشر

إن السلطات التي لا يوليها الدستور للولايات المتحدة ككل ولا يحجبها عن الولايات (إفراديا) تحفظ لكل من هذه الولايات أو للشعب.

التعديل الحادي عشر (١٧٩٥)

لا تعتبر الصلاحية القضائية التي تتمتع بها الولايات المتحدة على أنها تمتد إلى أية دعوى قانونية أو دعوى تطبق فيها مبادئ العدل والإنصاف، سبق أن شرع في إقامتها أو الإدعاء فيها، ضد إحدى الولايات المتحدة، مواطنون من ولاية أخرى أو مواطنو أو رعايا أية دولة أجنبية.

التعديل الثاني عشر (١٨٠٤)

يجتمع الناخبون (أعضاء الهيئة الانتخابية)، كل في ولايته، ويصوتون بالاقتراع السري لرئيس ونائب رئيس ويتعين أن يكون أحدهما على الأقل من غير سكان الولاية نفسها، ويذكرون في أوراق اقتراعهم اسم الشخص الذي ينتخبونه رئيسا، ويذكرون في أوراق اقتراع مستقلة اسم الشخص الذي ينتخبونه نائبا للرئيس، ويعدون لوائح مستقلة بأسماء جميع الأخشاص الذين اقترع لانتخابهم لمنصب الرئيس وأسماء جميع الأشخاص الذين اقترع لانتخابهم لمنصب نائب الرئيس، وبعدد الأصوات التي نالها كل منهم، ثم يوقعون هذه اللوائح ويصدقون عليها ويحيلونها مختومة إلى مقر حكومة الولايات المتحدة موجهة إلى رئيس مجلس الشيوخ. ويقوم رئيس مجلس الشيوخ، بحضور أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب، بفض جميع مظاريف اللوائح ثم يحصي عدد الأصوات، والشخص الذي ينال العدد الأكبر من أصوات المقترعين للرئيس يصبح رئيسا، إذا كان هذا العدد يشكل أكثرية مجموع الناخبين المعينين. وإذا لم يحصل أي شخص على مثل هذه الأكثرية، يقوم مجلس النواب على الفور، وبالاقتراع السري، باختيار الرئيس من بين الأشخاص الحائزين على أكبر عدد من الأصوات في لائحة الذين اقترع لهم لمنصب الرئيس على ألا يتجاوز عدد هؤلاء الثلاثة. ولكن في اختيار الرئيس على هذا النحو يتم حساب الأصوات على أساس الولايات بحيث يكون لممثلي كل ولاية صوت واحد، ويتشكل النصاب لهذا الغرض

من عضو أو أعضاء عن ثلثي الولايات وتكون أكثرية جميع الولايات ضرورية ليتم الاختيار. وإذا لم يختر مجلس النواب، رئيسا عندما يؤول إليه حق الاختيار، قبل الرابع من شهر آذار/مارس التالي، فحينئذ يتولى نائب الرئيس منصب الرئاسة كما في حالة وفاة الرئيس أو حالات عجزه التي ينص عليها الدستور. ويصبح نائبا للرئيس الشخص الذي يحصل على أكبر عدد من أصوات المقترعين لنائب الرئيس، إذا كان هذا العدد يشكل أكثرية مجموع عدد الناخبين المعينين. وإذا لم يحصل أي شخص على مثل هذه الأكثرية فحينئذ يقوم مجلس الشيوخ باختيار نائب رئيس من بين الشخصين اللذين فازا بأكبر عدد من الأصوات في اللائحة والنصاب اللازم لهذا الغرض يتألف من ثلثي العدد الإجمالي للشيوخ، وسيكون الحصول على أكثرية العدد الإجمالي لازما لهذا الاختيار. ولكن كل شخص غير مؤهل دستوريا لتولي منصب الرئيس فهو ليس مؤهلا لمنصب نائب رئيس الولايات المتحدة.

التعديل الثالث عشر (١٨٦٥)

القسم ١

يحرم الرق والتشغيل الإكراهي في الولايات المتحدة وفي أي مكان خاضع لسلطانها إلا كعقاب على جرم حكم على مقترفه بذلك حسب الأصول.

القسم ٢

للكونغرس سلطة تطبيق أحكام هذه المادة بالتشريع المناسب.

التعديل الرابع عشر (١٨٦٨)

القسم ١

جميع الأشخاص المولودين في الولايات المتحدة أو المتجنسين بجنسيتها والخاضعين لسلطانها يعتبرون من مواطني الولايات المتحدة ومواطني الولاية التي يقيمون فيها. ولا يجوز لأية ولاية أن تضع أو تطبق أي قانون ينتقص من امتيازات أو حصانات مواطني الولايات المتحدة. كما لا يجوز لأية ولاية أن تحرم أي شخص من الحياة أو الحرية أو الممتلكات دون مراعاة الإجراءات القانونية الأصولية. ولا أن تحرم أي شخص خاضع لسلطانها من المساواة في حماية القوانين.

القسم ٢

يقسم النواب بين مختلف الولايات وفقا لعدد سكان كل منها الذي يتكون من مجموع عدد الأشخاص في كل ولاية (باستثناء الهنود الذين لا يدفعون ضرائب). ولكن إذا حرم من حق في الاقتراع في أي انتخاب لاختيار

ناخبين لرئيس ونائب رئيس الولايات المتحدة أو لاختيار ممثلين في الكونغرس أو مسؤولين تنفيذيين وعدليين في ولاية ما، أو أعضاء هيئتها التشريعية، أي من الذكور من سكان مثل هذه الولاية البالغين الواحدة والعشرين من العمر والذين هم من مواطني الولايات المتحدة، إو إذا انتقص من ذلك الحق بأن شكل كان، فيما عدا أن يكون السبب الاشتراك في تمرد أو جرائم أخرى، فإن أساس التمثيل في هذه الولاية يخفض بما يتناسب مع نسبة عدد هؤلاء المواطنين الذكور إلى مجموع عدد المواطنين الذكور البالغين الواحدة والعشرين في مثل هذه الولاية.

القسم ٣

لا يجوز لأي شخص أن يصبح شيخا أو نائبا في الكونغرس، أو ناخبا للرئيس ونائب الرئيس أو أن يشغل أي منصب، مدنيا كان أو عسكريا، تابعا للولايات المتحدة أو تابعا لأية ولاية، إذا سبق له أن أقسم اليمين كعضو في الكونغرس أو كموظف لدى الولايات المتحدة أو كعضو في مجلس تشريعي لأية ولاية أو كموظف تنفيذي أو عدلي في أية ولاية، بتأييد دستور الولايات المتحدة واشترك بعد ذلك في أي تمرد أو عصيان ضدها، أو قدم عونا ومساعدة لأعدائها. ولكن يمكن للكونغرس، بأكثرية ثلثي الأصوات في كل من المجلسين أن يزيل مثل هذا المانع.

القسم ٤

لا يجوز الطعن في صحة دين عام على الولايات المتحدة أجازه القانون، بما في ذلك الديون الناشئة عن دفع معاشات ومكافآت قدمت لقمع تمرد أو عصيان، لكن لا يجوز للولايات المتحدة أو لأية ولاية أن تتحمل أو تدفع أي دين أو التزام ناشئ عن تقديم عون لتمرد أو عصيان ضد الولايات المتحدة، أو تواجه أية دعوى بشأن خسارة أي عبد أو تحريره، إذ أن جميع هذه الديون والالتزامات والمطالب تعتبر غير شرعية وباطلة.

القسم ٥

تكون للكونغرس سلطة تنفيذ أحكام هذه المادة بالتشريع المناسب.

التعديل الخامس عشر (١٨٧٠)

القسم ١

لا يجوز للولايات المتحدة ولا لأية ولاية منها حرمان مواطني الولايات المتحدة من حقهم في الانتخاب، أو الانتقاص لهم من هذا الحق بسبب العرق أو اللون أو حالة رق سابقة.

القسم ٢

تكون للكونغرس سلطة تنفيذ هذه المادة بالتشريع المناسب.

التعديل السادس عشر (١٩١٣)

تكون للكونغرس سلطة فرض وجباية ضرائب على الدخل، أيا كان مصدره، وذلك دون توزيع نسبي بين مختلف الولايات، ودون أي اعتبار لأي إحصاء أو تعداد للسكان.

التعديل السابع عشر (١٩١٣)

يتألف مجلس شيوخ الولايات المتحدة من شيخين عن كل ولاية ينتخبهما سكان تلك الولاية لمدة ست سنوات. ويكون لكل شيخ صوت واحد. ويجب أن تتوفر في ناخبي الشيوخ في كل ولاية نفس المؤهلات التي ينبغي توفرها في ناخبي أكثر مجلسي الهيئة التشريعية في تلك الولاية عددا.

عندما تحدث شواغر في تمثيل أية ولاية في مجلس الشيوخ، تعلن السلطة التنفيذية في تلك الولاية عن إجراء انتخابات لملء مثل تلك الشواغر سوى أن المجلس التشريعي في أية ولاية يمكنه أن يفوض السلطة التنفيذية فيها إجراء تعيينات موقتة ريثما يملأ سكان الولايات هذه الشواغر عن طريق الانتخاب طبقا لما تقضي به هيئتها التشريعية.

لا يفسر هذا التعديل على نحو يجعله يؤثر على انتخاب أو مدة عضوية أي شيخ تم انتخابه قبل أن يصبح هذا التعديل نافذ المفعول كجزء من الدستور.

التعديل الثامن عشر (١٩١٩، ثم جرى استبداله بتعديل آخر رقم ٢١)

القسم ١

بعد عام واحد من المصادقة على هذه المادة، يحظر إنتاج أو بيع أو نقل المشروبات الكحولية المسكرة داخل الولايات المتحدة وجميع المناطق الخاضعة لسلطانها، أو تصديرها منها أو استيرادها إليها لغرض تعاطيها للشرب.

القسم ٢

تكون للكونغرس ولمختلف الولايات سلطة مشتركة لتنفيذ هذه المادة بالتشريع المناسب.

القسم ٣

تصبح هذه المادة باطلة ما لم تصادق عليها كتعديل للدستور الهيئات التشريعية لمختلف الولايات، كما نص على ذلك الدستور، وذلك في غضون سبع سنوات من تاريخ إحالة الكونغرس هذا التعديل إلى الولايات).

التعديل التاسع عشر (١٩٢٠)

لا يجوز للولايات المتحدة ولا لأية ولاية فيها حرمان مواطني الولايات المتحدة حق الانتخاب، أو الانتقاص لهم من هذا الحق لعلة الجنس.

تكون للكونغرس سلطة تنفيذ أحكام هذه المادة بالتشريع المناسب

التعديل العشرون (١٩٣٣)

القسم ١

تنتهي مدة ولاية كل من الرئيس ونائب الرئيس ظهر يوم العشرين من كانون الثاني/يناير، وتنتهي مدة ولاية الشيوخ والنواب ظهر يوم الثالث من كانون الثاني/يناير من السنوات التي كانت ستنتهي فيها هذه الولايات لو لم تقر هذه المادة. وتبدأ عندئذ مدد ولاية خلفائهم.

القسم ٢

يجتمع الكونغرس مرة على الأقل كل سنة، ويبدأ مثل هذا الاجتماع ظهر يوم الثالث من كانون الثاني (يناير) ما لم يحدد الكونغرس، بقانون، موعدا آخر.

القسم ٣

إذا حدث أن توفي الرئيس المنتخب في الموعد المحدد لبدء ولايته، يصبح نائب الرئيس المنتخب، رئيساً. وإذا لم يكن قد تم اختيار رئيس قبل الموعد المقرر لبدء ولايته، أو إذا كان ثمة ما يحول دستورياً دون تولي الرئيس المنتخب منصبه، عندئذ يتولى نائب الرئيس المنتخب منصب الرئيس إلى أن يزول الحائل. ويمكن للكونغرس أن

يحدد بقانون الحالة التي يحول فيها مانع دستوري دون تولي أي من الرئيس المنتخب أو نائب الرئيس المنتخب منصب الرئاسة، معينا الشخص الذي يتولى عندئذ منصب الرئيس أو الكيفية التي يتم فيها اختيار الشخص الذي سيتولى المنصب، ويتصرف مثل ذلك الشخص كرئيس طبقا لذلك إلى أن يزول المانع الذي يحول دون تولي رئيس أو نائب رئيس منصب الرئاسة.

القسم ٤

للكونغرس أن يحدد بقانون أحكام حالة وفاة أي من الأشخاص الذين قد يختار منهم مجلس النواب رئيسا عندما يؤول لهذا المجلس حق الاختيار، وحالة وفاة أي من الأشخاص الذين يختار منهم مجلس الشيوخ نائبا للرئيس عندما يؤول لهذا المجلس حق الاختيار.

القسم ٥

تصبح الفقرتان الأولى والثانية من هذه المادة نافذتي المفعول في اليوم الخامس عشر من شهر تشرين الأول (أكتوبر) الذي يلي تاريخ إقرار هذه المادة.

القسم ٦

تصبح هذه المادة غير نافذة المفعول إلا إذا صودق عليها كتعديل للدستور من قبل الهيئات التشريعية لثلاثة أرباع مختلف الولايات في غضون سبع سنوات من تاريخ تقديمها.

التعديل الحادي والعشرون (١٩٣٣)

القسم ١.

يلغي هذا التعديل التعديل الثامن عشر لدستور الولايات المتحدة.

القسم ٢

يحظر نقل مشروبات مسكرة في أية ولاية أو منطقة تابعة للولايات المتحدة أو أراضي داخلة في حيازتها، كما يحظر استيرادها إليها لغاية توزيعها أو استعمالها فيها بما يخالف قوانينها.

القسم ٣

لا تصبح هذه المادة نافذة المفعول إلا إذا أقرت كتعديل للدستور من قبل مؤتمرات في مختلف الولايات، حسبما نص عليه في الدستور، وذلك، في غضون سبع سنوات من تاريخ إحالة الكونغرس هذا التعديل إلى الولايات.

التعديل الثاني والعشرون (١٩٥١)

القسم ١

لا يجوز انتخاب أي شخص لمنصب الرئيس لأكثر من دورتين، كما لا يجوز لأي شخص تقلد منصب الرئيس أو قام بمهام الرئيس لأكثر من سنتين من أصل مدة ولاية انتخب لها شخص آخر رئيسا، أن ينتخب لمنصب الرئيس لأكثر من دورة واحدة. ولكن هذه المادة لا تطبق على أي شخص كان يشغل منصب الرئيس لدى اقتراح الكونغرس هذه المادة، ولا تمنع أي شخص يكون شاغلا منصب الرئيس أو قائما بأعمال الرئيس خلال فترة الولاية التي تصبح فيها هذه المادة نافذة المفعول، من تولي منصب الرئيس أو القيام بأعمال الرئيس حتى نهاية هذه الولاية.

القسم ٢

لا تصبح هذه المادة نافذة ومعمولا بها إلا إذا أقرت كتعديل للدستور من قبل الهيئات التشريعية لثلاثة أرباع مختلف الولايات، وذلك في غضون سبع سنوات من إحالة الكونغرس هذا التعديل إلى الولايات.

التعديل الثالث والعشرون (١٩٦١)

القسم ١

تعين المقاطعة التي تشكل مقر حكومة الولايات المتحدة، وبالطريقة التي يحددها الكونغرس: عددا من ناخبي الرئيس ونائب الرئيس يكون مساويا لكامل عدد الشيوخ والنواب في الكونغرس الذين يحق لهذه المقاطعة بهم لو كانت ولاية، ولكن لا يجوز أن يزيد ذلك العدد بأية حال عن عدد الناخبين الذين تعينهم أقل الولايات سكانا. وسيكون هؤلاء إضافة إلى أولئك الذين تعينهم الولايات إنما سيعتبرون، لغاية انتخاب الرئيس ونائب الرئيس، ناخبين معينين من قبل ولاية وسيجتمعون في "المقاطعة" ويؤدون المهام التي ينص عليها التعديل الثاني عشر للدستور.

القسم ٢

تكون للكونغرس سلطة تطبيق أحكام هذه المادة وبالتشريع المناسب.

التعديل الرابع والعشرون (١٩٦٤)

القسم ١

لا يجوز للولايات المتحدة ولا لأية ولاية فيها أن تحرم مواطني الولايات المتحدة، أو تنتقص لهم من حقهم في الاقتراع في أية انتخابات أولية أو سواها لانتخاب رئيس أو نائب رئيس، أو انتخاب ناخبين للرئيس أو نائب الرئيس، أو انتخاب شيخ أو نائب في الكونغرس، لا يجوز أن تمنعه أو تنتقص منه الولايات المتحدة أو أية ولاية، بسبب عدم دفع ضريبة اقتراع أو أية ضريبة أخرى.

القسم ٢

تكون للكونغرس سلطة تطبيق هذه المادة بالتشريع المناسب.

التعديل الخامس والعشرون (١٩٦٧)

القسم ١

في حالة عزل الرئيس من منصبه أو وفاته أو استقالته، يصبح نائب الرئيس رئيسا.

القسم ٢

عندما يشغر منصب نائب الرئيس، يرشح الرئيس نائب رئيس يتولى هذا المنصب لدى تصويت أكثرية مجلسي الشيوخ والنواب بالموافقة على تعيينه.

القسم ٣

عندما يبلغ الرئيس كلا من الرئيس المؤقت لمجلس الشيوخ ورئيس مجلس النواب تصريحه الخطي بعجزه عن القيام بسلطات وواجبات منصبه، وإلى أن يبلغهما خطياً تصريحاً بعكس ذلك، يتولى نائب الرئيس القيام بهذه السلطات والمهام رئيساً بالوكالة.

القسم ٤

عندما يبلغ نائب الرئيس وغالبية الموظفين الرئيسيين في الوزارات التنفيذية أو أعضاء هيئة أخرى، يحددها الكونغرس بقانون، رئيس مجلس الشيوخ المؤقت ورئيس مجلس النواب تصريحهم الخطي بأن الرئيس عاجز عن القيام بسلطات ومهام منصبه، يتولى نائب الرئيس فورا سلطات ومهام المنصب كرئيس بالوكالة.

وبعد ذلك، عندما يبلغ الرئيس رئيس مجلس الشيوخ المؤقت ورئيس مجلس النواب تصريحه الخطي بعدم وجود حالة عجز لديه، يستأنف القيام بسلطات ومهام منصبه ما لم يبلغ نائب الرئيس وغالبية الموظفين الرئيسيين في الوزارات التنفيذية أو أعضاء هيئة أخرى يحددها الكونغرس بقانون، وفي غضون أربعة أيام، رئيس مجلس الشيوخ المؤقت ورئيس مجلس النواب تصريحهم الخطي بأن الرئيس عاجز عن القيام بسلطات ومهام منصبه. عند ذلك يبت الكونغرس في القضية في اجتماع يعقده في غضون ٤٨ ساعة لذلك الغرض إذا لم يكن في دورة انعقاد. وإذا قرر الكونغرس، في غضون ٢١ يوما من تسلمه التصريح الخطي الثاني، أو في غضون ٢١ يوما من الموعد الذي يتوجب فيه انعقاد المجلس، إذا لم يكن في دورة انعقاد، وبأكثرية ثلثي أصوات مجلس الشيوخ والنواب أن الرئيس عاجز عن القيام بسلطات ومهام منصبه، يستمر نائب الرئيس في تولي هذه السلطات والواجبات كرئيس بالوكالة. أما إذا كان الأمر خلاف ذلك فيستأنف الرئيس القيام بسلطات وواجبات منصبه.

التعديل السادس والعشرون (١٩٧١)

القسم ١

لا يجوز للولايات المتحدة ولا لأية ولاية فيها أن تحرم مواطني الولايات المتحدة، ممن بلغوا سن الثامنة عشرة وما فوق، من حق الانتخاب، أو تنتقص لهم منه بسبب السن.

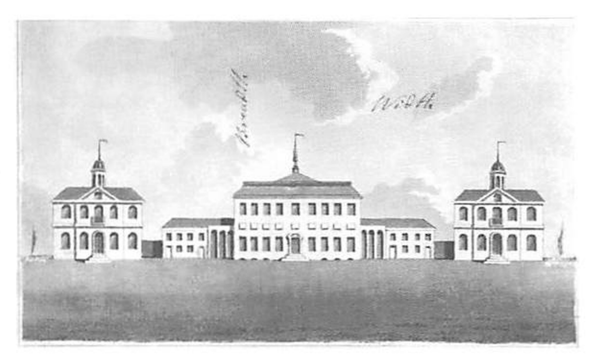
القسم ٢

تكون للكونغرس سلطة تنفيذ هذه المادة بالتشريع المناسب.

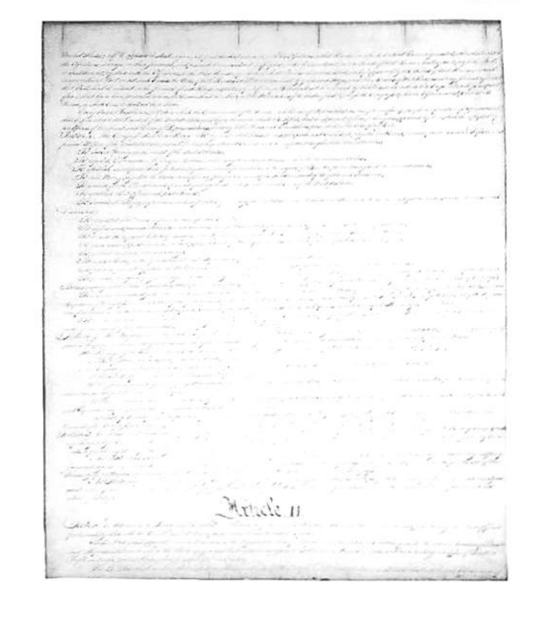
التعديل السابع والعشرون (١٩٩٢)

يجب ألا يدخل قانون، يغير وضع التعويضات المالية لأعضاء مجلسي الشيوخ والنواب لقاء خدماتهم، حيز التنفيذ إلى أن يكون قد تم انتخاب مجلس نواب جديد.

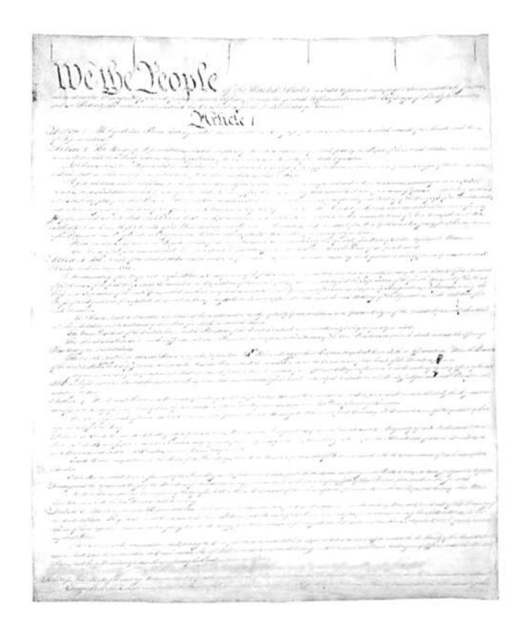
مركز حكومة الولاية في بنسلفانيا الذي أصبح يعرف لاحقا باسم قاعة الاستقلال. أعضاء المؤتمر الدستوري اجتمعوا هناك وصاغوا الدستور الأميركي عام ١٨٨٧.



النسخة الاصلية للدستور الأميركي محفوظة في متحف الأرشيف القومي بواشنطن العاصمة.

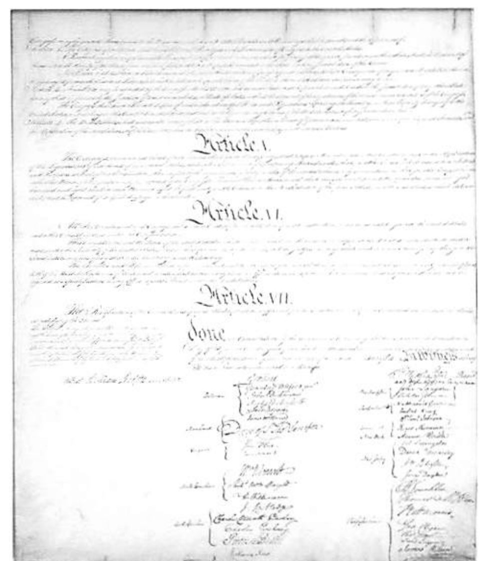


Article II



We the People

Article I

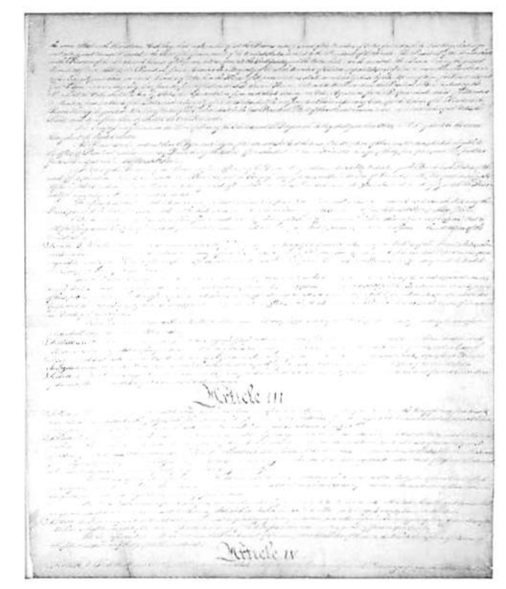


Article V

Article VI

Article VII

Done



Article III

Article IV

دستور الولايات المتحدة الأميركية
مع ملاحظات توضيحية

نص دستور الولايات المتحدة الأميركية بالعربية كاملا، كما صدر عن القسم العربي بمكتب برامج الإعلام الخارجي في وزارة الخارجية الأميركية.
تشير الأجزاء المكتوبة بين قوسين [ ] إلى الأجزاء التي غيرتها أو أبطلتها التعديلات التي أدخلت على الدستور.
أما الفقرات تحت عنوان فرعي "التعليق،" فهي ليست جزءاً من الدستور، إنما تفسر معاني مقاطع معينة، أو تصف كيفية تطبيق بعض المقاطع المعينة عملياً.

المقدمة

نحن شعب الولايات المتحدة، ومن أجل إنشاء اتحاد أكثر كمالا، وإقامة العدالة، وضمان الاستقرار الداخلي، وتوفير سبل الدفاع المشترك، وتعزيز الخير العام وتأمين نعم الحرية لنا ولأجيالنا القادمة، نرسي ونقيم هذا الدستور للولايات المتحدة الأميركية.

المادة الأولى

القسم ١
الفرع التشريعي

تناط جميع السلطات التشريعية الممنوحة هنا بكونغرس للولايات المتحدة يتألف من مجلس للشيوخ ومجلس للنواب.

التفسير:
توزع مواد الدستور الثلاث الأولى سلطات حكومة الولايات المتحدة بين ثلاثة فروع منفصلة: (١) الفرع التشريعي، الذي يمثله الكونغرس؛ (٢) الفرع التنفيذي، الذي يمثله الرئيس؛ و (٣) الفرع القضائي، الذي تمثله المحكمة العليا. وقد صمم هذا التوزيع المسمى بـ"فصل السلطات"، للحيلولة دون تمتع أي فرع من هذه الفروع بسلطات مفرطة. وتنص المادة الأولى على أن للكونغرس وحده سلطة سن القوانين. ولا يستطيع الكونغرس أن يعطي هذه السلطات لأية هيئة أخرى. ومع ذلك، فقد أنشأ الكونغرس عبر السنين وكالات ومصالح اتحادية مختلفة لوضع الأنظمة ووضع سياسته موضوع التطبيق. ومن هذه الوكالات لجنة التجارة الاتحادية ولجنة سلامة المنتجات للمستهلكين ولجنة التجارة بين الولايات.

وكان الكونغرس المكوّن من مجلسين أحد أهم تسويات المؤتمر الدستوري. فقد أيدت الولايات الصغيرة مشروع نيوجيرزي، الذي يقضي بأن يكون لكل ولاية نفس عدد النواب. بينما أيدت الولايات الكبيرة مشروع فرجينيا، الذي اشترط أن يكون التمثيل متناسباً وعدد السكان. وكحل وسط، تم الاتفاق على مجلسين يختار أحدهما وفق المشروع الأول والآخر وفق المشروع الثاني.

المادة الأولى

القسم ٢

مجلس النواب

١- يتألف مجلس النواب من أعضاء يختارون كل سنتين من قبل الشعب في مختلف الولايات، ويجب أن تتوفر في الناخبين في كل ولاية المؤهلات ذاتها التي يتوجب توفرها في ناخبي أعضاء أكثر مجلسي الهيئة التشريعية في تلك الولاية، عدداً.

التفسير:
ينتخب أعضاء مجلس النواب لدورات مدة الواحدة منها سنتان. وإذا كان شخص ما مؤهلا لانتخاب أعضاء "الفرع الأكثر عدداً" من الهيئة التشريعية في ولايته، يكون مؤهلا لانتخاب أعضاء الكونغرس. و"الفرع الأكثر عدداً" هو المجلس الذي يضم العدد الأكبر من الأعضاء. ولدى جميع الولايات، باستثناء نبراسكا، هيئات تشريعية مكونة من مجلسين. ومسألة أهلية انتخاب أعضاء الهيئة التشريعية لولايات ما متروكة كليا لتلك الولاية، إنما خاضعة لقيود الدستور والقانون الفدرالي كقانون حقوق الاقتراع لعام ١٩٦٥. ويمنع الدستور في تعديلاته رقم ١٥ و١٩ و٢٤ و٢٦، الولايات من حرمان المواطن من حق الاقتراع، أو تقييد هذا الحق، بسبب العرق أو الجنس أو التقصير عن دفع ضريبة ما، أو السن إذا كان سنه ١٨ سنة على الأقل.

٢- لا يصبح أي شخص نائباً ما لم يكن قد بلغ سن الخامسة والعشرين وما لم تكن مضت عليه سبع سنوات وهو من مواطني الولايات المتحدة، وما لم يكن لدى انتخابه، من سكان الولاية التي يتم اختياره فيها.

التفسير:
تقرر كل ولاية لنفسها متطلبات الإقامة الشرعية ضمن حدود أحكام الدستور. ويسكن أكثر النواب لا في الولاية وحسب، بل وفي المقاطعة التي ينتخبون عنها.

٣- يوزع عدد النواب والضرائب المباشرة بين مختلف الولايات [التي قد يضمها هذا الاتحاد بنسبة عدد سكان كل منها وهو العدد الذي يحدد بأن يضاف إلى مجموع عدد السكان الأحرار، بمن فيهم أولئك المرتبطون بالخدمة لعدد من السنين، وباستثناء الهنود الذين لا تفرض عليهم ضرائب، ثلاثة أخماس عدد الأشخاص الآخرين في الولاية.] ويجري الإحصاء الفعلي للسكان في غضون ثلاث سنوات بعد انعقاد أول اجتماع

لكونغرس الولايات المتحدة، وبعد ذلك في غضون كل فترة عشر سنوات لاحقة، ولذلك بالكيفية التي يحددها القانون. ويجب ألا يزيد عدد النواب عن نائب واحد لكل ثلاثين ألف نسمة، ولكن يجب أن يكون لكل ولاية نائب واحد على الأقل. وإلى أن يتم مثل هذا الإحصاء يكون لولاية نيوهامشير الحق في انتخاب ثلاثة نواب، وولاية مساتشوستس ثمانية، وولاية رود آيلاند وبروفيدنس بلانتيشن واحد، وولاية كوناتيكت خمسة، وولاية نيويورك ستة، وولاية نيوجيرزي أربعة، وولاية بنسلفانيا ثمانية، وولاية ديلاوير واحد، وولاية ماريلاند ستة، وولاية فرجينيا عشرة، وولاية نورث كارولينا خمسة، وولاية ساوث كارولينا خمسة، وولاية جورجيا ثلاثة.

التفسير:

لقد تغير تأثير هذه الفقرة إلى حد بعيد جداً بفعل التعديلات الدستورية والأحوال المستجدة. وهي تشترط الآن ثلاثة أشياء فقط: (١) يجب أن يعتمد عدد النواب المخصص لكل ولاية على عدد سكانها؛ (٢) يجب أن يتأكد الكونغرس من أن سكان الولايات المتحدة يحصون كل عشر سنوات و (٣) أن يكون لكل ولاية نائب واحد على الأقل.

وتعني كلمتا "والضرائب المباشرة" ضرائب الرأس والممتلكات. ويمنح التعديل السادس عشر الكونغرس حق فرض الضريبة على الفرد تبعاً لمقدار دخله، لا تبعاً لعدد سكان الولاية التي يصدف أن يكون مقيماً فيها. ولكن الجملة تمنع الكونغرس في نفس الوقت من جباية أي نوع من الضريبة المباشرة إلا بتقسيمها بين الولايات تبعاً لعدد سكانها.

وبالنسبة إلى تعبير "ثلاثة أخماس جميع الأفراد الآخرين،" فإن "الأشخاص الآخرين" عُني بهم العبيد الزنوج. وبما أنه لا يوجد الآن أي عبيد، فإن هذا الجزء من الفقرة لم يعد له أي معنى.

ولم يعد شرط وجوب ألا يكون لكل ٣٠,٠٠٠ شخص أكثر من ممثل واحد قائماً عملياً، إذ أن هناك الآن ممثل عن كل ٦١٦,٠٠٠ شخص تقريبا. وفي سنة ١٩٢٩ حدد الكونغرس عدد الممثلين بأربعمئة وخمسة وثلاثين.

٤- عندما يشغر مقعد أو أكثر من مقاعد النواب في أي ولاية، تدعو السلطة التنفيذية فيها إلى إجراء انتخابات لملء هذا المقعد أو المقاعد الشاغرة.

التفسير:

وإذا شغر أحد مقاعد مجلس النواب، فإنه يتوجب على حاكم الولاية أن يجري انتخاباً خاصاً لملئه. ولكن إذا كان موعد الانتخابات العامة الدورية قريباً، يجوز للحاكم إبقاء المقعد شاغراً بدلا من إجراء انتخابات خاصة.

٥- يختار مجلس النواب رئيسه وسائر مسؤوليه، وتكون لهذا المجلس وحده سلطة المقاضات البرلمانية.

التفسير:

يختار مجلس النواب من أعضائه مسؤولا يسمى رئيس مجلس النواب الذي يقوم بإدارة الجلسات. ولمجلس النواب وحده صلاحية توجيه الاتهام النيابي لأحد المسؤولين. أما صلاحية المحاكمة في هذه القضايا، فمحصورة بمجلس الشيوخ.

المادة الأولى

القسم ٣

مجلس الشيوخ

١- يتألف مجلس الشيوخ من شيخين عن كل ولاية [تختارهما الهيئة التشريعية في تلك الولاية] لمدة ست سنوات. ويكون لكل شيخ صوت واحد.

التفسير:

نص الدستور في بادئ الأمر على أنه يتوجب على الهيئة التشريعية في كل ولاية انتخاب عضوين لمجلس الشيوخ. ولكن التعديل السابع عشر غيّر هذه القاعدة بجعله الناخبين في كل ولاية ينتخبون ممثلي الولاية في مجلس الشيوخ.

٢- عقب اجتماع أعضاء مجلس الشيوخ مباشرة نتيجة الانتخاب الأول، يتم تقسيمهم إلى ثلاث فئات متساوية قدر المستطاع. ويجب أن تشغر مقاعد شيوخ الفئة الأولى عند انتهاء السنة الثانية من ولايتهم، ومقاعد شيوخ الفئة الثانية عند انتهاء السنة الرابعة، ومقاعد شيوخ الفئة الثالثة عند انتهاء السنة السادسة، بحيث يمكن اختيار الثلث مرة كل سنتين. [وإذا شغر مقعد أو أكثر بسبب الاستقالة أو سواها، خلال عطلة الهيئة التشريعية لولاية ما، جاز للسلطة التنفيذية في تلك الولاية أن تجري تعيينات مؤقتة ريثما يعقد الاجتماع التالي للمجلس التشريعي الذي يقوم عندئذ بملء المقاعد الشاغرة.]

التفسير:

ينتخب الشيوخ لدورات مدة الواحدة منها ست سنوات. وينتخب ثلث الشيوخ مرة كل سنتين. ويكون ثلثا مجلس الشيوخ من المتبقين. ويضمن هذا الترتيب أن يكون مجلس الشيوخ هيئة مستمرة خلافاً لمجلس النواب الذي ينتخب جميع أعضائه كل سنتين. وقد غير التعديل السابع عشر طريقة ملء الشواغر، بحيث أصبح حاكم الولاية يعين من يشغل المقعد الشاغر إلى حين إجراء انتخابات.

٣- لا يصبح أي شخص عضواً في مجلس الشيوخ ما لم يكن قد بلغ الثلاثين من العمر، وما لم تكن مضت عليه تسع سنوات مواطناً في الولايات المتحدة، وما لم يكن لدى انتخابه من سكان الولاية التي يتم اختياره عنها.

التفسير:

في سنة ١٨٠٦، عين هنري كلاي من كنتاكي لتكملة دورة لم تنته في مجلس الشيوخ. وكان عمره ٢٩ سنة، أي أصغر بعدة شهور من السن الدنيا، ولكن أحدا لم يطعن بذلك التعيين. وفي ١٧٩٣ انتخب ألبرت غلاتين لعضوية مجلس الشيوخ عن ولاية بنسيلفانيا. ولكنه منع من تولي المنصب لأنه لم يكن مواطنا لمدة تسع سنوات لدى انتخابه.

٤- يكون نائب رئيس الولايات المتحدة رئيساً لمجلس الشيوخ، ولكنه لا يدلي بصوته ما لم تتعادل الأصوات.

التفسير:

يتولى نائب رئيس الولايات المتحدة رئاسة مجلس الشيوخ. ولا يدلي بصوته إلا عند تعادل الأصوات. وكثيراً ما كانت سلطة نائب الرئيس في ترجيح الكفة لدى تعادل الأصوات مهمة جداً. ففي سنة ١٧٨٩ مثلا، أدلى نائب الرئيس جون أدامز بصوته الذي أقر سلطة الرئيس في إقالة أعضاء الحكومة دون موافقة مجلس الشيوخ.

٥- يختار مجلس الشيوخ مسؤوليه الآخرين كما يختار رئيساً مؤقتاً في غياب نائب الرئيس أو عند توليه مهام رئيس الولايات المتحدة.

التفسير:

ينتخب مجلس الشيوخ مسؤولا من أعضائه يسمى بـ"الرئيس المؤقت" ليرأس الاجتماعات في غياب نائب الرئيس.

٦- لمجلس الشيوخ وحده سلطة إجراء المحاكمة في جميع قضايا المحاكمة البرلمانية. وعندما ينعقد مجلس الشيوخ لهذا الغرض، يقسم جميع أعضائه اليمين أو يدلون بالإقرار. وعندما تتناول المحاكمة رئيس الولايات المتحدة، يترأس رئيس المحكمة العليا الجلسات. ولا يدان أي شخص بدون موافقة ثلثي الأعضاء الحاضرين.

التفسير:

قد يكون النص القائل بأن رئيس المحكمة العليا وليس نائب الرئيس، هو الذي يرأس مجلس الشيوخ عندما يكون الرئيس قيد المحاكمة؛ ناجما عن واقع أن الإدانة تجعل نائب الرئيس رئيسا. وتعني الجملة "تحت اليمين أو الإقرار" أن الشيوخ يؤدون اليمين عند النظر في حالات الاتهام النيابي، تماما كما يكون المحلفون في محكمة عادية.

٧- لا تتعدى الأحكام في حالات المحاكمة البرلمانية حد العزل من المنصب، وتقرير عدم الأهلية لتولي منصب شرفي أو يقتضي ثقة أو يدر ربحا لدى الولايات المتحدة، والتمتع به: ولكن الشخص المدان يبقى مع ذلك عرضة وقابلا للاتهام والمحاكمة والحكم عليه ومعاقبته وفقاً للقانون.

التفسير:

إذا أدين شخص في محاكمة نشأت عن اتهام نيابي، تمكن إقالته من منصبه كما يمكن منعه من أشغال وظيفة في الحكومة الفدرالية مرة أخرى. ولا يحق لمجلس الشيوخ فرض أية عقوبة أخرى، إنما تجوز محاكمة الشخص أيضا في المحاكم العادية. وقد حكم مجلس الشيوخ على أربعة أشخاص فقط حتى الآن، وجميعهم قضاة. وقد أقيل هؤلاء من مناصبهم. ولكن لم يحاكم أي منهم في أية محكمة أخرى.

المادة الأولى

القسم ٤

تنظيم الكونغرس

١- مواعيد وأماكن وطريقة انتخابات الشيوخ والنواب تحددها في كل ولاية هيئتها التشريعية، ولكن يمكن للكونغرس، في أي وقت، أن يسن قانوناً يحدد فيه مثل هذه الأنظمة أو يعدلها، [إلا في ما يتعلق بدوائر اختيار الشيوخ.]

التفسير:
ما دامت هيئات الولايات التشريعية تقوم باختيار الشيوخ، فإنه لا يصح السماح للكونغرس بتحديد مكان الاختيار. إذ أن ذلك يعني إعطاء مجلس الشيوخ سلطة فرض تحديد مكان العاصمة على كل ولاية. وقد ألغي التعديل السابع عشر الكلمات "باستثناء ما يتعلق بأمكنة اختيار الشيوخ."

٢- يجتمع الكونغرس مرة على الأقل كل عام، [ويكون موعد هذا الاجتماع أول يوم اثنين من شهر كانون الأول/ديسمبر] ما لم يحدد الكونغرس، بقانون، موعداً آخر.

التفسير:
كان الملوك في أوروبا يستطيعون منع البرلمانات من عقد الجلسات، وفي بعض الأحيان لسنوات عديدة، وذلك بمجرد عدم توجيه الدعوة لعقد هذه الجلسات. وهذا هو سبب شرط وجوب اجتماع كونغرس الولايات المتحدة مرة واحدة في السنة على الأقل. وقد غير التعديل العشرون تاريخ افتتاح الدورة إلى ٣ كانون الثاني/يناير، إلا إذا حدد الكونغرس، بقانون، تاريخا آخر.

المادة الأولى

القسم ٥

١- كل من المجلسين هو الحكم في انتخابات أعضائه ونتائجها ومؤهلاتهم. وتشكل الأغلبية في كل من المجلسين النصاب القانوني لقيامه بأعماله، ولكن يمكن لعدد أصغر أن يؤجل الجلسات من يوم إلى يوم، وقد يخول كل من المجلسين سلطة إجبار الأعضاء المتغيبين على الحضور بالطريقة التي يراها وبمقتضى العقوبات التي يرتأي فرضها.

التفسير:
يفصل كل مجلس من المجلسين بأهلية أعضائه وصحة انتخابهم. وفي الحكم على مؤهلات الأعضاء لا يحق لأي مجلس النظر إلا في متطلبات العمر والجنسية والإقامة المحددة في الدستور. ولكن في حالة النظر باقتراحات

طرد عضو ما فإنه يحق لأي من المجلسين اعتبار أمور أخرى تمت إلى كفاءة العضو لتولي منصبه. والنصاب هو مجموعة الأعضاء الذين يكفي عددهم لتسيير أعمال المجلس. ويمكن الاستمرار في البحث والمناقشة سواء توفر نصاب أم لا ما دام النصاب يتوفر لدى التصويت.

٢- يمكن لكل من المجلسين أن يضع قواعد نظامه الداخلي وأن يعاقب أعضاءه على سلوكهم غير النظامي، كما يمكنه بموافقة الثلثين، طرد أحد الأعضاء.

التفسير:
يستطيع أي من المجلسين طرد أحد أعضائه بأكثرية ثلثي الأصوات. ويقرر كل مجلس قواعد وأنظمة عمله. فمثلاً، يفرض مجلس النواب مهلا زمنية محددة للمناقشات وذلك من أجل الإسراع في العمل. ولكن إنهاء النقاش في مجلس الشيوخ أصعب من ذلك بكثير، فإنه يجوز لعضو مجلس الشيوخ الكلام بقدر ما يشاء، إلا إذا صوت المجلس على إقفال باب المناقشة. وفي أكثر الحالات يتطلب إقفال باب المناقشة ستين صوتاً أو ثلاثة أخماس عضوية مجلس الشيوخ.

٣- يحتفظ كل من المجلسين بمحاضر لجلساته ينشرها من حين لآخر، باستثناء تلك الأجزاء التي يرى أنها تستلزم السرية، كما أن تصويت أعضاء أي من المجلسين بالموافقة أو الرفض في أي مسألة، ينبغي أن يسجل في المحاضر إذا رغب في ذلك خمس عدد الأعضاء الحاضرين.

التفسير:
ينشر سجل أعمال مجلس النواب وسجل أعمال مجلس الشيوخ في آخر كل دورة للكونغرس. وهما يدرجان جميع المشاريع والقرارات التي نظر فيها ودرست أثناء الجلسات، وكل تصويت جرى ونتائجه. وتدرج في هذين السجلين جميع الرسائل الواردة من الرئيس إلى الكونغرس. وهذه السجلات هي المنشورات الوحيدة التي يتطلبها الدستور، وهي تعتبر المستندات الرسمية لإجراءات الكونغرس.

٤- لا يجوز لأي من المجلسين، أثناء انعقاد دورة الكونغرس، رفع جلساته لأكثر من ثلاثة أيام دون موافقة المجلس الآخر. كما لا يجوز لأي منهما نقل جلساته إلى أي مكان خلاف المكان الذي يلتئم فيه المجلسان

المادة الأولى

القسم ٦

١- يتقاضى الشيوخ والنواب لقاء خدماتهم بدلا يحدده القانون، ويدفع من خزانة الولايات المتحدة. ولهم في جميع الحالات، ما عدا حالات الخيانة والجنايات والإخلال بالأمن، أن يتمتعوا بامتياز عدم اعتقالهم أثناء حضورهم جلسات مجلسهم، وفي ذهابهم إلى ذلك المجلس وعودتهم منه، وأي خطاب يلقى أو مناقشة تجري في أي من المجلسين لا يسألون عنها في أي مكان آخر.

التفسير:

أهمية امتياز الحصانة (عدم جواز إلقاء القبض) أثناء الذهاب والإياب لقضاء أعمال الكونغرس قليلة في الوقت الحاضر. ويمكن إلقاء القبض على أعضاء الكونغرس لخرقهم القانون تماما كإلقاء القبض على أي شخص آخر. وتمكن محاكمتهم وإدانتهم وإيداعهم السجن.

أما الحصانة الخاصة بأعضاء الكونغرس ضد اتهامات الافتراء والتشهير فتبقى هامة. والافتراء هو بيان أو تصريح مكتوب غير صحيح يضر بسمعة الشخص. أما التشهير فهو كلام منطوق غير صحيح يضر بالسمعة. والحصانة تعني أنه يحق لأعضاء الكونغرس أن يقولوا ما يشاؤون في ما يتعلق بأعمال الكونغرس دون خشية من المقاضاة. وتمتد هذه الحصانة إلى أي شيء يقوله الأعضاء أثناء المناقشة أو في تقرير رسمي أو أثناء التصويت.

٢- لا يجوز لأي شيخ أو نائب أن يعين، خلال الفترة التي انتخب لها، في أي منصب مدني خاضع لسلطة الولايات المتحدة، يكون قد أنشئ، أو تكون تعويضاته قد زيدت خلال تلك الفترة. كما لا يجوز لأي شخص يشغل أي منصب خاضع لسلطان الولايات المتحدة، أن يكون عضوا في أي من المجلسين أثناء استمراره في منصبه.

التفسير:

هذه الشروط تمنع أعضاء الكونغرس من إيجاد وظائف يمكن تعيينهم فيها فيما بعد، أو من رفع رواتب الوظائف التي يأملون في شغلها في المستقبل، أو من شغل منصب في فرع آخر من فروع الحكومة.

وفي سنة ١٩٠٩ استقال السناتور فيلاندر سي. نوكس من مجلس الشيوخ ليصبح وزيراً للخارجية. ولكن راتب وزير الخارجية كان قد زيد خلال مدة دورته كسناتور. ولتمكين نوكس من قبول المنصب، سحب الكونغرس زيادة الراتب للمدة المتبقية من دورة نوكس.

المادة الأولى

القسم ٧

١- جميع مشاريع القوانين الخاصة بتحصيل الدخل تطرح في مجلس النواب، ولكن لمجلس الشيوخ أن يقترح أو يوافق على تعديلات، كما في مشاريع القوانين الأخرى.

التفسير:

يجب أن تنشأ مشاريع الضريبة في مجلس النواب. وقد جاء تقليد نشوء مشاريع الضريبة في مجلس الهيئة التشريعية الأدنى من إنكلترا. فهناك، من الأرجح أن يعكس المجلس الأدنى مجلس العموم رغبات الشعب لأن الشعب هو الذي ينتخب أعضاء ذلك المجلس. والشعب لا ينتخب أعضاء المجلس الأعلى، مجلس اللوردات. وفي الولايات المتحدة، هذه القاعدة قليلة الأهمية لأن الشعب ينتخب مجلس الشيوخ ومجلس النواب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مجلس الشيوخ يستطيع تعديل مشروع ضريبة إلى حد إعادة صياغة الإجراء برمته.

٢- كل مشروع قانون ينال موافقة مجلس النواب ومجلس الشيوخ يجب، قبل أن يصبح قانوناً، أن يقدم إلى رئيس الولايات المتحدة، فإذا وافق عليه، وقعه، ولكن إذا لم يوافق عليه أعاده، مقروناً باعتراضاته إلى المجلس الذي طرح فيه، وعلى المجلس أن يسجل الاعتراضات بمجملها في محاضره، ثم يباشر بإعادة درس المشروع، فإذا وافق أعضاء ذلك المجلس، بعد إعادة الدرس على إقرار مشروع القانون، أرسل مع الاعتراضات إلى المجلس الآخر حيث يعاد درسه كذلك، فإذا أقره ثلثا أعضاء ذلك المجلس بنعم أو لا، وتدرج أسماء المصوتين بالموافقة على المشروع ومعارضته في محاضر كل من المجلسين على حدة. وإذا لم يعد الرئيس أي مشروع قانون في غضون عشرة أيام [تستثنى منها أيام الأحد] من تقديمه له، أصبح مشروع القانون ذاك قانوناً كما لو أنه وقعه، ما لم يحل الكونغرس، بسبب رفعه لجلساته، دون إعادة المشروع إليه، وفي مثل هذه الحالة لا يصبح المشروع قانونا.

التفسير:
يحال مشروع القانون الذي يقره الكونغرس إلى الرئيس للتوقيع. وإذا لم يوافق الرئيس على المشروع، تتوجب إعادته إلى الكونغرس مع بيان الاعتراضات عليه خلال مهلة عشرة أيام لا تحسب فيها أيام الأحد. ويسمى هذا الإجراء بالفيتو. ويستطيع الكونغرس إصدار قانون رده الرئيس إذا صوت ثلثا الأعضاء الحاضرين في كل من المجلسين بالموافقة عليه. ويستطيع الرئيس السماح لمشروع القانون بأن يصبح قانونا دون توقيعه بمجرد السماح بمرور مهلة العشرة أيام عليه. ولكن مشروع القانون الذي يحال إلى الرئيس خلال العشرة أيام الأخيرة من دورة انعقاد الكونغرس لا يمكن أي يصبح قانونا إلا إذا وقعه الرئيس. وإذا أحيل إلى الرئيس، في وقت قريب من نهاية انعقاد الدورة، مشروع قانون لا يستسيغه، يمكنه الاحتفاظ بمشروع القانون ذاك دون توقيع. وعندما تنتهي دورة الكونغرس يصبح مشروع القانون المحال لاغيا. وتعرف هذه الممارسة بالفيتو الجيبي. ويستعمله الرؤساء الذين يرون أن مشروع قانون ما غير مرض ولكنهم لا يرغبون في معارضته بالفيتو علانية.

٣- كل أمر، أو قرار، أو تصويت يستلزم موافقة مجلس الشيوخ ومجلس النواب [باستثناء موضوع رفع الجلسات] ينبغي تقديمه لرئيس الولايات المتحدة. وقبل أن يصبح نافذاً، يجب أن ينال موافقته، أو إذا لم يوافق عليه، تتعين إعادة إقراره من قبل ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ والنواب وفقاً للقواعد والقيود المحددة في حالة مشروع القانون.

المادة الأولى

القسم ٨

السلطات الممنوحة للكونغرس

تكون للكونغرس سلطة:

١- فرض الضرائب والرسوم والعوائد والمكوس وجبايتها، لدفع الديون، وتوفير سبل الدفاع المشترك، والخير العام للولايات المتحدة، إنما يجب أن تكون جميع الرسوم والعوائد والمكوس موحدة في جميع أنحاء الولايات المتحدة.

التفسير:
الرسوم هي الضرائب المفروضة على البضائع الواردة إلى الولايات المتحدة. والمكوس هي الضرائب المفروضة على المبيعات أو الاستعمالات أو الإنتاج، وأحيانا على إجراءات الأعمال وامتيازاتها. فضرائب الشركات وضرائب السجاير وضرائب الترفيه مثلا، تعتبر مكوسا. والعوائد تعبير ضريبي عام يشمل الرسوم والمكوس.

٢- استدانة الأموال لحساب الولايات المتحدة

٣- تنظيم التجارة مع الدول الأجنبية، وبين مختلف الولايات، ومع قبائل الهنود؛

التفسير:
هذه الفقرة المسماة بـ: فقرة التجارة، تعطي الكونغرس بعض أهم سلطاته. وقد فسرت المحكمة العليا التجارة بأنها تعني لا مجرد الاتجار فحسب بل جميع أنواع النشاط التجاري أيضا. والتجارة "بين مختلف الولايات" تدعى عادة التجارة بين الولايات. وقد جاء في حكم للمحكمة العليا أن التجارة بين الولايات لا تشمل العمليات التجارية عبر حدود الولايات فحسب بل تشمل كذلك أي نشاط يؤثر على التجارة في أكثر من ولاية واحدة. وقد فسرت المحكمة كلمة "تنظيم" بأنها تعني "يشجع" "يروج" "يحمي" "يحظر" أو "يقيد". وكنتيجة لهذا، فإن الكونغرس يستطيع سن القوانين وتوفير التمويل لتحسين الممرات المائية وتطبيق إجراءات سلامة الطيران ومنع شحن بعض البضائع بين الولايات. ويستطيع الكونغرس تنظيم أعمال تنقل وانتقال الناس والقطارات والأسهم والسندات وحتى الإشارات التلفزيونية. وقد جعل الكونغرس من الهرب عبر حدود الولاية من شرطتها أو من الشرطة المحلية جريمة فدرالية. وقد حظر أيضا على الأفراد الذين يشغلون المرافق بين الولايات أو الذين يخدمون الركاب المتنقلين بين الولايات من معاملة زبائنهم دون إنصاف بسبب أعراقهم.

٤- وضع نظام موحد للتجنس، وقوانين موحدة بشأن موضوع الإفلاسات في جميع أنحاء الولايات المتحدة؛

٥- سك وطبع العملة، وتنظيم قيمتها وقيمة العملات الأجنبية، وتحديد معايير الموازين والمقاييس؛

التفسير:
يستمد الكونغرس من هذا البند ومن البند الذي يسمح له بتنظيم التجارة واستدانة المال، الحق في وضع الأنظمة الأساسية للبنوك وتأسيس نظام الاحتياط الفدرالي.

٦- وضع أحكام للمعاقبة على تزوير سندات الولايات المتحدة المالية وعملتها؛

٧- إنشاء مكاتب وطرق للبريد؛

٨- تعزيز تقدم العلوم والفنون المفيدة بأن يحفظ لمدد محددة للمؤلفين والمخترعين الحق المطلق في كتاباتهم واكتشافاتهم؛

التفسير:
يمكن حفظ حقوق الصور الفوتوغرافية والأفلام بموجب هذه القاعدة.

٩- إنشاء محاكم أدنى درجة من المحكمة العليا.

التفسير:
من أمثلة المحاكم الفدرالية الـ "أدنى في ترتبتها من المحكمة العليا" محاكم الولايات المتحدة المحلية الابتدائية ومحكمة الولايات المتحدة للاستئناف.

١٠- تعريف أعمال القرصنة، والجنايات التي ترتكب في عرض البحر، والجرائم الموجهة ضد القانون الدولي، والمعاقبة عليها.

التفسير:
الكونغرس، لا الولايات، هو من يملك صلاحية النظر في الجرائم المرتكبة في البحر.

١١- إعلان الحرب، والتفويض برد الاعتداء والاستيلاء على السفن والبضائع، ووضع قواعد تتعلق بالاستيلاء على غنائم في البر والبحر.

التفسير:
الكونغرس وحده يستطيع إعلان الحرب، ولكن الرئيس، بصفته القائد العام، أدخل الولايات المتحدة في حروب دون أن يعلنها الكونغرس. وتشمل الحروب غير المعلنة الحرب الكورية
(١٩٥٠-١٩٥٣) وحرب فيتنام (١٩٥٧-١٩٧٥). وتفويضات رد الاعتداء هي وثائق ترخص للسفن الخاصة بمهاجمة سفن العدو.

١٢- إنشاء الجيوش وتأمين نفقاتها، ولكن الاعتمادات المالية المخصصة لذلك الغرض يجب ألا تكون لفترة تزيد على سنتين.

١٣- تكوين قوة بحرية والتكفل بها.

١٤- وضع قواعد لإدارة وتنظيم القوات البرية والبحرية.

١٥- وضع أحكام لدعوة المليشيا إلى تنفيذ قوانين الاتحاد، وقمع التمرد وصد الغزو.

التفسير:
منح الكونغرس الرئيس صلاحية تقرير قيام حالة غزو أو عصيان (تمرد). وفي تلك الحالات، يستطيع الرئيس استدعاء الحرس الوطني.

١٦- وضع أحكام لتنظيم وتسليح وتدريب المليشيا، وإدارة أقسامها التي قد تكون عاملة في خدمة الولايات المتحدة، محتفظاً للولايات، كل على حدة، بحق تعيين الضباط، وسلطة تدريب المليشيا وفقاً للنظام الذي يضعه الكونغرس.

التفسير:
تساعد الحكومة الفدرالية الولايات في الاحتفاظ بفرق مليشيا تعرف أيضاً بالحرس الوطني. وقد تحكمت الولايات بفرق المليشيا كلياً حتى سنة ١٩١٦. وفي تلك السنة صدر قانون الدفاع الوطني الذي ينص على تمويل الحكومة الفدرالية للحرس الوطني وعلى تجنيده لخدمة البلاد في بعض الظروف.

١٧- الاستئثار بحق التشريع في جميع القضايا أيا كانت، في مقاطعة (لا تزيد مساحتها على ١٠ أميال مربعة) قد تصبح، بفعل تنازل ولايات معينة عنها وموافقة الكونغرس مقر محكومة الولايات المتحدة، وممارسة سلطة مماثلة على جميع الأماكن التي تشترى بموافقة الهيئة التشريعية للولاية الكائنة فيها، لغرض إقامة حصون ومخازن ذخيرة وترسانات وأحواض سفن ومبان أخرى لازمة.

التفسير:
يجعل هذا البند الكونغرس الهيئة التشريعية، لا في ما يتعلق بمقاطعة كولومبيا فحسب، بل أيضا بالأملاك الفدرالية التي تقوم عليها الحصون والقواعد البحرية ومستودعات الأسلحة والمشاغل والمباني الفدرالية أيضا.

١٨- سن جميع القوانين التي تكون ضرورية ومناسبة لكي توضع موضع التنفيذ، السلطات آنفة الذكر وجميع السلطات الأخرى التي ينيطها هذا الدستور بحكومة الولايات المتحدة أو بأية إدارة أو موظف تابع لها.

التفسير:
يجيز هذا البند، بعبارة "ضرورية ومناسبة" المشهورة، للكونغرس معالجة أمور عديدة غير مذكورة بصورة محددة في الدستور. ومع تغير الأزمان، استطاع الكونغرس سن قوانين ضرورية دون أن يعدل كثيراً في الدستور، وتساعد هذه المرونة على شرح سبب كون الدستور واحداً من أقدم الدساتير المكتوبة.

المادة الأولى

القسم ٩

السلطات المحظرة على الكونغرس

١- إن هجرة أو استقدام أولئك الأشخاص الذين تعتقد أي من الولايات الموجودة حاليا أن من المناسب دخولهم، لا يجوز للكونغرس أن يحظرهما قبل عام ألف وثمانمائة وثمانية، ولكن يمكن فرض ضريبة، أوسم، على مثل هذا الاستقدام، لا يتجاوز أي منهما عشرة دولارات عن كل شخص.

التفسير:

يشير هذا المقطع إلى تجارة الرقيق. فقد أراد تجار الرقيق، كما أراد المحتفظون بالعبيد، ضمان ألا يستطيع الكونغرس منع أحد من إحضار العبيد الأفريقيين إلى البلاد قبل سنة ١٨٠٨. وفي تلك السنة حظر الكونغرس استيراد العبيد.

٢- إن امتياز استصدار أمر استحضار أمام القضاء لا يجوز أن يعلق إلا عندما تستدعي السلامة العامة ذلك في حالات العصيان أو الغزو.

التفسير:

الأمر القضائي بالإحضار للتحقيق والمحاكمة: هو أمر قضائي يأمر الذين يحتجزون شخصا بإحضاره إلى المحكمة، ويتوجب عليهم شرح سببهم في احتجاز هذا الشخص. وإذا لم يكن تبريرهم مقبولا فإن القاضي يستطيع الأمر بإطلاق سراح المعتقل.

٣- لا يجوز إصدار قانون يقضي بالإدانة والعقاب بالإعدام أو التجريد من كافة الحقوق دون محاكمة، كما لا يجوز إصدار قانون جزائي ذي مفعول رجعي.

التفسير:

قانون الإدانة والعقاب: هو قانون تصدره الهيئة التشريعية لمعاقبة شخص دون محاكمة، والقانون الجزائي ذو المفعول الرجعي هو قانون ينص على معاقبة فعل لم يكن غير مشروع عند اقترافه.

٤- لا يجوز فرض ضرائب (أفراد أو أية ضرائب مباشرة أخرى)، ما لم تكن متناسبة مع الإحصاء أو التعداد الذي سبق النص على وجوب إجرائه.

التفسير:

ضريبة الأفراد هي ضريبة تجني من كل فرد بالتساوي، وتدعى أيضا بضريبة الرأس. وقد رأت المحكمة العليا أن هذا البند يمنع فرض ضريبة على الدخل، ولكن التعديل السادس عشر للدستور ألغى قرار المحكمة العليا هذا.

٥- لا يجوز فرض ضرائب أو رسوم على سلع تصدرها أية ولاية.

التفسير:

في هذه الجملة تعني كلمة تصدرها إرسالها إلى ولايات أخرى أو إلى دول أجنبية. وقد خشيت الولايات الجنوبية أن تفرض الحكومة الجديدة الضرائب على صادراتها وأن تتضرر اقتصادياتها نتيجة ذلك. وهذه الجملة تحظر فرض مثل هذه الضريبة. ومثل ذلك، فإن الكونغرس يستطيع منع شحن بعض الأصناف أو تنظيم شروط شحنها.

٦- لا يجوز منح أفضلية أية أنظمة تجارية أو أخرى خاصة بالعائدات، لموانئ ولاية ما على موانئ ولاية أخرى، كما لا يجوز إجبار السفن المتوجهة إلى ولاية ما أو القادمة منها؛ على دخول ولاية أخرى أو تفريغ حمولتها أو دفع رسوم فيها.

التفسير:

لا يجوز للكونغرس سن قوانين متعلقة بالتجارة تمنح ولاية ما أفضلية على أخرى. ولا يتوجب على السفن المبحرة من ولاية إلى أخرى دفع ضراب لتفعل ذلك.

٧- لا يجوز أن تسحب أموال من الخزينة إلا تبعا لاعتمادات يحددها القانون، وتنشر من حين لآخر، بيانات دورية بإيرادات ونفقات جميع الأموال العامة وبحسابها.

التفسير:

لا يجوز صرف الأموال الحكومية دون موافقة الكونغرس. ويجب على الكونغرس أن يصدر بيانا ماليا من حين لآخر. ويرخص الكونغرس بصرف اعتمادات أكثر البرامج الحكومية في مبالغ إجمالية إذ أن الترخيص بإنفاق كل بند على حدة يستنزف وقتا طويلا.

٨- لا تمنح الولايات المتحدة أي لقب من ألقاب الشرف. ولا يجوز لأي شخص يشغل لديها منصبا يدر ربحا أو يقتضي ثقة، أن يقبل، دون موافقة الكونغرس، أية هدية أو أجر أو منصب أو لقب من أي نوع كان، من أي ملك أو أمير أو دولة أجنبية.

التفسير:

لا يستطيع الكونغرس منح أي شخص لقب شرف، مثل كونتيسة أو دوق. ولا يجوز للمسؤولين الفدراليين قبول هدية أو منصب أو أموال أو لقب من دولة أجنبية دون موافقة الكونغرس.

المادة الأولى

القسم ١٠

السلطات المحظرة على الولايات

١- لا يجوز لأية ولاية أن تعقد أية معاهدة، أو أن تدخل في أي حلف أو اتحاد، أو تفوض برد الاعتداء والاستيلاء على السفن والبضائع أو تسك عملة أو تصدر سندات حكومية، أو تعتمد أي شيء خلاف العملة الذهبية والفضية وسيلة لوفاء الديون، أو تصدر أي قانون يقضي بالإدانة والعقوبة بدون محاكمة، أو أي قانون جزائي ذي مفعول رجعي، أو أي قانون ينقص من قوة التزامات العقود، أو تمنح أي لقب من ألقاب الشرف.

٢- لا يجوز لأية ولاية، دون موافقة الكونغرس، أن تفرض أية رسوم أو عوائد على الواردات أو الصادرات، إلا ما كان منها ضروريا ضرورة قصوى لقيامها بتنفيذ قوانينها الخاصة بالتفتيش، يكون صافي إيرادات جميع الرسوم والعوائد التي تفرضها أية ولاية على الواردات أو الصادرات، لمنفعة خزانة الولايات المتحدة، وجميع أمثال هذه القوانين تكون خاضعة وإشراف الكونغرس.

التفسير:
لا تستطيع الولاية، دون موافقة الكونغرس، فرض ضريبة على البضائع الداخلة إليها أو الخارجة منها باستثناء الرسوم البسيطة لتغطية نفقات الكشف أو الفحص. أما الأرباح الناجمة عن ضرائب التجارة بين الولايات فهي من نصيب الحكومة الفدرالية.

٣- لا يجوز لأية ولاية، دون موافقة الكونغرس، أن تفرض أية رسوم على حمولة السفن، أو تحتفظ بقوات عسكرية أو سفن حربية في وقت السلم، أو تعقد أي اتفاق أو ميثاق مع ولاية أخرى أو دولة أجنبية، أو تشتبك في حرب إلا إذا غزيت فعلا، أو إذا كان هناك خطر داهم لا يسمح بالتأخير.

التفسير:
الحكومة الفدرالية فقط هي التي تملك سلطة عقد المعاهدات والقيام بإجراءات الدفاع الوطني.

المادة الثانية

القسم ١

الفرع التنفيذي

١- تناط السلطة التنفيذية برئيس للولايات المتحدة الأميركية ويشغل الرئيس منصبه مدة أربع سنوات، ويتم انتخابه مع نائب الرئيس، الذي يختار لنفس المدة، على النحو التالي:

٢- تعين كل ولاية، بالكيفية التي تحددها هيئتها التشريعية، عدداً من المنتخبين (أو من سموا لاحقاً بأعضاء في هيئة تدعى الكلية الانتخابية) مساوياً لمجموع عدد الشيوخ والنواب الذين يحق للولاية أن يمثلوها في الكونغرس. ولكن لا يجوز لأي عضو في مجلس الشيوخ أو في مجلس النواب، أو لأي شخص يشغل لدى الولايات المتحدة منصباً يقتضي ثقة أو يدر ربحاً، أن يعين منتخباً.

التفسير:
يضع هذا البند أسس "الهيئة الانتخابية"، وهي مجموعة من الناس يختارها الناخبون من كل ولاية لتختار رئيسا ونائبا للرئيس.

٣- [يجتمع المنتخبون كل منهم في ولايته ويصوتون بالاقتراع السري لشخصين، يكون أحدهما على الأقل من غير سكان الولاية نفسها. ويضعون لائحة بأسماء جميع الأشخاص الذين اقترع لهم، وبعدد الأصوات التي نالها كل منهم، ويوقعون اللائحة ويصادقون على صحتها ويحيلونها مختومة إلى مقر حكومة الولايات المتحدة، موجهة إلى رئيس مجلس الشيوخ. ويقوم رئيس مجلس الشيوخ، بحضور أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب، بفض جميع مظاريف اللوائح ثم تحصى الأصوات. والشخص الذي ينال أكبر عدد من الأصوات يصبح هو الرئيس، إذا كان هذا العدد أكثرية مجموع عدد المنتخبين المعينين. وإذا كان نال أكثر من شخص مثل هذه الأكثرية، وكان عدد الأصوات التي نالوها متساويا، عندها يقوم مجلس النواب فورا، وعن طريق الاقتراع السري، باختيار واحد منهم رئيساً. وإذا لم يحصل أي شخص على أكثرية، عندها يقوم مجلس النواب، بالكيفية عينها، باختيار الرئيس من بين الخمسة الفائزين بأكبر عدد من الأصوات في اللائحة. ولكن عند اختيار الرئيس، تحسب الأصوات على أساس الولايات بحيث يكون لممثلي كل ولاية صوت واحد، ويتشكل النصاب لهذا الغرض من عضو أو أعضاء من ثلثي الولايات، وتكون أكثرية جميع الولايات ضرورية ليتم الاختيار. وفي كل حالة، بعد اختيار الرئيس، يصبح الشخص الحائز على أكبر عدد من أصوات الناخبين نائب الرئيس. وإذا بقي، شخصان أو أكثر لديهما عدد متساو من الأصوات، تعين على مجلس الشيوخ أن يختار من بينهما أو من بينهم بالاقتراع السري نائب الرئيس.]

التفسير:
غير التعديل الثاني عشر هذا الإجراء لانتخاب الرئيس ونائب الرئيس.

٤- يجوز للكونغرس أن يحدد موعد اختيار الناخبين واليوم الذي يدلون فيه بأصواتهم، وهو يوم يجب أن يكون واحدا في جميع أنحاء الولايات المتحدة.

٥- لا يكون أي شخص سوى المواطن بالولادة أو من يكون من مواطني الولايات المتحدة وقت إقرار هذا الدستور، مؤهلا لمنصب الرئيس، كما لا يكون مؤهلا لذلك المنصب أي شخص لم يبلغ سن الخامسة والثلاثين ولم يكن مقيما في الولايات المتحدة مدة أربعة عشر عاما.

٦- في حال عزل الرئيس من منصبه، أو وفاته، أو استقالته، أو عجزه عن القيام بسلطات ومهام المنصب المذكور، يؤول المنصب إلى نائب الرئيس، ويمكن للكونغرس أن يحدد بقانون أحكام حالات عزل أو وفاة أو

استقالة أو عجز الرئيس ونائب الرئيس كليهما، معلناً من هو المسؤول الذي يتولى عند ذلك مهام الرئاسة. ويبقى مثل ذلك المسؤول قائماً بمهام الرئاسة إلى أن تزول حالة العجز أو يتم انتخاب رئيس.

التفسير:

في ٩ آب/أغسطس ١٩٧٤ استقال الرئيس ريتشارد نيكسون من منصبه كرئيس للبلاد، وخلفه نائب الرئيس جيرالد فورد. وحتى ذلك الوقت كانت الوفاة هي السبب الوحيد الذي اختصر ولاية أي رئيس للولايات المتحدة. وقد نص التعديل الخامس والعشرون على أن نائب الرئيس يخلف الرئيس في منصب الرئاسة إذا أصبح الرئيس عاجزا عن تولي مهام منصبه ويحدد الشروط الواجب توفرها للخلافة.

٧- يتقاضى الرئيس، في مواعيد محددة، تعويضاً عن خدماته لا يزاد ولا ينقص خلال الفترة التي ينتخب لها، ولا يجوز له أن يتلقى خلال تلك الفترة أية مرتبات أخرى من الولايات المتحدة أو من أية ولاية منها.

التفسير:

جعل الدستور من الممكن للشخص الفقير أن يصبح رئيسا بتوفيره راتبا لذلك المنصب. ولا يجوز رفع أو خفض راتب الرئيس خلال مدة توليه ذلك المنصب. ولا يجوز للرئيس قبول أي راتب إضافي من الحكومة الفدرالية أو من الولايات.

٨- على الرئيس قبل أن يشرع في تنفيذ مهام منصبه، أن يؤدي القسم أو التوكيد التالي: "أقسم جازماً (أو أؤكد) بأنني سأقوم بإخلاص بمهام منصب رئيس الولايات المتحدة وبأنني سأبذل أقصى ما في وسعي لأصون وأحمي وأدافع عن دستور الولايات المتحدة."

التفسير:

لا يحدد الدستور الشخص الذي يقيم مراسم تحليف الرئيس المنتخب اليمين الدستورية. وقد قام روبرت آر. لفنغستون، الذي كان مسؤولا بحكومة ولاية نيويورك، بمراسم تحليف الرئيس جورج واشنطن. وبعد ذلك أصبحت العادة أن يقوم رئيس المحكمة العليا في الولايات المتحدة بمراسم تأدية اليمين. وقد قام بمراسم تحليف الرئيس كالفن كولدج والده الذي كان قاضي صلح في بلدته في فيرمونت. وحلف كولدج اليمين مرة أخرى أمام القاضي أدولف آي. هولنغ، القاضي بالمحكمة العليا في مقاطعة كولومبيا.

المادة الثانية

القسم ٢

١- يكون الرئيس قائداً أعلى لجيش وبحرية الولايات المتحدة، ولمليشيات مختلف الولايات عندما تدعى إلى الخدمة الفعلية لدى الولايات المتحدة. وله أن يطلب الرأي الخطي للموظف الرئيسي في كل من الوزارات التنفيذية حول أي موضوع يتعلق بمهام وزارة كل منهم، كما تكون له سلطة إرجاء تنفيذ الأحكام، ومنح العفو عن جرائم ترتكب ضد الولايات المتحدة، ما عدا في حالات الاتهام البرلماني.

التفسير:
سلطات الرئيس بصفته قائدا أعلى للقوات المسلحة واسعة جدا. ولكن يتوجب على الرئيس إطاعة قوانين البلاد حتى في زمن الحرب.

٢- تكون له السلطة، بمشورة مجلس الشيوخ وموافقته، لعقد المعاهدات، شرط أن يوافق عليها ثلثا عدد أعضاء المجلس الحاضرين، كما له، بمشورة مجلس الشيوخ وموافقته، أن يرشح سفراء ووزراء مفوضين آخرين وقناصل وقضاة للمحكمة العليا وسائر موظفي الولايات المتحدة الآخرين، الذين لا نص هنا على أحكام تعييناتهم والتي سيتم إحداثها بقانون. ولكن يمكن للكونغرس أن ينيط بواسطة قانون، حسبما يرتأي، تعيين مثل هؤلاء الموظفين الأدنى رتبة، بالرئيس وحده، أو بالمحاكم، أو بالوزارات.

التفسير:
أراد واضعو الدستور أن يقوم مجلس الشيوخ في بعض الأمور بدور الهيئة الاستشارية للرئيس، على غرار مشورة مجلس اللوردات للملك أو الملكة في بريطانيا العظمى.
ويمكن للرئيس عقد معاهدات وتعيين مختلف المسؤولين الحكوميين. إنما ينبغي أن يصوت ثلثا أعضاء مجلس الشيوخ الحاضرين بالموافقة على المعاهدة لتصبح نافذة. كما أن تعيين كبار المسؤولين يستوجب موافقة أكثر من نصف عدد أعضاء مجلس الشيوخ الحاضرين.

٣- للرئيس سلطة ملء جميع المناصب الشاغرة التي قد تحدث أثناء عطلة مجلس الشيوخ. وذلك عن طريق منح تفويضات ينتهي أجلها بنهاية الدورة التالية للمجلس.

التفسير:
يعني هذا أن الرئيس يستطيع القيام بتعيينات مؤقتة لمراكز تتطلب تثبيت مجلس الشيوخ عندما لا يكون المجلس منعقداً.

المادة الثانية

القسم ٣

يزود الرئيس الكونغرس من وقت لآخر، بمعلومات عن حال الاتحاد، ويقدم له للدراسة، توصيات بتلك الإجراءات التي يعتقد أنها ضرورية وملائمة. وله في ظروف استثنائية، أن يدعو كلا المجلسين، أو أياً منهما، إلى الانعقاد. وفي حال حدوث خلاف بينهما بالنسبة إلى موعد إرجاء الجلسات، فله أن يرجنها إلى الموعد الذي يراه ملائماً. وعليه أن يستقبل السفراء والوزراء المفوضين الآخرين، كما عليه أن يراعي بأن تنفذ القوانين بإخلاص وأن يشمل بتكليفه جميع موظفي الولايات المتحدة.

التفسير:
يوجه الرئيس رسالة عن حال الاتحاد للكونغرس كل سنة. وقد قام الرئيسان جورج واشنطن وجون آدامز بإبلاغ تلك الرسالة شخصيا على شكل خطاب. ولأكثر من مائة سنة بعد ذلك، أرسل معظم الرؤساء رسائلهم إلى الكونغرس مكتوبة وتمت تلاوتها هناك. أما الرئيس وودرو ولسون فقام شخصيا بتوجيه تلك الرسالة خطابة، كما فعل الرئيس فرانكلين روزفلت وجميع الرؤساء الذين خلفوه. وكثيرا ما يكون لخطابات الرئيس وقع كبير على الرأي العام وبالتالي على الكونغرس. ومن الخطابات المشهورة التي ألقاها رؤساء في الكونغرس تلك التي تضمنت مبدأ مونرو ونقاط الرئيس ولسون "الأربع عشرة".

وفي القرن التاسع عشر، كثيرا ما دعا الرؤساء الكونغرس إلى الانعقاد. أما الآن، فإن الكونغرس منعقد أكثر الوقت. ولم يسبق لرئيس أن اضطر إلى رفع جلسات الكونغرس.

وتضع مسؤولية "أن يراعي بأن تنفذ القوانين بإخلاص" الرئيس على رأس سلطة تنفيذ القانون في الحكومة الوطنية. ويستمد كل مسؤول، مدنيا كان أم عسكريا، سلطته من الرئيس.

المادة الثانية

القسم ٤

يعزل الرئيس ونائب الرئيس وجميع موظفي الولايات المتحدة الرسميين المدنيين من مناصبهم إذا وجه لهم اتهام نيابي بالخيانة أو الرشوة أو أية جرائم أو جنح خطيرة أخرى، وأدينوا بمثل هذه التهم.

المادة الثالثة

القسم ١

الفرع القضائي

تناط السلطة القضائية في الولايات المتحدة بمحكمة عليا واحدة وبمحاكم أدنى درجة كما يرتأي الكونغرس وينشئه من حين لآخر. ويبقى قضاة كل من المحكمة العليا والمحاكم الأدنى درجة شاغلين مناصبهم ما داموا حسني السلوك، ويتقاضون، في أوقات محددة، لقاء خدماتهم، تعويضات لا يجوز إنقاصها أثناء بقائهم في مناصبهم.

التفسير:
يبذل الدستور كل جهد للحفاظ على المحاكم مستقلة عن كل من الهيئة التشريعية والرئيس. ويعني ضمان أن يبقى القضاة في مناصبهم ما داموا "حسني السلوك"، إنهم يستطيعون الاحتفاظ بمناصبهم مدى الحياة، ما لم يوجه إليهم اتهام نيابي ويصدر في حقهم حكم تبعا لذلك. وهذا الأمر يحمي القضاة من أي تهديد بالطرد من قبل الرئيس الذي عيّنهم أو رئيس آخر أثناء حياتهم. وتحمي قاعدة عدم السماح بتخفيض رواتب القاضي، هؤلاء

القضاة من ضغوط الكونغرس، الذي يستطيع، إذا كان الأمر خلاف ذلك، التهديد بتخفيض الراتب إلى حد يجبر فيه القاضي على الاستقالة.

المادة الثالثة

القسم ٢

١- تشمل السلطة القضائية جميع القضايا المتعلقة بالقانون والعدل التي تنشأ في ظل أحكام هذا الدستور وقوانين الولايات المتحدة والمعاهدات المعقودة أو التي ستعقد بموجب سلطتها. كما تشمل جميع القضايا التي تتناول السفراء والوزراء المفوضين الآخرين والقناصل وجميع القضايا الداخلة في اختصاص الأميرالية والملاحة البحرية والمنازعات التي تكون الولايات المتحدة طرفا فيها، والمنازعات التي تنشأ بين اثنتين أو أكثر من الولايات، [وبين إحدى الولايات ومواطني ولاية أخرى]، وبين مواطني ولايات مختلفة، وبين مواطني نفس الولاية ممن يدعون ملكية أراض بموجب منح من ولايات مختلفة، وبين ولاية أو مواطنيها ودول أجنبية [أو مواطني دول أجنبية أو رعايا أجانب.]

التفسير:
إن حق المحاكم الفدرالية في نظر القضايا "التي تنشأ في ظل أحكام هذا الدستور "هو أساس حق المحكمة العليا في إعلان عدم دستورية قوانين يصدرها الكونغرس. وقد وطد حق "المراجعة القضائية" هذا قرار رئيس المحكمة العليا جون مارشال التاريخي في قضية ماربري ضد ماديسون عام ١٨٠٣.
وقد ألغى التعديل الحادي عشر عبارة بين إحدى الولايات ومواطني ولاية أخرى. فلا يستطيع مواطن ولاية مقاضاة ولاية أخرى أمام محكمة فدرالية.

٢- تكون للمحكمة العليا صلاحية النظر أساساً في جميع القضايا التي تتناول السفراء والوزراء المفوضين الآخرين والقناصل، وتلك التي تكون فيها إحدى الولايات طرفاً. وفي جميع القضايا الأخرى المذكورة آنفاً، تكون للمحكمة العليا صلاحية النظر فيها استئنافاً، من ناحيتي الوقائع والقانون، مع مراعاة الاستثناءات والأنظمة التي يضعها الكونغرس.

التفسير:
هذه العبارة التي تفيد أن المحكمة العليا لها صلاحية النظر أساسا في القضايا التي تتناول ممثلي الدول الأجنبية وفي القضايا التي تكون فيها إحدى الولايات طرفا تعني أن قضايا كتلك هي من اختصاص المحكمة العليا المباشر. أما في القضايا الأخرى فيكون للمحكمة صلاحية استئنافية، ويعني هذا أن تلك القضايا ينظر فيها في محاكم دنيا وتقوم المحكمة العليا بمراجعة إذا سمح الكونغرس بالاستئناف. ولا يستطيع الكونغرس أن يسحب أو يعدل صلاحية المحكمة العليا في النظر في القضايا في الأساس، إنما يمكنه أن يسحب حق الاستئناف أمام تلك المحكمة أو يحدد الشروط التي يجب على الجهة المستأنفة أن تفي بها قبل تقديم طلب الاستئناف.

٣- تتم المحاكمات في جميع الجرائم، ما عدا قضايا الاتهام البرلماني، أمام هيئة محلفين. وتجري مثل هذه المحاكمات في الولاية حيث تكون تلك الجرائم قد اقترفت. ولكن عندما لا تقترف تلك الجرائم داخل حدود أية ولاية، تجري المحاكمة في المكان أو الأماكن التي يحددها الكونغرس بقانون.

المادة الثالثة

القسم ٣

١- جريمة الخيانة بحق الولايات المتحدة لا تكون إلا بشن حرب عليها، أو بالانضمام إلى أعدائها وتقديم العون والمساعدة لهم. ولا يدان أحد بتهمة الخيانة إلا استناداً إلى شهادة شاهدين يشهدان على وقوع نفس العمل الواضح النية، أو استناداً إلى اعتراف في محكمة علنية.

التفسير:
لا تمكن إدانة أي شخص بجريمة الخيانة ضد الولايات المتحدة إلا إذا اعترف ذلك الشخص بذلك في محكمة علنية، أو إذا شهد شاهدان أن ذلك الشخص اقترف جريمة خيانة. أما الحديث أو التفكير باقتراف عمل خيانة فليس جرم خيانة.

٢- للكونغرس سلطة تحديد عقوبة جريمة الخيانة. ولكن لا يجوز الاقتصاص من نسل أو أقارب المتهم أو تجريده من حقوقه المدنية أو مصادرة أمواله وممتلكاته إلا أثناء حياته.

التفسير:
إن عبارة "لا يجوز الاقتصاص من نسل أو أقارب المتهم" تعني أن ذنب الشخص لا يشمل أسرته. وفي السابق كانت أسرة المذنب أيضا عرضة للقصاص.
إقتبس جزء كبير من هذه المادة حرفياً من "فقرات الاتحاد" الكونفدرالية

المادة الرابعة

القسم ١

علاقة الولايات بعضها ببعض

تحترم كل ولاية وتعتد اعتداداً كاملا ومخلصاً بقوانين كل ولاية أخرى وسجلاتها الرسمية وإجراءاتها القضائية ويجوز للكونغرس أن يحدد، بقوانين عامة، قواعد الكيفية التي يتم فيها إثبات مثل هذه القوانين والسجلات والإجراءات، ونتائج ذلك.

التفسير:
يستلزم هذا البند أن تحترم الولايات قوانين وسجلات وأحكام محاكم بعضها بعضا. وتحول هذه القاعدة دون تهرب أي شخص من العدالة بمغادرته ولاية إلى ولاية أخرى.

المادة الرابعة

القسم ٢

١- لمواطني كل ولاية حق التمتع بجميع الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها المواطنون في مختلف الولايات.

التفسير:
يعني هذا أن المواطنين الذين ينتقلون من ولاية إلى أخرى يتمتعون بالحقوق والحصانات التي يتمتع بها تلقائيا مواطنو تلك الولايات. وبعض هذه الامتيازات كحق الانتخاب لا يقترن تلقائيا بالمواطنية بل يستلزم فترة إقامة معينة وربما مؤهلات أخرى. وكلمة "مواطن" الواردة في هذا البند لا تشمل الشركات.

٢- الشخص المتهم في أية ولاية بالخيانة أو بارتكاب جناية أو أية جريمة أخرى، الذي يفر من وجه العدالة، ويعثر عليه في ولاية أخرى، يسلم، بناء على طلب السلطة التنفيذية للولايات التي فرّ منها، لينقل إلى الولاية التي لها صلاحية النظر في جريمته.

التفسير:
إذا اقترف شخص جريمة في ولاية وفرّ إلى ولاية أخرى، فإن حاكم الولاية التي اقترفت فيها الجريمة يستطيع أن يطلب تسليم الهارب من العدالة إلى ولايته. وفي حالات قليلة رفض الحاكم طلب تسليم المتهم وبإمكانه أن يفعل ذلك إذا كانت الجريمة قد اقترفت قبل سنوات عديدة، أو إذا كان يعتقد أن المتهم لن يلقى محاكمة عادلة في الولاية الأخرى. وفي حالة كتلك فإن من غير الواضح كيف يمكن للحكومة الفدرالية فرض تنفيذ أحكام هذا البند.

٣- [أي شخص ملزم بالخدمة أو العمل في إحدى الولايات طبقاً لقوانينها، ويفر إلى ولاية أخرى، لا يجوز أن يعفى من تأدية مثل تلك الخدمة أو ذلك العمل بموجب أي قانون أو إجراء لدى هذه الولاية، بل يتوجب تسليمه عند طلب الجهة التي تؤدي هذه الخدمات والأشغال لمصلحتها.]

التفسير:
إن "الشخص الملزم بالخدمة أو العمل "كان عبدا أو خادما بموجب عقد استخدام (أي شخص يلتزم بعقد لخدمة شخص آخر لعدد من السنوات). وحاليا لا يوجد أي شخص ملزم بالخدمة على هذا النحو في الولايات المتحدة، ولذلك فإن هذا البند من الدستور لم يعد له أي مفعول.

المادة الرابعة

القسم ٣

علاقات الحكومة الفدرالية بالولايات

١- يمكن للكونغرس أن يدخل ولايات جديدة إلى الاتحاد. ولكن لا يجوز إنشاء أو إقامة أية ولاية جديدة داخل حدود أية ولاية أخرى، كما لا يجوز إنشاء أية ولاية عن طريق اندماج ولايتين أو أكثر أو أجزاء ولايات، دون موافقة الهيئات التشريعية للولايات المعنية، فضلا عن موافقة الكونغرس.

التفسير:
لا يمكن تشكيل ولايات جديدة بتقسيم أو ضم ولايات حالية دون موافقة الهيئات التشريعية في تلك الولايات والكونغرس. وخلال الحرب الأهلية (١٨٦١–١٨٦٥)، حاربت فرجينيا من أجل الكونفدرالية لكن أهالي الجزء الغربي من تلك الولاية ساندوا الاتحاد. وبعد أن انفصلت ولاية ويست فرجينيا عن فرجينيا قبل الكونغرس الولاية الجديدة على أساس أن فرجينيا ثارت على الاتحاد.

٢- تكون للكونغرس سلطة التصرف بـ ووضع جميع القواعد والأنظمة اللازمة الخاصة بأراض أو ممتلكات أخرى عائدة للولايات المتحدة. ولا يفسر أي نص في هذا الدستور على نحو يضر بأية حقوق للولايات المتحدة أو لأية ولاية معينة.

المادة الرابعة

القسم ٤

تضمن الولايات المتحدة لكل ولاية في هذا الاتحاد حكومة ذات نظام جمهوري وتحمي كلا منها من الغزو، كما تحميها، بناء على طلب الهيئة التشريعية، أو السلطة التنفيذية [في حال تعذر انعقاد الهيئة التشريعية] من أعمال العنف الداخلية.

التفسير:
يستلزم هذا البند من الدستور من الحكومة الفدرالية أن تضمن أن يكون لكل ولاية "نظام حكم جمهوري". والحكم الجمهوري هو ذلك الذي ينتخب الشعب فيه ممثلين عنه ليمارسوا الحكم. وقد قضت المحكمة العليا بأن الكونغرس، لا المحاكم، هو من يقرر ما إذا كانت حكومة الولاية ذات نظام جمهوري أم لا. وطبقا للمحكمة العليا، إذا قبل الكونغرس ممثلي الولاية من الشيوخ والنواب أعضاء فيه، فإن هذا الإجراء يشير إلى أن الكونغرس يعتبر حكومة تلك الولاية ذات نظام جمهوري.

ويمكن للهيئة التشريعية في ولاية ما أو لحاكمها أن يطلبا مساعدة الحكومة الفدرالية في معالجة الاضطرابات أو أعمال العنف الداخلية الأخرى. وخلال إضراب بولمان في عام ١٨٩٤، أرسلت الحكومة الفدرالية، قوات إلى ولاية إيلينوي رغم أن حاكمها أعلن أنه لا يريد تلك المساعدة.

المادة الخامسة

تعديل الدستور

يقترح الكونغرس، كلما رأى ثلثا أعضاء المجلسين ضرورة لذلك، تعديلات لهذا الدستور، أو يدعو، بناء على طلب الهيئات التشريعية لثلثي مختلف الولايات، إلى عقد مؤتمر لاقتراح تعديلات، تصبح في كلتا الحالتين، قانونية من حيث جميع المقاصد والغايات، كجزء من هذا الدستور، عندما تصادق عليها الهيئات التشريعية لثلاثة أرباع مختلف الولايات، أو مؤتمرات تعقد في ثلاثة أرباع الولايات أياً كانت وسيلة المصادقة التي يقترحها الكونغرس من بين هاتين، شرط [ألا يؤثر أي تعديل يتم ويقر قبل سنة ألف وثمانمئة وثمانية (١٨٠٨) في أية صورة كانت على العبارتين الأولى والرابعة من الفقرة التاسعة من المادة الأولى، و] ألا تحرم أية ولاية، دون رضاها، من حق تساوي الأصوات في مجلس الشيوخ.

التفسير:
يمكن اقتراح إدخال تعديلات على الدستور بأغلبية ثلثي الأصوات في كل من مجلسي الكونغرس أو بواسطة مؤتمر قومي يدعو الكونغرس إلى عقده بناء على طلب ثلثي عدد الولايات. ومن أجل أن يصبح تعديل ما جزءاً من الدستور تنبغي المصادقة عليه من قبل الهيئات التشريعية في ثلاثة أرباع الولايات أو من قبل مؤتمرات تعقد في ثلاثة أرباع الولايات.
وقد تعمد واضعو الدستور جعل إدخال التعديلات صعباً. وقد درس الكونغرس أكثر من سبعة آلاف اقتراح تعديل، لكنه لم يعتمد سوى ثلاثة وثلاثين منها فقط، وأحالها إلى الولايات. ومن أصل هذا العدد، لم تتم المصادقة إلا على سبعة وعشرين منها فقط. وقد تمت المصادقة على تعديل واحد، وهو التعديل الحادي والعشرين، من قبل مؤتمرات عقدت في الولايات، بينما تمت المصادقة على التعديلات الأخرى من قبل الهيئات التشريعية في الولايات. ولا يحدد الدستور مهلة زمنية ينبغي على الولايات خلالها أن تصادق على تعديل مقترح. لكن المحاكم قضت بأن تتم المصادقة على التعديلات خلال "فترة زمنية معقولة"، وأن الكونغرس هو من يقرر ما هو "المعقول". ومنذ أوائل القرن الحالي، تضمن معظم التعديلات المقترحة شرطاً يقول إن المصادقة اللازمة يجب أن تتم في غضون سبع سنوات.

المادة السادسة

الديون القومية

١- جميع الديون المعقودة والارتباطات المتفق عليها قبل إقرار هذا الدستور، تكون قانونية أمام الولايات المتحدة طبقاً لهذا الدستور كما هي قانونية طبقاً للاتحاد.

التفسير:
يتعهد هذا البند بأن تحترم الولايات المتحدة الديون والموجبات التي ترتبت عليها قبل تبني الدستور.

٢- هذا الدستور، وقوانين الولايات المتحدة التي تصدر تبعاً له، وجميع المعاهدات المعقودة أو التي تعقد تحت سلطة الولايات المتحدة، تكون القانون الأعلى للبلاد. ويكون القضاة في جميع الولايات ملزمين به، ولا يعتد بأي نص في دستور أو قوانين أية ولاية يكون مخالفاً لذلك.

التفسير:
يوصف هذا البند، بأنه عماد الدستور، أي الجزء الذي يحول دون انهيار كامل بنية الحكم. وهو يعني بكل بساطة أنه عندما تتعارض قوانين الولايات مع القوانين العامة للبلاد فإن القوانين العامة للبلاد هي التي تعتمد، كما يعني أن القوانين العامة يجب أن تكون منسجمة مع الدستور.

٣- يكون الشيوخ والنواب المشار إليهم آنفاً، وأعضاء المجالس التشريعية لمختلف الولايات، وجميع الموظفين التنفيذيين والقضائيين التابعين للولايات المتحدة ولمختلف الولايات، ملزمين بموجب قسم أو إقرار بتأييد هذا الدستور. ولكن لا يجوز أبداً اشتراط امتحان ديني كمؤهل لتولي أي منصب رسمي أو مسؤولية عامة في الولايات المتحدة.

التفسير:
يستلزم هذا البند من المسؤولين في الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات أن يكون ولاؤهم الأساسي لدستور الولايات المتحدة وليس لدستور أي ولاية معينة. ويحظر هذا البند إجراء أي امتحان ديني لتولي منصب فدرالي. وينطبق هذا على الحكومة القومية فقط، إلا أن التعديل الرابع عشر يطبق القاعدة نفسها على حكومات الولايات والحكومات المحلية.

المادة السابعة

المصادقة على الدستور

تكون مصادقة مؤتمرات تسع ولايات كافية لإقامة هذا الدستور بين الولايات التي تقره.

(يتضمن هذا التصريح تصحيحات الناسخ للمستند الأصلي)

الكلمة (أل) أدخلت بين السطرين السابع والثامن من الصفحة الأولى، وكلمة "ثلاثين" مكتوبة جزئيا في فسحة ممحية من السطر الخامس عشر من الصحفة الأولى، وكلمة "يحاكم" مكتوبة بين السطرين الثاني والثلاثين والثالث والثلاثين من الصفحة الأولى ومكتوبة بين السطرين الثالث والأربعين والرابع والأربعين من الصفحة الثانية.

للشهادة على صحة ذلك، وليام جاكسون، أمين السر.

تم وضع هذا الدستور بالموافقة الإجماعية للولايات الحاضرة هذا اليوم السابع عشر من إيلول/سبتمبر من العام ألف وسبعماية وسبعة وثمانين للميلاد، وفي السنة الثانية عشرة لاستقلال الولايات المتحدة. وقد أدرجنا أسماءنا هنا شهادة على ذلك.

جورج واشنطن، الرئيس والنائب عن ولاية فرجينيا

ديلاوير:
جورج ريد
غانينغ بدفورد الابن
جون ديكنسون
ريتشارد باسيت
جاكو بروم

ماريلاند
جيمس ماك هنري
دان أوف ساينت توماس جينيفر
دانيال كارول

فرجينيا:
جون بلار—
جيمس ماديسون الابن

نورث كارولينا:
وليم بلاونت
ريتشارد دوبس سبايت
هيو وليامسون

ساوث كارولينا:
ج. راتليدج
تشارلز كوتسوارث بينكني
تشارلز بينكني
بيرس بتلر

جورجيا
وليام فيو
أبراهام بالدوين

نيوهامشير
جون لانغدون
نيكولاس غيلمان

مساتشوستس
ناثانيال غورهام
روفوس كينغ

كونيتيكت
وليام صامويل جونسون
روجر شيرمن

نيويورك
ألكزاندر هاميلتون

نيوجرزي
وليام ليفينغستون
ديفيد بريرلي
وليام باترسون
جونا دايتون

بنسيلفانيا
ب. فرانكلين
توماس ميفلين
روبرت موريس
جورج كلايمر
توماس فيتزسايمونز
جاريد إنغرسول
جيمس ولسون
الحاكم موريس

التعديلات الدستورية

التعديلات التالية لدستور الولايات المتحدة التي اقترحها الكونغرس وصادقت عليها الهيئات التشريعية لمختلف الولايات وفقا للمادة الخامسة من الدستور الأساسي.

وثيقة الحقوق

التعديل الأول

حرية العبادة، والكلام، والصحافة وحق الاجتماع والمطالبة برفع الجور

لا يصدر الكونغرس أي قانون خاص بإقامة دين من الأديان أو يمنع حرية ممارسته، أو يحد من حرية الكلام أو الصحافة، أو من حق الناس في الاجتماع سلميا، وفي مطالبة الحكومة بإنصافهم من الإجحاف.

التعليق:

قامت دول عديدة بإعلان أحد الأديان دينا (رسميا) معتمدا للبلاد، ودعمته بأموال الحكومة، لكن هذا التعديل يمنع الكونغرس من إقامة دين ما أو اعتماده رسميا في الولايات المتحدة. وقد فسر على أنه يمنع تأييد الحكومة أو دعمها للمعتقدات الدينية. وبالإضافة إلى ذلك، لا يجوز للكونغرس إقرار قوانين تحد من العبادة وحرية الكلام والصحافة، أو تمنع الناس من الاجتماع بشكل سلمي. كما لا يحق للكونغرس منع الناس من مطالبة الحكومة برفع الجور الذي يلحقهم من معاملتها غير المنصفة. وقد فسرت المحكمة العليا التعديل الرابع عشر على أنه يعني تطبيق التعديل الأول على الولايات فضلا عن الحكومة الفدرالية.

وجميع الحقوق التي يوفر لها هذا التعديل حماية لها حدود. فضمان حرية العبادة، مثلا، لا يعني أن على الحكومة السماح بجميع الممارسات الدينية. ففي السنوات الأولى من القرن التاسع عشر، كان بعض أعضاء طائفة "المورمون" يعتقدون أنه من واجبات الرجل الدينية أن يكون له أكثر من زوجة واحدة. وقد قضت المحكمة العليا بأن على أعضاء هذه الطائفة أن ينصاعوا للقوانين التي تحرم تلك الممارسة.

وثيقة الحقوق

التعديل الثاني

حق اقتناء الأسلحة

حيث أن وجود مليشيا حسنة التنظيم ضروري لأمن أية ولاية حرة، لا يجوز التعرض لحق الناس في اقتناء أسلحة وحملها.

التعليق:

يمنع هذا التعديل الحكومة القومية فقط من تقييد حق حمل السلاح. وقد اعتمد هذا التعديل لكي لا يتمكن الكونغرس من نزع سلاح المليشيات التابعة للولايات.

وثيقة الحقوق

التعديل الثالث

إيواء الجنود

لا يجوز لأي جندي، في وقت السلم، أن يقيم في أي منزل دون رضى المالك، كما لا يجوز له ذلك في وقت الحرب، إلا بالكيفية التي يحددها القانون.

التعليق:
نجم هذا التعديل مباشرة عن شكوى قديمة من البريطانيين الذين كانوا يجبرون الناس على استضافة الجنود في منازلهم.

وثيقة الحقوق

التعديل الرابع

مذكرات التفتيش والاعتقال

لا يجوز المساس بحق الناس في أن يكونوا آمنين في أشخاصهم ومنازلهم ومستنداتهم ومقتنياتهم من أي تفتيش أو احتجاز غير معقول، ولا يجوز إصدار مذكرة بهذا الخصوص إلا في حال وجود سبب معقول، معزز باليمين أو التوكيد، وتبين بالتحديد المكان المراد تفتيشه والأشخاص أو الأشياء المراد احتجازها.

التعليق:
لا يمنع هذا الإجراء السلطات الشرعية من التفتيش ومصادرة مواد واعتقال الناس لكنه يستلزم أن تحصل السلطات في أغلب الحالات على أذن رسمي بالتفتيش أو الاعتقال من أحد القضاة وذلك لتبيان الحاجة لذلك الأذن. وقد قررت المحكمة العليا أن الأدلة التي يتم الحصول عليها بخرق التعديل الرابع يمكن عدم قبولها في محاكمة جزائية.

وثيقة الحقوق

التعديل الخامس

حقوق المتهمين في القضايا الجزائية

لا يجوز اعتقال أي شخص لاستجوابه بشأن جناية أو جريمة شائنة أخرى، إلا تبعا لصدور قرار اتهامي أو مضبطة اتهام عن هيئة محلفين كبرى، باستثناء القضايا الحاصلة في القوات البرية أو البحرية، أو في المليشيا، عندما تكون هذه القوات في الخدمة الفعلية في وقت الحرب أو الخطر العام. ولا يجوز اتهام أي شخص في أية دعوى جنائية على أن يكون شاهدا ضد نفسه، ولا أن يحرم من الحياة أو الحرية أو الممتلكات دون اتباع الإجراءات القانونية الأصولية كما لا يجوز نزع أية ملكية خاصة لاستخدامها في سبيل المنفعة العامة بدون تعويض عادل.

التعليق:

إن الجناية الخطيرة هي تلك التي عقوبتها الإعدام. أما الجريمة الشائنة فعقوبتها الموت أو السجن. ويضمن هذا التعديل بأن لا يحاكم شخص ما بجريمة فدرالية إلا إذا وجه له اتهام من قبل هيئة محلفين كبرى. وهيئة المحلفين الكبرى هي مجموعة خاصة من الناس يختارون لتقرير ما إذا كانت تتوفر أدلة كافية ضد أي شخص لإحالته إلى المحاكمة. ولا يمكن اتهام أي شخص بنفس الجرم مرتين من قبل نفس الحكومة. لكن يمكن محاكمته مرة ثانية إذا لم يتفق أعضاء هيئة المحلفين على حكم ما، أو إذا أعلن بطلان المحاكمة بسبب آخر، أو إذا طالب المتهم بمحاكمة جديدة. ويكفل هذا التعديل عدم إمكان إجبار شخص ما على الإدلاء بشهادة تضره.

إن عبارة أنه لا يمكن حرمان أي إنسان من الحياة والحرية والممتلكات "دون اتباع الإجراءات القانونية الأصولية" تعبر عن واحدة من أهم القواعد التي يتضمنها الدستور. والعبارة نفسها واردة في التعديل الرابع عشر كتقييد لسلطات الولايات. وهذه العبارة تعبر عن الفكرة القائلة إن حياة الإنسان وحريته وملكيته ليست خاضعة لسلطان الحكومة المطلق. ويمكن تقصي أصل هذه الفكرة في وثيقة "الماغنا كارتا" التي أعلنت أنه لا يجوز للملك سجن أو إيذاء شخص ما "إلا عن طريق حكم قانوني يصدره أناس من أقرانه، سندا لما ينص عليه قانون البلاد" وقاعدة "الإجراءات القانونية الأصولية" غامضة، وقد طبقتها المحكمة العليا في حالات مختلفة كثيرا. وحتى منتصف القرن التاسع عشر، استخدمت المحكمة العليا قانون "الإجراءات القانونية الأصولية" لإلغاء قوانين كانت تمنع المواطنين من استخدام ممتلكاتهم كما يرغبون. ومثلا على ذلك، رفضت المحكمة "تسوية ميسوري" التي حرمت الرق في أراضي الولايات المتحدة. وقد قالت المحكمة إن التسوية منعت مالكي العبيد بشكل غير عادل من أخذ عبيدهم، أي ممتلكاتهم الخاصة، إلى هذه المناطق. وحاليا تستخدم المحاكم الإجراءات القانونية الأصولية لإلغاء قوانين تتعرض للحريات الشخصية.

ويمنع هذا التعديل أيضا الحكومة من مصادرة أملاك المواطن، بهدف استخدامها للمنفعة العامة، من دون تعويض عادل. ويسمى حق الحكومة في مصادرة الأملاك لأجل استخدامها للمنفقة العامة حق نزع الملكية. وتستخدم الحكومات هذا الحق لاستملاك الأراضي لبناء الطرق والمدارس والمرافق الحكومية الأخرى.

وثيقة الحقوق

التعديل السادس

حق المتهم بمحاكمة عادلة

في جميع المحاكمات الجنائية، للمتهم الحق بأن يحاكم محاكمة سريعة وعلنية بواسطة هيئة محلفين غير متحيزة تابعة للولاية أو المقاطعة التي تكون الجريمة قد ارتكبت فيها، وتكون المقاطعة قد سبق للقانون تحديدها. وله الحق في أن يبلغ سبب الاتهام وطبيعته، وفي أن يواجه الشهود الذين يشهدون ضده، وفي أن تتوفر له التسهيلات القانونية الإرغامية لاستدعاء شهود لمصلحته، وفي أن يستعين بمحام للدفاع عنه.

التعليق:

إن الشخص الذي يتهم باقتراف جرم يجب أن يحاكم محاكمة علنية وسريعة بواسطة هيئة محلفين منفتحي العقل. وقد تبع مستلزم المحاكمة العلنية والسريعة هذا من واقع أن بعض المحاكمات السياسية في أنكلترا كان يؤجل لسنوات ثم يجري في سرية. وينبغي إبلاغ الأشخاص المتهمين بالتهم الموجهة إليهم، ويجب السماح لهم بمقابلة الشهود الذين يشهدون ضدهم، وإلا فإن أبرياء قد يعاقبون إذا سمحت المحكمة باستخدام شهادات شهود غير معروفين كأدلة. ويضمن هذا التعديل أن يتاح للأشخاص الذين يحاكمون مواجهة واستجواب أولئك الذين يتهمون. وبإمكان المتهمين أن يبينوا أن متهميهم يكذبون أو أنهم على خطأ. وأخيرا يجب أن يتوفر للشخص المتهم محام للدفاع عنه إذا أراد ذلك. وإذا تعذر على الشخص المتهم توفير محام، فقد قررت المحكمة العليا وجوب تعيين محام لتمثيل الشخص المتهم.

وثيقة الحقوق

التعديل السابع

حقوق المدعين في قضايا مدنية

في الدعاوي المدنية حيث تزيد القيمة المتنازع عليها على عشرين دولارا يكون حق التقاضي أمام هيئة محلفين مصانا، وأية واقعة تكون قد بتت بها هيئة محلفين، لا يجوز خلافا لذلك أن يعاد النظر فيها في أية محكمة من محاكم الولايات المتحدة إلا وفقا لقواعد القانون العام.

التعليق:

في التعديل السادس هناك نص على على ضرورة إجراء محاكمات بواسطة محلفين في القضايا الجزائية. والتعديل السابع ينص على عقد محاكمات كتلك في القضايا المدنية التي تتجاوز فيها المبالغ المالية المتداعى بها ٢٠ دولارا. وينطبق هذا التعديل على المحاكم الفدرالية فقط، لكن أغلب دساتير الولايات ينص على إجراء محاكمات بواسطة محلفين في القضايا المدنية.

وثيقة الحقوق

التعديل الثامن

الكفالات، الغرامات والعقوبات

لا يجوز طلب دفع كفالات باهظة ولا فرض غرامات باهظة ولا إنزال عقوبات قاسية وغير مألوفة.

التعليق:

يجب أن تكون الكفالات والغرامات والعقوبات منصفة وإنسانية. وفي دعوى فورمان ضد ولاية جورجيا، قضت المحكمة العليا في عام ١٩٧٢ أن عقوبة الإعدام كما كانت تطبق وقتئذ، تخالف أحكام هذا التعديل. وقد أعلنت المحكمة أن عقوبة الإعدام قصاص قاس وغير مألوف لأنها لم تكن تطبق في صورة منصفة ومنتظمة. وفي أعقاب قرار المحكمة هذا، تبنت ولايات عديدة قوانين جديدة تتعلق بعقوبة الإعدام تتماشى مع اعتراضات المحكمة العليا. وقررت المحكمة أن عقوبة الإعدام يمكن فرضها إذا توفرت معايير معينة وذلك تفاديا لنتائج تعسفية في قضايا كبرى.

وثيقة الحقوق

التعديل التاسع

الحقوق التي يحتفظ بها الشعب

إن تعداد الدستور لحقوق معينة لا يجوز أن يفسر على أنه إنكار لحقوق أخرى يتمتع بها الشعب، أو انتقاصا منها.

التعليق:

خشي بعض المواطنين من أن يفسر إدراج بعض الحقوق في وثيقة الحقوق على أن حقوقا أخرى لم تأت الوثيقة على ذكرها لا يحميها الدستور. وقد أقر هذا التعديل لتجنب هذا التفسير.

وثيقة الحقوق

التعديل العاشر

السلطات التي تحتفظ بها الولايات والشعب

إن السلطات التي لا يوليها الدستور للولايات المتحدة ككل ولا يحجبها عن الولايات (إفراديا) تحفظ لكل من هذه الولايات أو للشعب.

التعليق:

اعتمد هذا التعديل بهدف طمأنة الناس إلى أن الحكومة القومية (الحكومة الفدرالية) لن تبتلع الولايات، وتؤكد أيضا أن الولايات أو الشعب يحتفظون بجميع السلطات التي لم تمنح لتلك الحكومة. ومثالا على ذلك، تتمتع الولايات بسلطات تتعلق بأمور الزواج والطلاق. لكن الدستور ينص على أن بإمكان الحكومة الفدرالية أن تسن أية قوانين "ضرورية وملائمة" لتنفيذ صلاحياتها المحددة. وتجعل تلك القاعدة تحديد حقوق الولايات بالضبط أمرا صعبا.

التعديل الحادي عشر

الدعاوي ضد الولايات

اقترح هذا التعديل في ٤ آذار/مارس ١٧٩٤ وتمت المصادقة عليه في ٧ شباط/فبراير ١٧٩٥.

لا تعتبر الصلاحية القضائية التي تتمتع بها الولايات المتحدة على أنها تمتد إلى أية دعوى قانونية أو دعوى تطبق فيها مبادئ العدل والإنصاف، سبق أن شرع في إقامتها أو الإدعاء فيها، ضد إحدى الولايات المتحدة، مواطنون من ولاية أخرى أو مواطنو أو رعايا أية دولة أجنبية.

التعليق:

يجعل هذا التعديل من غير الممكن لمواطن إحدى الولايات أن يقاضي ولاية أخرى في محكمة فدرالية. وقد جاء هذا التعديل نتيجة دعوى شيشولم ضد ولاية جورجيا في عام ١٧٩٣، حيث ادعى شخص من ولاية ساوث كارولينا على ولاية جورجيا في قضية أرث. وأدلت ولاية دورجيا بعدم جواز مقاضاتها في محكمة فدرالية، لكن المحكمة العليا قضت بجواز ذلك. وقامت ولاية جورجيا بعد ذلك بتزعم حركة لإضافة هذا التعديل إلى الدستور. إنما لا يزال بإمكان الأفراد أن يقاضوا سلطات الولايات في المحاكم الفدرالية إذا كان الموضوع حرمانهم من حقوقهم الدستورية.

التعديل الثاني عشر

إنتخاب الرئيس ونائب الرئيس

اقترح هذا التعديل في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٨٠٣، وتمت المصادقة عليه في ٢٧ تموز/يوليو ١٨٠٤.

يجتمع المنتخبون (أعضاء الهيئة الانتخابية)، كل في ولايته، ويصوتون بالاقتراع السري لرئيس ونائب رئيس ويتعين أن يكون أحدهما على الأقل من غير سكان الولاية نفسها، ويذكرون في أوراق اقتراعهم اسم الشخص الذي ينتخبونه رئيسا، ويذكرون في أوراق اقتراع مستقلة اسم الشخص الذي ينتخبونه نائبا للرئيس، ويعدون لوائح مستقلة بأسماء جميع الأخشاص الذين اقترع لانتخابهم لمنصب الرئيس وأسماء جميع الأشخاص الذين اقترع لانتخابهم لمنصب نائب الرئيس، ويعدد الأصوات التي نالها كل منهم، ثم يوقعون هذه اللوائح ويصدقون عليها ويحيلونها مختومة إلى مقر حكومة الولايات المتحدة موجهة إلى رئيس مجلس الشيوخ. ويقوم رئيس مجلس الشيوخ، بحضور أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب، بفض جميع مظاريف اللوائح ثم يحصي عدد الأصوات، والشخص الذي ينال العدد الأكبر من أصوات المقترعين للرئيس يصبح رئيسا، إذا كان هذا العدد يشكل أكثرية مجموع الناخبين المعينين. وإذا لم يحصل أي شخص على مثل هذه الأكثرية، يقوم مجلس النواب على الفور، وبالاقتراع السري، باختيار الرئيس من بين الأشخاص الحائزين على أكبر عدد من الأصوات في لائحة الذين اقترع لهم لمنصب الرئيس على ألا يتجاوز عدد هؤلاء الثلاثة. ولكن في اختيار الرئيس على هذا النحو يتم حساب الأصوات على أساس الولايات بحيث يكون لممثلي كل ولاية صوت واحد، ويتشكل النصاب لهذا الغرض من عضو أو أعضاء عن ثلثي الولايات وتكون أكثرية جميع الولايات ضرورية ليتم الاختيار. وإذا لم يختر مجلس النواب، رئيسا عندما يؤول إليه حق الاختيار، قبل الرابع من شهر آذار/مارس التالي، فحينئذ يتولى نائب الرئيس منصب الرئاسة كما في حالة وفاة الرئيس أو حالات عجزه التي ينص عليها الدستور. ويصبح نائبا للرئيس الشخص الذي يحصل على أكبر عدد من أصوات المقترعين لنائب الرئيس، إذا كان هذا العدد يشكل أكثرية مجموع عدد الناخبين المعينين. وإذا لم يحصل أي شخص على مثل هذه الأكثرية فحينئذ يقوم مجلس الشيوخ باختيار نائب رئيس من بين الشخصين اللذين فازا بأكبر عدد من الأصوات في اللائحة والنصاب اللازم لهذا الغرض يتألف من ثلثي العدد الإجمالي للشيوخ، وسيكون الحصول على أكثرية العدد الإجمالي لازما لهذا الاختيار. ولكن كل شخص غير مؤهل دستوريا لتولي منصب الرئيس فهو ليس مؤهلا لمنصب نائب رئيس الولايات المتحدة.

التعليق:

يدعو هذا التعديل إلى تصويت أعضاء الهيئة الانتخابية (ويسمون ناخبين) لشخص واحد لمنصب الرئيس وشخص آخر لمنصب نائب الرئيس. وقد نشأ هذا التعديل من انتخابات عام ١٨٠٠ عندما صوت كل ناخب لشخصين دون ذكر مَن مِن الشخصين يريده رئيسا، على أن يصبح المرشح الذي ينال أكثرية الأصوات رئيسا، والشخص الذي يليه في عدد الأصوات نائبا للرئيس. وقد نال توماس جيفرسون المرشح للرئاسة وآرون بور المرشح لنيابة الرئاسة نفس عدد الأصوات. ونتيجة لهذا التعادل أحيلت القضية إلى مجلس النواب الذي اختار جيفيرسون رئيسا. لكن اختيار مجلس النواب هذا استغرق وقتا طويلا خشي معه الشعب من أن لا يختار المجلس رئيسا قبل يوم التنصيب. وقد اختار المجلس رئيسا آخر هو جون كوينسي آدامس في عام ١٨٢٥.

التعديل الثالث عشر

إلغاء الرق

اقترح هذا التعديل في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٨٦٥ وتمت المصادقة عليه في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٨٦٥.

القسم ١

يحرم الرق والتشغيل الإكراهي في الولايات المتحدة وفي أي مكان خاضع لسلطانها إلا كعقاب على جرم حكم على مقترفه بذلك حسب الأصول.

التعليق:

تناول إعلان الرئيس لينكولن تحرير العبيد في عام ١٨٦٣ تحرير العبيد في الولايات الكونفدرالية التي كانت ما زالت ثائرة في ذلك الوقت. وقد أكمل هذا التعديل عملية إلغاء العبودية في الولايات المتحدة ككل.

القسم ٢

للكونغرس سلطة تطبيق أحكام هذه المادة بالتشريع المناسب.

التعديل الرابع عشر

الحقوق المدنية

اقترح هذا التعديل في ١٣ حزيران/يونيو ١٨٦٦، وتمت المصادقة عليه في ٩ تموز/يوليو ١٨٦٨.

القسم ١

جميع الأشخاص المولودين في الولايات المتحدة أو المتجنسين بجنسيتها والخاضعين لسلطانها يعتبرون من مواطني الولايات المتحدة ومواطني الولاية التي يقيمون فيها. ولا يجوز لأية ولاية أن تضع أو تطبق أي قانون ينتقص من امتيازات أو حصانات مواطني الولايات المتحدة. كما لا يجوز لأية ولاية أن تحرم أي شخص من الحياة أو الحرية أو الممتلكات دون مراعاة الإجراءات القانونية الأصولية. ولا أن تحرم أي شخص خاضع لسلطانها من المساواة في حماية القوانين.

التعليق:

كانت الغاية الرئيسية من هذا التعديل جعل العبيد السابقين مواطنين في الولايات المتحدة الأميركية وفي الولايات التي كانوا يعيشون فيها. ويمنع التعديل الولايات أيضا من حرمان أي شخص من التساوي في الحقوق مع الآخرين. وتوضح بنود هذا التعديل كيفية الحصول على الجنسية. فالمواطنية في كل ولاية هي حصيلة للمواطنية القومية. فكل مواطن أميركي يصبح تلقائيا مواطنا في الولاية التي يقيم فيها. كما أن جميع الأشخاص المتجنسين هم مواطنون أميركيون طبقا للقانون، وكل شخص يولد في الولايات المتحدة يصبح أيضا مواطنا مهما كانت جنسية والديه، إلا إذا كانا ممثلين دبلوماسيين لدولة أخرى أو من الأعداء أثناء احتلال في زمن الحرب. وتعتبر هذه الحالات حالات استثنائية لأن الوالدين "لا تشملهما الصلاحية القانونية" للولايات المتحدة. ولا يمنح التعديل المواطنية للهنود الحمر في مناطقهم الخاصة، لكن الكونغرس أصدر قانونا بمنح المواطنية لهم.

"الإجراءات القانونية الأصولية" تمنع الولايات من انتهاك معظم الحقوق التي تحميها وثيقة الحقوق وفسرت أيضا بأنها تحمي حقوقا أخرى. وإن العبارة التي تفيد أنه لا يمكن للولاية أن تنكر على أي شخص "المساواة في حماية القوانين" وفرت الأساس لأحكام عديدة صدرت عن المحكمة العليا حول الحقوق المدنية. ومثالا على ذلك، حرمت المحكمة التمييز العنصري في المدارس الحكومية. وقد أعلن قضاة المحكمة أن "المساواة في حماية" تعني أن على الولاية أن تضمن توفر فرص متساوية للتعليم لكل الأطفال فيها مهما كان عرقهم.

القسم ٢

يقسم النواب بين مختلف الولايات وفقا لعدد سكان كل منها الذي يتكون من مجموع عدد الأشخاص في كل ولاية (باستثناء الهنود الذين لا يدفعون ضرائب). ولكن إذا حرم من حق في الاقتراع في أي انتخاب لاختيار ناخبين لرئيس ونائب رئيس الولايات المتحدة أو لاختيار ممثلين في الكونغرس أو مسؤولين تنفيذيين وعدليين في ولاية ما، أو أعضاء هيئتها التشريعية، أي من الذكور من سكان مثل هذه الولاية البالغين الواحدة والعشرين من العمر والذين هم من مواطني الولايات المتحدة، إو إذا انتقص من ذلك الحق بأن شكل كان، فيما عدا أن يكون السبب الاشتراك في تمرد أو جرائم أخرى، فإن أساس التمثيل في هذه الولاية يخفض بما يتناسب مع نسبة عدد هؤلاء المواطنين الذكور إلى مجموع عدد المواطنين الذكور البالغين الواحدة والعشرين في مثل هذه الولاية.

التعليق:
يقترح هذا البند عقوبة على الولايات التي ترفض منح حق الاقتراع في الانتخابات الفدرالية لجميع المواطنين البالغين من الذكور. والولايات التي تضع قيودا على التصويت يمكن أن تخفض نسبة تمثيلها في الكونغرس. ولم تطبق هذه العقوبة قط. وقد ألغي التعديلان التاسع عشر والسادس والعشرون من هذا البند.

القسم ٣

لا يجوز لأي شخص أن يصبح شيخا أو نائبا في الكونغرس، أو ناخبا للرئيس ونائب الرئيس أو أن يشغل أي منصب، مدنيا كان أو عسكريا، تابعا للولايات المتحدة أو تابعا لأية ولاية، إذا سبق له أن أقسم اليمين كعضو في الكونغرس أو كموظف لدى الولايات المتحدة أو كعضو في مجلس تشريعي لأية ولاية أو كموظف تنفيذي أو عدلي في أية ولاية، بتأييد دستور الولايات المتحدة واشترك بعد ذلك في أي تمرد أو عصيان ضدها، أو قدم عونا ومساعدة لأعدائها. ولكن يمكن للكونغرس، بأكثرية ثلثي الأصوات في كل من المجلسين أن يزيل مثل هذا المانع.

التعليق:
لهذا البند أهمية تاريخية فقط. وكانت غايته منع مسؤولين فدراليين كانوا قد انضموا إلى الكونفدرالية (تجمع الولايات الجنوبية) من أن يصبحوا مسؤولين فدراليين مرة ثانية. وبإمكان الكونغرس أن يصوت على تجاوز مثل هذا الأمر.

القسم ٤

لا يجوز الطعن في صحة دين عام على الولايات المتحدة أجازه القانون، بما في ذلك الديون الناشئة عن دفع معاشات ومكافآت قدمت لقمع تمرد أو عصيان، لكن لا يجوز للولايات المتحدة أو لأية ولاية أن تتحمل أو تدفع أي دين أو التزام ناشئ عن تقديم عون لتمرد أو عصيان ضد الولايات المتحدة، أو تواجه أية دعوى بشأن خسارة أي عبد أو تحريره، إذ أن جميع هذه الديون والالتزامات والمطالب تعتبر غير شرعية وباطلة.

التعليق:
أكد هذا البند أن دين الاتحاد الناجم عن الحرب الأهلية سيتم تسديده، لكنه أبطل جميع الديون التي ترتبت على الولايات الكونفدرالية خلال اشتراكها في الحرب. وينص هذا البند أيضا على عدم تعويض مالكي العبيد السابقين عن العبيد الذين تم تحريرهم.

القسم ٥

تكون للكونغرس سلطة تنفيذ أحكام هذه المادة بالتشريع المناسب.

التعديل الخامس عشر

منح الأميركيين الأفارقة حق الانتخاب

إقترح هذا التعديل في ٢٦ شباط/فبراير ١٨٦٩ وتمت المصادقة عليه في ٣ شباط/فبراير ١٩٧٠.

القسم ١

لا يجوز للولايات المتحدة ولا لأية ولاية منها حرمان مواطني الولايات المتحدة من حقهم في الانتخاب، أو الانتقاص لهم من هذا الحق بسبب العرق أو اللون أو حالة رق سابقة.

التعليق:
أصبح الأفارقة الأميركيون الذين كانوا عبيدا مواطنين بموجب فقرات التعديل الرابع عشر. ولا يذكر التعديل الخامس عشر بصورة محددة أنه يجب السماح للسود بأن يقترعوا في الانتخابات. وتتمتع الولايات بحرية تحديد مؤهلات الناخبين، لكن التعديل نفسه يقوم أنه لا يجوز حرمان أي شخص من الاقتراع بسبب عرقه. وقد حاولت بعض الولايات اللجوء إلى ذلك بطريقة غير مباشرة، لكن قرارات المحكمة العليا أبطلت تلك الإجراءات. وكذلك فعلت القوانين الفدرالية والمحلية والتعديل الرابع والعشرون.

القسم ٢

تكون للكونغرس سلطة تنفيذ هذه المادة بالتشريع المناسب.

التعديل السادس عشر

ضرائب الدخل

اقترح هذا التعديل في ١٢ تموز/يوليو ١٩٠٩، وتمت المصادقة عليه في ٣ شباط/فبراير ١٩١٣.

تكون للكونغرس سلطة فرض وجباية ضرائب على الدخل، أيا كان مصدره، وذلك دون توزيع نسبي بين مختلف الولايات، ودون أي اعتبار لأي إحصاء أو تعداد للسكان.

التعليق:
أصدر الكونغرس في عام ١٨٩٤ قانونا لضريبة الدخل لكن المحكمة العليا أعلنت أن ذلك القانون غير دستوري. وقد خول التعديل السادس عشر الكونغرس فرض ضريبة كتلك.

التعديل السابع عشر

انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ من الشعب مباشرة

إقترح هذا التعديل في ١٣ أيار/مايو ١٩١٢، وتم التصديق عليه في ٨ نيسان/أبريل ١٩١٣.

(١) يتألف مجلس شيوخ الولايات المتحدة من شيخين عن كل ولاية ينتخبهما سكان تلك الولاية لمدة ست سنوات. ويكون لكل شيخ صوت واحد. ويجب أن تتوفر في ناخبي الشيوخ في كل ولاية نفس المؤهلات التي ينبغي توفرها في ناخبي أكثر مجلسي الهيئة التشريعية في تلك الولاية عددا.

(٢) عندما تحدث شواغر في تمثيل أية ولاية في مجلس الشيوخ، تعلن السلطة التنفيذية في تلك الولاية عن إجراء انتخابات لملء مثل تلك الشواغر سوى أن المجلس التشريعي في أية ولاية يمكنه أن يفوض السلطة التنفيذية فيها إجراء تعيينات موقتة ريثما يملأ سكان الولايات هذه الشواغر عن طريق الانتخاب طبقا لما تقضي به هيئتها التشريعية.

(٣) لا يفسر هذا التعديل على نحو يجعله يؤثر على انتخاب أو مدة عضوية أي شيخ تم انتخابه قبل أن يصبح هذا التعديل نافذ المفعول كجزء من الدستور.

التعليق:
ينقل هذا التعديل صلاحية انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ من الهيئات التشريعية في الولايات إلى مواطني تلك الولايات.

التعديل الثامن عشر

حظر المشروبات الكحولية

إقترح هذا التعديل في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩١٧ وتمت المصادقة عليه ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩١٩.

القسم ١

بعد عام واحد من المصادقة على هذه المادة، يحظر إنتاج أو بيع أو نقل المشروبات الكحولية المسكرة داخل الولايات المتحدة وجميع المناطق الخاضعة لسلطانها، أو تصديرها منها أو استيرادها إليها لغرض تعاطيها للشرب.

القسم ٢

للكونغرس ولمختلف الولايات سلطة مشتركة لتنفيذ هذه المادة بالتشريع المناسب.

القسم ٣

هذه المادة باطلة ما لم تصادق عليها كتعديل للدستور الهيئات التشريعية لمختلف الولايات، كما نص على ذلك الدستور، وذلك في غضون سبع سنوات من تاريخ إحالة الكونغرس هذا التعديل إلى الولايات.

التعليق:
يحظر هذا التعديل على الناس صنع وبيع ونقل المشروبات الكحولية المسكرة. وقد ألغى التعديل الحادي والعشرون في عام ١٩٣٣ هذا النص.

التعديل التاسع عشر

منح المرأة حق الانتخاب

إقترح هذا التعديل في ٤ حزيران/يونيو ١٩١٩ وتمت المصادقة عليه في ١٨ آب/أغسطس ١٩٢٠

لا يجوز للولايات المتحدة ولا لأية ولاية فيها حرمان مواطني الولايات المتحدة حق الانتخاب، أو الانتقاص لهم من هذا الحق لعلة الجنس. (الذكورة أو الأنوثة).

تكون للكونغرس سلطة تنفيذ أحكام هذه المادة بالتشريع المناسب.

التعليق:
تم تقديم اقتراحات التعديلات التي تمنح المرأة حق الانتخاب في الكونغرس الواحد تلو الآخر لأكثر من أربعين عاما قبل إقرار هذا التعديل في نهاية المطاف.

التعديل العشرون

فترة ولاية كل من الرئيس والكونغرس

إقترح هذا التعديل في ٢ آذار/مارس ١٩٣٢ وتمت المصادقة عليه في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٣٣.

القسم ١

تنتهي مدة ولاية كل من الرئيس ونائب الرئيس ظهر يوم العشرين من كانون الثاني/يناير، وتنتهي مدة ولاية الشيوخ والنواب ظهر يوم الثالث من كانون الثاني/يناير من السنوات التي كانت ستنتهي فيها هذه الولايات لو لم تقر هذه المادة. وتبدأ عندئذ مدد ولاية خلفائهم.

القسم ٢

يجتمع الكونغرس مرة على الأقل كل سنة، ويبدأ مثل هذا الاجتماع ظهر يوم الثالث من كانون الثاني (يناير) ما لم يحدد الكونغرس، بقانون، موعدا آخر.

القسم ٣

إذا حدث أن توفي الرئيس المنتخب في الموعد المحدد لبدء ولايته، يصبح نائب الرئيس المنتخب، رئيساً. وإذا لم يكن قد تم اختيار رئيس قبل الموعد المقرر لبدء ولايته، أو إذا كان ثمة ما يحول دستورياً دون تولي الرئيس المنتخب منصبه، عندئذ يتولى نائب الرئيس المنتخب منصب الرئيس إلى أن يزول الحائل. ويمكن للكونغرس أن يحدد بقانون الحالة التي يحول فيها مانع دستوري دون تولي أي من الرئيس المنتخب أو نائب الرئيس المنتخب منصب الرئاسة، معينا الشخص الذي يتولى عندئذ منصب الرئيس أو الكيفية التي يتم فيها اختيار الشخص الذي سيتولى المنصب، ويتصرف مثل ذلك الشخص كرئيس طبقا لذلك إلى أن يزول المانع الذي يحول دون تولي رئيس أو نائب رئيس منصب الرئاسة.

القسم ٤

للكونغرس أن يحدد بقانون أحكام حالة وفاة أي من الأشخاص الذين قد يختار منهم مجلس النواب رئيسا عندما يؤول لهذا المجلس حق الاختيار، وحالة وفاة أي من الأشخاص الذين يختار منهم مجلس الشيوخ نائبا للرئيس عندما يؤول لهذا المجلس حق الاختيار.

القسم ٥

تصبح الفقرتان الأولى والثانية من هذه المادة نافذتي المفعول في اليوم الخامس عشر من شهر تشرين الأول/أكتوبر الذي يلي تاريخ إقرار هذه المادة.

القسم ٦

تصبح هذه المادة غير نافذة المفعول إلا إذا صودق عليها كتعديل للدستور من قبل الهيئات التشريعية لثلاثة أرباع مختلف الولايات في غضون سبع سنوات من تاريخ تقديمها.

التعليق:

يقرب هذا التعديل، الذي يتناول فترة التسلم والتسليم، التي تعرف بفترة "البطة العرجاء" موعد تسلم الرؤساء وأعضاء الكونغرس المنتخبين مهامهم، من وقت إجراء الانتخابات. ويوصف المسؤول بـ "البطة العرجاء" عندما يواصل القيام بأعباء منصبه رغم عدم تجديد انتخابه، إلى حين يتسلم المسؤول المنتخب منصبه. وقبل تطبيق هذا التعديل، كان أعضاء الكونغرس الذين لا يجدد انتخابهم يواصلون شغل مناصبهم مدة أربعة شهور.

التعديل الحادي والعشرون

إلغاء التعديل الذي نص على حظر المشروبات الكحولية

إقترح هذا التعديل في ٢٠ شباط/فبراير، ١٩٣٣، وتمت المصادقة عليه في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٣.

القسم ١

يلغى هذا التعديل التعديل الثامن عشر لدستور الولايات المتحدة.

القسم ٢

يحظر نقل مشروبات مسكرة في أية ولاية أو منطقة تابعة للولايات المتحدة أو أراضي داخلة في حيازتها، كما يحظر استيرادها إليها لغاية توزيعها أو استعمالها فيها بما يخالف قوانينها.

القسم ٣

لا تصبح هذه المادة نافذة المفعول إلا إذا أقرت كتعديل للدستور من قبل مؤتمرات في مختلف الولايات، حسبما نص عليه في الدستور، وذلك، في غضون سبع سنوات من تاريخ إحالة الكونغرس هذا التعديل إلى الولايات.

التعليق:

يلغي هذا التعديل التعديل الثامن عشر ويعد البند الثاني من هذا التعديل بمساعدة الحكومة الفدرالية الولايات التي تحرم المشروبات المسكرة في تنفيذ قوانينها الخاصة بتحريم هذه المشروبات.

التعديل الثاني والعشرون

تحديد الرئاسة بفترة ولايتين

اقترح هذا التعديل في ٢٤ آذار/مارس ١٩٤٧ وتمت المصادقة عليه في ٢٧ شباط/فبراير، ١٩٥١.

القسم ١

لا يجوز انتخاب أي شخص لمنصب الرئيس لأكثر من دورتين، كما لا يجوز لأي شخص تقلد منصب الرئيس أو قام بمهام الرئيس لأكثر من سنتين من أصل مدة ولاية انتخب لها شخص آخر رئيسا، أن ينتخب لمنصب الرئيس لأكثر من دورة واحدة. ولكن هذه المادة لا تطبق على أي شخص كان يشغل منصب الرئيس لدى اقتراح الكونغرس هذه المادة، ولا تمنع أي شخص يكون شاغلا منصب الرئيس أو قائما بأعمال الرئيس خلال فترة الولاية التي تصبح فيها هذه المادة نافذة المفعول، من تولي منصب الرئيس أو القيام بأعمال الرئيس حتى نهاية هذه الولاية.

القسم ٢

لا تصبح هذه المادة نافذة ومعمولا بها إلا إذا أقرت كتعديل للدستور من قبل الهيئات التشريعية لثلاثة أرباع مختلف الولايات، وذلك في غضون سبع سنوات من إحالة الكونغرس هذا التعديل إلى الولايات.

التعليق:

يمنع هذا التعديل انتخاب أي مواطن رئيسا أكثر من مرتين. ولا يمكن لأحد أن يتولى منصب الرئيس لأكثر من عامين من ولاية رئيس آخر أن ينتخب أكثر من مرة واحدة للرئاسة. ولا يمكن لرئيس أن يتولى مهام الرئاسة أكثر من عشر سنوات. وقد دعم هذا التعديل أولئك الذين اعتقدوا أن من غير الجائز أن يتولى الرئيس فرانكلين روزفلت الرئاسة لأربع دورات. ولم يرشح أي رئيس آخر نفسه للرئاسة لأكثر من دورتين متتاليتين.

التعديل الثالث والعشرون

حق الاقتراع في مقاطعة كولومبيا

إقترح هذا التعديل في ١٦ حزيران/يونيو ١٩٦٠، وتمت المصادقة عليه في ٢٩ آذار/مارس ١٩٦١.

القسم ١

تعين المقاطعة التي تشكل مقر حكومة الولايات المتحدة، وبالطريقة التي يحددها الكونغرس: عددا من ناخبي الرئيس ونائب الرئيس يكون مساويا لكامل عدد الشيوخ والنواب في الكونغرس الذين يحق لهذه المقاطعة بهم لو كانت ولاية، ولكن لا يجوز أن يزيد ذلك العدد بأية حال عن عدد الناخبين الذين تعينهم أقل الولايات سكانا. وسيكون هؤلاء إضافة إلى أولئك الذين تعينهم الولايات إنما سيعتبرون، لغاية انتخاب الرئيس ونائب الرئيس، ناخبين معينين من قبل ولاية وسيجتمعون في "المقاطعة" ويؤدون المهام التي ينص عليها التعديل الثاني عشر للدستور.

القسم ٢

تكون للكونغرس سلطة تطبيق أحكام هذه المادة وبالتشريع المناسب.

التعليق:
يسمح هذا التعديل لمواطني مقاطعة كولومبيا بأن يقترعوا في الانتخابات الرئاسية، إنما ليس في إمكان هؤلاء انتخاب أعضاء في الكونغرس.

التعديل الرابع والعشرون

ضرائب الأشخاص الخاصة بحق الاقتراع

إقترح هذا التعديل في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٦٢ وتمت المصادقة عليه في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٦٤.

القسم ١

لا يجوز للولايات المتحدة ولا لأية ولاية فيها أن تحرم مواطني الولايات المتحدة، أو تنتقص لهم من حقهم في الاقتراع في أية انتخابات أولية أو سواها لانتخاب رئيس أو نائب رئيس، أو انتخاب ناخبين للرئيس أو نائب الرئيس، أو انتخاب شيخ أو نائب في الكونغرس، لا يجوز أن تمنعه أو تنتقص منه الولايات المتحدة أو أية ولاية، بسبب عدم دفع ضريبة اقتراع أو أية ضريبة أخرى.

القسم ٢

تكون للكونغرس سلطة تطبيق هذه المادة بالتشريع المناسب.

التعليق:
يحظر هذا التعديل إجبار المقترعين على دفع ضريبة الرؤوس قبل تمكنهم من التصويت في انتخابات عامة. وتستوفي ضريبة الرؤوس من كل شخص بالغ بالتساوي. وقد عمدت بعض الولايات في السابقة إلى فرض ضرائب كتلك لاستبعاد الفقراء والسود من الانتخاب. وضريبة الرؤوس لا تعني ضريبة اقتراع وقد فسرت المحكمة العليا الفقرات المتعلقة بالحماية المتساوية كما وردت في التعديل الرابع عشر، على أنها تمنع فرض ضريبة اقتراع في انتخابات الولايات.

التعديل الخامس والعشرون

أحكام عجز الرئيس وخلافته

إقترح هذا التعديل في ٦ تموز/يوليو ١٩٦٥، وتمت المصادقة عليه في ١٠ شباط/فبراير ١٩٦٧.

القسم ١

في حالة عزل الرئيس من منصبه أو وفاته أو استقالته، يصبح نائب الرئيس رئيسا.

القسم ٢

عندما يشغر منصب نائب الرئيس، يرشح الرئيس نائب رئيس يتولى هذا المنصب لدى تصويت أكثرية مجلسي الشيوخ والنواب بالموافقة على تعيينه.

التعليق:

يتعلق هذا البند بتولي منصب نائب الرئيس لدى شغوره. ففي عام ١٩٧٣ أصبح جيرالد فورد أول شخص يختار لمنصب الرئاسة بموجب هذا التعديل وقد رشحه الرئيس ريتشارد نيكسون بعد أن استقال سبيرو أغنيو نائب الرئيس وقتئذ. وفي عام ١٩٧٤ استقال نيكسون من الرئاسة وأصبح فورد رئيسا. وطبقا للإجراءات الجديدة أصبح نلسون روكفلر نائبا للرئيس. ولأول مرة، تولى منصب رئيس ونائب رئيس الولايات المتحدة شخصان غير منتخبين لهذين المنصبين من قبل الشعب. وقبل تطبيق هذا التعديل، كان منصب نائب الرئيس يبقى شاغرا حتى إجراء الانتخابات الرئاسية التالية.

القسم ٣

عندما يبلغ الرئيس كلا من الرئيس المؤقت لمجلس الشيوخ ورئيس مجلس النواب تصريحه الخطي بعجزه عن القيام بسلطات وواجبات منصبه، وإلى أن يبلغهما خطياً تصريحاً بعكس ذلك، يتولى نائب الرئيس القيام بهذه السلطات والمهام رئيساً بالوكالة.

التعليق:

ينص هذا البند على أن يخلف نائب الرئيس الرئيس في منصب الرئاسة إذا أصبح الأخير عاجزاً. نائب الرئيس جورج هربرت بوش اصبح أول قائم بأعمال الرئيس في التاريخ الأميركي. فقد تولى المنصب رسميا لمدة ٨ ساعات يوم ١٣ تموز/يوليو ١٩٨٥ حين أجريت جراحة لإزالة ورم سرطاني من جسم الرئيس ريغان.

القسم ٤

عندما يبلغ نائب الرئيس وغالبية الموظفين الرئيسيين في الوزارات التنفيذية أو أعضاء هيئة أخرى، يحددها الكونغرس بقانون، رئيس مجلس الشيوخ المؤقت ورئيس مجلس النواب تصريحهم الخطي بأن الرئيس عاجز عن القيام بسلطات ومهام منصبه، يتولى نائب الرئيس فورا سلطات ومهام المنصب كرئيس بالوكالة.

وبعد ذلك، عندما يبلغ الرئيس رئيس مجلس الشيوخ المؤقت ورئيس مجلس النواب تصريحه الخطي بعدم وجود حالة عجز لديه، يستأنف القيام بسلطات ومهام منصبه ما لم يبلغ نائب الرئيس وغالبية الموظفين الرئيسيين في الوزارات التنفيذية أو أعضاء هيئة أخرى يحددها الكونغرس بقانون، وفي غضون أربعة أيام، رئيس مجلس الشيوخ المؤقت ورئيس مجلس النواب تصريحهم الخطي بأن الرئيس عاجز عن القيام بسلطات ومهام منصبه. عند ذلك يبت الكونغرس في القضية في اجتماع يعقده في غضون ٤٨ ساعة لذلك الغرض إذا لم يكن في دورة انعقاد. وإذا قرر الكونغرس، في غضون ٢١ يوما من تسلمه التصريح الخطي الثاني، أو في غضون ٢١ يوما من الموعد الذي يتوجب فيه انعقاد المجلس، إذا لم يكن في دورة انعقاد، وبأكثرية ثلثي أصوات مجلس الشيوخ والنواب أن الرئيس عاجز عن القيام بسلطات ومهام منصبه، يستمر نائب الرئيس في تولي هذه السلطات والواجبات كرئيس بالوكالة. أما إذا كان الأمر خلاف ذلك فيستأنف الرئيس القيام بسلطات وواجبات منصبه.

التعديل السادس والعشرون

منح البالغين سن ١٨ سنة حق الانتخاب

إقترح هذا التعديل في ٢٣ آذار/مارس، ١٩٧١، وتمت المصادقة عليه في ١ تموز/يوليو، ١٩٧١.

القسم ١

لا يجوز للولايات المتحدة ولا لأية ولاية فيها أن تحرم مواطني الولايات المتحدة، ممن بلغوا سن الثامنة عشرة وما فوق، من حق الانتخاب، أو تنتقص لهم منه بسبب السن.

القسم ٢

تكون للكونغرس سلطة تنفيذ هذه المادة بالتشريع المناسب.

التعليق:

يمنح هذا التعديل حق الاقتراع للمواطنين البالغين من العمر ١٨ عاما وما فوق.

التعديل السابع والعشرون

مرتبات أعضاء الكونغرس

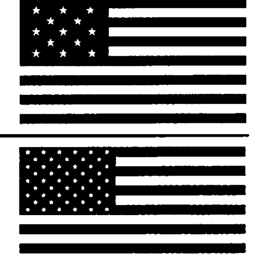
تم اقتراح هذا التعديل في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٧٨٩. وتمت المصادقة عليه في ٧ أيار/مايو ١٩٩٢.

يجب ألا يدخل قانون، يغير وضع التعويضات المالية لأعضاء مجلسي الشيوخ والنواب لقاء خدماتهم، حيز التنفيذ إلى أن يكون قد تم انتخاب مجلس نواب جديد.

التعليق:

هذا التعديل قدمه في الأساس جيمس ماديسون ووافق عليه الكونغرس عام ١٧٨٩، ثم عرض على الولايات للمصادقة عليه، ولكنه ورغم مرور ٢٠٠ عام على الموافقة عليه في الكونغرس لم يحصل على مصادقة العدد المطلوب من الولايات وهو ٣٨ ولاية. وقد دفع الانتقاد الشعبي لعلاوات أجور أعضاء الكونغرس بولاية مشيغان إلى المصادقة على هذا التعديل في ٧ أيار/مايو ١٩٩٢، موفرة بذلك المصادقة الثامنة والثلاثين للولايات. ويكفل التعديل أنه إذا صوت أعضاء مجلس النواب أو الشيوخ برفع أجورهم، فإن أعضاء الكونغرس الجديد الذي قد يتضمن عددا من الأعضاء القدامى والجدد، هم فقط الذين يستطيعون الإفادة من رفع الأجور هذا. ■

وزارة الخارجية الأميركية
مكتب برامج الإعلام الخارجي/٢٠٠٥
http://usinfo.state.gov/



عند إصدار الدستور كانت الأمة مكونة من ثلاث عشرة ولاية ترمز إليها النجوم الثلاث عشرة على أول علم للأمة (إلى أعلى). وخلال العقود اللاحقة، أضيف للعلم نجمة عن كول ولاية جديدة انضمت للاتحاد، وبذلك يحتوي العلم حالياً على 50 نجمة التي تمثل الولايات الثماني والأربعين في وسط القارة الأميركية الشمالية إلى جانب ألاسكا وهاواي. أما الخطوط الحمراء والبيضاء المتناوبة، وعددها ثلاثة عشر خطاً، والتي ترمز إلى الولايات الأصلية فإنها لم تتغير.

ج. و. بيلتاسون الذي حرّر المقدمة والملاحظات التوضيحية لهذا الكتيب، هو أستاذ فخري للعلوم السياسية بجامعة كاليفورنيا في إرفن، فضلا عن كونه الرئيس الفخري للجامعة. وهو مؤلف مشارك لكتاب فهم الدستور وحكومة بواسطة الشعب.

المدير الفني: مين-تشي ياو
محرر الصور: جورج ميلر
البحث الخاص بالصور: ليندا كريستنسون، و بيرنارد رايلي
مديرة التحرير: ملدريد سولا نيلي
محرر الطبعة العربية: مفيد الديك

CREDITS:
Cover, Min-Chih Yao;
Credits from left to right are separated by semicolons, from top to bottom by dashes.
Page 3: Library of Congress Henry Francis Dupont, The Winterthur Museum. 4: National Portrait Gallery, Smithsonian Institution/Art Resource, NY;
5: ' 2004 American Numismatic Association Courtesy The Winterthur Museum
6: National Portrait Gallery, Smithsonian Institution/Art Resource, NY;
7: The National Archives Library of Congress The American Revolution: A Picture Source Book, Dover Publications, 1975 (2);
8: Mead Art Museum, Amherst College, Bequest of Herbert L. Pratt (Class of 1895);
9: The American Revolution: A Picture Source Book, Dover Publications, 1975 (2), middle, Library of Congress;
10: Library of Congress;
11: Library of Congress Collection of The New-York Historical Society;
12: Rare Book and Manuscript Library, Columbia University Courtesy American Antiquarian Society;
13: National Portrait Gallery, Smithsonian Institution/Art Resource, NY;
14: Courtesy Gunston Hall;
15,16,17: Library of Congress (4);
18: Library of Congress The John Carter Brown Library at Brown University;
32: The National Archives;
44: Library of Congress The National Archives (4).

GPS Printed by Global Publishing Solutions (A/GIS/GPS) © (14-21255-A)